



مجلس النواب الأردني

مجلس الأعيان

الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الاثنين ٢٩ ذي القعدة ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٥ كانون ثاني ١٩٧١

(الجلد ١٦)

(العدد ٣)

تجزيات الأعمال

صفحة

- | | |
|----|---|
| ٢٧ | ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة) |
| ٢٧ | ٢ - تلاوة الاجازات والاعلانات |
| ٢٧ | أ - طلب اجازة مقدم من سيادة الشريف حسين بن ناصر |
| ٢٨ | ب - معالي السيد الطاهر خنانيا |
| ٢٨ | ج - عبد الرحيم الواكد |

هكذا منه الاصل

٢٨	٣ - تلاوة الأوراق الواردة
٢٨	أ - كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم ١٠٢٨ بشأن مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨
٢٩	ب - كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم ١٠٣٥ بشأن القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون
٣٩	٤ - مقررات اللجنة القانونية
٣٩	أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٧ بشأن ما يلي :-
٣٩	١ - القانون المؤقت رقم (١٦) قانون معدل لقانون الجساري والمكوس
٤٣	٢ - القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية
٤٥	٣ - القانون المؤقت رقم (١٩) قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية
٤٦	٤ - القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة
٥٠	٥ - القانون المؤقت رقم (٢٣) قانون القوات المسلحة الاردنية
٥٠	٦ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة
٥٢	٧ - القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية
٥٤	٨ - القانون المؤقت رقم (٣١) قانون معدل لقانون الامن العام
٥٧	ب - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٧ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الجيش العربي
٥٩	ج - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ بشأن
٥٩	١ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٦٩
٦١	٢ - مشروع القانون المعدل لقانون العقاب الخطرة لسنة ١٩٧٠
٦٣	٣ - مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المحامين والزراعيين لسنة ١٩٧٠

موافقة كما وردت من مجلس النواب (الحكومة)

٦٥	٤ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك لسنة ١٩٧٠
٦٧	٥ - مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠
٦٩	٦ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠
٧١	٧ - مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٧٠
٧٣	٨ - مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة اشربة السينا لسنة ١٩٧٠
٧٥	د - قرار رقم (٢) المؤرخ ١٩٧١/١/٩ بشأن :-
٧٥	١ - القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الدفاع المدني
٧٧	٢ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد العسكري
٧٩	٣ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٠
٨١	٤ - القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون العقوبات العسكري
٨٣	٥ - مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٠
٨٩	٦ - القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية
٩٢	٧ - القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية
٩٥	٨ - القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية
٩٩	٩ - القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية
١٠١	١٠ - القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ بالغاء قانون الخدمة الوطنية الاجبارية
١٠١	١١ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة
١٠٣	١٢ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية
١٠٤	١٣ - القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ادارة املاك الدولة

(موافقة كما وردت من مجلس النواب الحكومة)

هكذا منه الفصل

صفحة

١٠٧	هـ - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ بشأن :
١٠٨	١ - القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون التقاعد العسكري .
١١١	٢ - القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الخبايا العامة .
١١٣	و - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ بشأن :
١١٤	١ - مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨ .
١١٦	٢ - مشروع القانون المعدل لقانون الجسارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ .
١١٧	٣ - مشروع القانون المعدل لقانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٩ .
١١٩	٤ - مشروع القانون المعدل لقانون الخبايا العامة لسنة ١٩٦٩ .
١٢٠	٥ - مقررات اللجنة المالية :
١٢٠	أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٧ بشأن :
١٢١	١ - القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٨ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ .
١٢٥	٢ - القانون المؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٨ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ .
١٥٨	٣ - القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٩ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ .
١٨٢	٤ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا .
١٨٥	٥ - القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية .
١٨٩	٦ - القانون المؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين .

(الموافقة على القرارات كما وردت من النواب /الحكومة)

صفحة

١٩٠	١ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ بشأن :
١٩٠	١ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠ .
١٩١	٢ - القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٠ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ .
٢٠٨	٣ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٩ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ .
٢٣٧	ج - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٢١ بشأن :
٢٣٧	١ - القانون المؤقت رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٦ قانون السابن العام .
٢٤٢	٢ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الدين العام .
٢٤٣	٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

مؤجل

(موافقة كما وردت من النواب -

للحكومة)

(موافقة كما وردت من

النواب /الحكومة)

(رفض لان مضمونه

ادخل بالقانون ٩٦/

للحكومة مرفوضاً)

(لم تعين)

هكذا من الأصل

مجلس الاعيان

مجلس البلدة

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧١/١/٢٥ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني مخير .

وتغيب باجازة سيادة الشريف حسين بن ناصر ومعالي السيد عبد الرحيم الواكد .

وتغيب معتزلاً السادة : حكمت المصري ، حسن الكاتب ، عبد اللطيف العنتاوي ، عبد الرحيم الشريف ، فؤاد عبدالمادي ، وديع دحمس وعبد المحمود ارشيد .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد وصفي التل رئيساً للوزراء ووزيراً الدفاع .

معالي السيد احمد اللوزي وزير المالية .

معالي السيد عبدالله صلاح وزير الخارجية .

معالي الدكتور عبد السلام الحايي وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد فواز الروسان وزير الداخلية .

معالي السيد مازن العجلوني وزير الداخلية .

معالي المهندس فؤاد قاقيش وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية .

معالي الدكتور السيد اسحق الفرحان وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الاسلامية

معالي السيد مصطفى دودين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم : -

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يقرأ محضر الجلسة السابقة

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - الاجازات

السيد الرئيس :

تتلى الاجازات الواردة .

- ١ -

السيد الامين العام :

ورد طلب الاجازة التالي من سيادة الشريف حسين بن ناصر .

دولة سعيد باشا المفتي / رئيس مجلس الاعيان .

بعد العملية الجراحية طلب الطبيب بقائي مدة اخرى في لندن ، ارجو التفضل بالموافقة على تمديد اجازتي شهر آخر . سيصلكم التقرير الطبي في البريد السياسي بواسطة وزارة الخارجية مع اطيب التحيات لدولتكم .
الشريف
حسين بن ناصر

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة الاوراق الواردة

السيد الرئيس :

تتلى الاوراق الواردة .

السيد الامين العام : (أ)

ورد الكتاب التالي من عطفة رئيس مجلس النواب حول مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ .

الرقم ١٠٢٨/٢٨٠/٢

التاريخ ٩٧٠/١٢/٢٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ٢١٥/٢٧٤/٢ المؤرخ في ١٩٦٩/٣/٢٦ .

اعاد مجلس النواب النظر في قراره السابق حول مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ وبعد المناقشة ، قرر المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ الموافقة على تأييد قرار مجلس الاعيان الموقر المتضمن رفض هذا المشروع للأسباب الواردة في كتابكم المشار اليه اعلاه ، فارجو ان احيط دولتكم علماً بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

كامل عرفات

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الامين العام :

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

تحية وبعد :

بما انني بحاجة للسفر الى بيروت ارجو التكرم بالموافقة على اجازتي لمدة اسبوعين من تاريخ ١٩٧١/٢/٧ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس اعيان

انسطاس حنايا

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون

(ج)

السيد الامين العام :

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

سلاماً وتحية :

وبعد ارجو من مجلسكم الموقر اجازتي مدة شهر اعتباراً من ١٩٧١/١/٢٠ حتى تاريخ ١٩٧١/٢/٢٠ ذلك لأني عازم على اداء فريضة الحج بهذا العام ان شاء الله .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٧١/١/٢٠ العين

عبد الرحيم الواكد

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس على رفضه؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما سيرسل مرفوضاً الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون :

تعني كلمة وزارة وزارة الشؤون البلدية والقروية ؛

تعني كلمة وزير وزير الشؤون البلدية والقروية .

المادة ٣ - تمارس الوزارة جميع الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين التالية مع ما طرأ أو يطرأ عليها من تعديلات أو يحل محلها من تشريعات وما صدر أو يصدر بمقتضاها من أنظمة .

قانون البلديات رقم ١٩٥٥/٢٩

قانون ادارة القرى رقم ١٩٥٤/٥

قانون الانشاءات والخدمات القروية رقم ١٩٥٧/٢٧

المادة ٤ - هيئة الوزارة مكلفة بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

السيد الامين العام :

وهذا كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب حول قانون التعاون .

الرقم ١٠٣٥/١/٢٢/٢

التاريخ ١٩٧١/١١/٢٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ٢١٤/١٢٢/٢ المؤرخ في ١٩٦٩/٣/١٦ .

نظر المجلس في التعديلات التي ادخلها مجلس الموقر على القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون وبعد مناقشتها قرر المجلس في جلسته الثالثة من السدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ الموافقة على جميع هذه التعديلات الوارد ذكرها في كتابكم المشار اليه اعلاه . فارجو ان احيط دولتكم علماً بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
كامل عريقات

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه ، هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون.

« وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع الى الحكومة » .

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون التعاون

الفصل الاول

مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٧١) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (حكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (الوزارة) وزارة الاقتصاد الوطني
وتعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني
وتعني كلمة (المنظمة) المنظمة التعاونية الاردنية المؤلفة بمقتضى هذا القانون .
وتعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة المنظمة ؛
وتعني عبارة (المدير العام) المدير العام للمنظمة التعاونية او نائبه المفوض .
وتعني كلمة (مدير) مدير اي من دوائر المنظمة والمؤلفة بمقتضى احكام هذا القانون .
وتعني كلمة (الجمعية) اية جمعية تعاونية اولية او ثانوية مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون .
وتعني كلمة (اتحاد) اي اتحاد تنتظم في عضويته جمعيات تعاونية .

المادة ٣ - غايات التعاون :

أ - تنمية الروح التعاونية بين المواطنين وللاعداد على انفسهم وتوفير وسائل التأهيل لهم بحيث يصبحون قادرين على تحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل .

ب - توحيد الجهود والعمل وفق مبادئ المساعدة الذاتية لتنمية المجتمعات والعمل في مختلف حقول الانتاج والاستهلاك والخدمات .

المادة ٤ - مبادئ التعاون :

أ - يكون الانتماء للجمعية اختياريا وباب العضوية مفتوحا لجميع الاشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من خدماتها ومستعدين لتحمل مسؤوليات العضوية وذلك دون اي تمييز اجتماعي او سياسي او ديني :

ب - الجمعيات منظمات ديمقراطية يدير شؤونها الاشخاص المنتخبون او المعينون بالصورة التي يوافق عليها الاعضاء ويكونون مسؤولين امامهم ، ويتمتع الاعضاء في الجمعيات الأولية بحقوق متساوية في التصويت ويشتركون في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جمعياتهم اما الجمعيات الثانوية فتكون ادارتها ديمقراطية بالشكل الذي تقرره هيئتها العمومية .

ج - تدفع فائدة لا تزيد على ٦٪ على رأس المال الاسهم المدفوع ان تحقق فائض .

د - ان الفائض او الوفر الذي ينتج عن تعاظم الجمعية الاستهلاكية لعمالها او التي تعمل في حقل التوريد يخص تلك الجمعية ولذلك يجب ان يوزع بطريقة يجنب فيها حصول عضو على عائد من حساب الآخرين :

هـ - المال الاحتياطي للجمعيات يعتبر اموالا خاصة لهذه الجمعيات ويجري توزيعه على الاعضاء وفقا للنظام في حالة تصفية الجمعية .

و - على الجمعيات ان تخصص في كل عام مبلغا من المال لتعليم الاعضاء واعضاء لجان الادارة والمستخدمين والمواطنين المبادئ والممارسات التكنية للتعاونية في كلا المجالين الاقتصادي والاجتماعي :

ز - على الجمعيات بغية خدمة مصالح اعضائها ومجتمعاتهم ان تتعاون تعاوننا فعالا ووثيقا بكافة الوسائل العملية بعضها مع بعض على المستويات المحلية والقومية والدولية .

المادة ٥ - التسجيل :

أ - يقدم طلب تأسيس الجمعية الى المنظمة للقيام باجراءات التسجيل وفقا لنظام يصدر بموجب هذا القانون :

ب - ترفع المنظمة للوزير طلب التأسيس بعد الفراغ من اتخاذ اجراءاتها خلال شهر واحد من تسلمها الطلب مشفوعا بريفا في تأسيس الجمعية .

ج - في حالة رفض المنظمة طلب التسجيل يحق للطالب رفع الامر للوزير خلال اسبوعين من تبليغه قرار رفض الطلب ويكون قرار الوزير نهائيا .

د - تحتفظ الوزارة بالوثائق التالية :

١ - سجل الجمعيات

٢ - شهادات التسجيل وقسائمها

٣ - نظام اية جمعية مسجلة

٤ - الامر الصادر بتصفية اية جمعية

٥ - الامر الصادر بالغاء تسجيل اية جمعية

الفصل الثاني : المنظمة التعاونية الاردنية

المادة ٦ - أ - تؤسس في المملكة منظمة اهلية تسمى (المنظمة التعاونية الاردنية) وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتعمل وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - للمنظمة ان تمتلك وتصرف بممتلكاتها وتتعاقد وتقيم الدعاوى وتقام عليها باسمها ويمثلها مجلس ادارتها او من ينوبه هذا المجلس لدى كافة المحاكم .

ج - تعفى المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم الطوابع .

المادة ٧ - أ - ان غايات المنظمة هي نشر الحركة التعاونية في المملكة بغية رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لاجزاء الاعضاء الجمعيات والمجتمعات المحلية ، وبالتالي زيادة اسهامهم في الانتاج والتنمية الشاملة ولتحقيق ذلك تقوم المنظمة بما يلي :-

١ - تأسيس الجمعيات من مختلف الانواع والافراض والعمل على تسجيلها وتصفيها والغاء تسجيلها .

٢ - تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات واعضاؤها بما في ذلك مراقبة حساباتها وتدقيقها .

٣ - نشر الثقافة التعاونية بكافة وسائل الاتصال بالجمهور وادارة المعهد التعاوني .

٤ - تأسيس بنك تعاوني وادارته ليتولى اصدار القروض للجمعيات والاعضاء والتعاونيين وتقديم الخدمات المصرفية بشكل عام لهم .

٥ - القيام باعمال التوريد والتسويق والتأمين وجميع الخدمات التي تعزز الموقف المالي للمنظمة واعضاؤها .

٦ - تمثيل الحركة التعاونية وتنظيم علاقاتها مع المؤسسات التعاونية في الداخل والخارج .

المادة ٨ - يكون مركز المنظمة في العاصمة ولها ان تفتح فروعها في المملكة .

هكذا
من
الاصول

الفصل الثالث

رأس المال الاسهم والاحتياطي

المادة ٩ - أ - يتألف رأسمال المنظمة التعاونية من :-

- ١ - اموال الاتحاد التعاوني المنقولة وغير المنقولة
- ٢ - اموال المعهد التعاوني المنقولة وغير المنقولة
- ٣ - اموال اتحاد مراقبة الحسابات المنقولة وغير المنقولة
- ٤ - من مساهمة الحكومة في رأس مال المنظمة
- ٥ - من مساهمة الجمعيات التعاونية

٦ - من اية هبات او مساعدات يقرر مجلس الادارة ضمها الى رأس المال

ب - تساهم كل جمعية بعدد غير محدود من الاسهم قيمة كل منها عشرة دنانير

ج - تدفع كل جمعية فور قبولها في عضوية المنظمة قيمة سهمين على الاقل

د - تدفع كل جمعية سنويا قيمة سهم واحد على الاقل اذا كان عدد اعضائها اقل من مئة عضو وتدفع قيمة سهمين على الاقل اذا كان عدد اعضائها مئة فأكثر

هـ - يجوز للمجلس ان يقرر اقتطاع نسبة مئوية من القروض الصادرة للجمعية مساهمة لها في رأس المال

المادة ١٠ - أ - يجوز للمجلس ان يقرر توزيع فوائد على الاعضاء المساهمين (ماعدا الحكومة) وذلك اما باضافتها الى مساهمة الجمعيات او بدفعها نقدا اليها

ب - تحتفظ المنظمة باحتياطي عام تقيد فيه رصيد فائضها الصافي السنوي حسبما يقرره المجلس

المادة ١١ - تقبل المنظمة الودائع في الحسابات الجارية او لاجل من الجمعيات واعضاؤها والمواطنين غير المتنسبين للجمعيات ، ويجوز لها ان تدفع فوائد على هذه الودائع

المادة ١٢ - يجوز للمنظمة عقد القروض من مصادر التمويل المحلية والخارجية وذلك وفقا لقرارات المجلس

المادة ١٣ - تخصص الحكومة منحة سنوية للمنظمة لا تقل عن خمسين الف دينار وذلك لتغطية نفقات المنظمة او جزء منها ، ولا تعتبر هذه المنحة مساهمة للحكومة في رأس المال

الفصل الرابع

الادارة

المادة ١٤ - أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من :-

- | | |
|-------------------------------------|--------------|
| وزير الاقتصاد الوطني | رئيسا |
| المدير العام | نائبا للرئيس |
| امين عام مجلس الاعمار | عضوا |
| وكيل وزارة الزراعة | عضوا |
| نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي | عضوا |
| ممثلين عن الجمعيات | اعضاء |

ب - يكون عدد الاعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات متناسبا مع مساهمة الجمعيات في رأس المال على الا يقل عدهم عن اربعة ممثلين وفي حالة زيادة المساهمة الاهلية في رأس مال المنظمة وزيادة عدد اعضاء المجلس على احد عشر عضوا تكون زيادة التمثيل الاهلي على حساب تخفيض تمثيل القطاع العام بقرار من مجلس الوزراء

المادة ١٥ - أ - يعين مجلس الادارة المدير العام وذلك لمدة ثلاث سنوات ويجوز ان يعاد تعيينه لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات

ب - يحدد مجلس الادارة راتب المدير العام وعلاواته

المادة ١٦ - يكون المدير العام المنفذ الرئيسي لسياسة المنظمة وادارة اعمالها كما يكون مسؤولا امام المجلس عن تنفيذ قراراته

الفصل الخامس

الجمعيات

المادة ١٧ - تصبح كل جمعية تعاونية مسجلة وكانت عضوا في الاتحاد التعاوني السابق عضوا في المنظمة التعاونية الاردنية واية جمعية تعاونية يقرر مجلس الادارة ضمها لعضوية المنظمة بناء على طلبها

المادة ١٨ - يجتمع ممثلوا الجمعيات مرة واحدة على الاقل في السنة بناء على دعوة رئيس المجلس وتقوم الهيئة العمومية في هذا الاجتماع بما يلي :

أ - مناقشة تقرير المجلس السنوي عن اعمال المنظمة والموازنة العمومية وحساب الدخل والمصروف والفائض او العجز والاقتراح على التواصي والمقترحات واصدار القرارات بشأنها

ب - دراسة خطة العمل للسنة المقبلة في ضوء الموازنة التقديرية للمنظمة وتقديم الاقتراحات التي ترمي الى دعم المنظمة وتشجيع الحركة التعاونية وقيام الجمعيات بوظائفها في خدمة الاقتصاد الوطني الشاملة

ج - النظر في اية اعمال يدرجها المجلس على جدول الاعمال

د - قرارات الهيئة العمومية تعتبر ملزمة لمجلس الادارة

هـ - الهيئة العمومية هي السلطة العليا في المنظمة التعاونية الاردنية

المادة ١٩ - تمثل كل جمعية في اجتماع الهيئة العمومية بممثل واحد ويتألف النصاب القانوني بحضور ممثلي الاكثريّة المطلقة للجمعيات المسجلة ويكون رئيس المجلس رئيسا للهيئة العمومية

هكذا عند الاصل

المادة ٢٠ - يجوز عقد اجتماعات لممثلي الجمعيات على مستوى المحافظة او اللواء كما يجوز عقد اجتماعات خاصة لممثلي اي اتحاد ، وذلك لبحث الامور المتصلة بهذه الجمعيات .

الفصل السادس

البنك التعاوني

المادة ٢١ - يؤسس في المنظمة مصرف يسمى (البنك التعاوني) يتعاطى جميع الاعمال المصرفية مع الجمعيات واعضاؤها وتقديم التسهيلات الائتمانية لها .

المادة ٢٢ - رأسمال البنك التعاوني مائتا ألف دينار ويجوز للهيئة العامة بتشبيب مجلس الادارة زيادة رأس المال في اي وقت تشاء .

المادة ٢٣ - أ - تزود المنظمة البنك المركزي الاردني بجميع المعلومات التي يطلبها وتتسق سياسة الاقراض مع السياسة الائتمانية التي يقرها البنك المركزي الاردني .

ب - تعتبر جميع القروض والسلف التي منحها الاتحاد التعاوني المركزي جزءاً من موجودات البنك وتؤول ملكية الفوائد المترتبة عليها لحساب المنظمة في البنك ويحل البنك محل الاتحاد التعاوني بحيث يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات الممنوحة للاتحاد دون الحاجة لاية اجراءات قانونية اخرى .

ج - يسري على جميع الاموال والقروض والفوائد التي انتقلت ملكيتها من الاتحاد المركزي للبنك قانون محصيل الاموال الاميرية .

د - يجوز للبنك ان يحتفظ بالموجودات التي لم يرد عليها نص في هذا القانون او النظام والتي انتقلت ملكيتها اليه من الاتحاد المركزي وذلك الى ان يتم تصفيها .

المادة ٢٤ - تؤلف لجنة استشارية لرسم السياسة الائتمانية للبنك التعاوني من :

أ - ممثل عن البنك المركزي الاردني .

ب - ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي .

ج - مدير البنك التعاوني .

د - ممثل عن مجلس الاعمار .

هـ - احد اعضاء مجلس الادارة من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس .

وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٥ - تحصل جميع اموال المنظمة والقروض المقررة والمستحقة من الجمعيات والافراد وفق قانون محصيل الاموال الاميرية .

الفصل السابع

المعهد التعاوني

المادة ٢٦ - يؤسس معهد للتدريب والبحث التعاوني يسمى (المعهد التعاوني) وتكون اهدافه ما يلي :-

أ - نشر الثقافة التعاونية وايصالها بمختلف وسائل الاعلام الى الجمهور وتزويد العاملين في الميدان بالمواد والوسائل التعليمية والتتقنية .

ب - تدريب جهاز فني من موظفي المنظمة والجمعيات القادرين على نشر الحركة التعاونية وخدمة الجمعيات والاسراع بعجلة تقدمها وخدمتها للمجتمعات المحيطة بها .

ج - اجراء الابحاث العلمية التعاونية وتنسيقها ونشر نتائجها .

د - تقييم الحركة التعاونية بشكل موضوعي ودوري وتقديم التوصيات والاقتراحات الى المجلس بنتائج هذا التقييم .

المادة ٢٧ - تؤلف لجنة استشارية للمعهد التعاوني على الشكل التالي :-

أ - ممثل عن وزارة التربية والتعليم

ب - ممثل عن وزارة الزراعة

ج - ممثل عن الجامعة الاردنية

د - مدير المعهد

هـ - احد اعضاء المجلس من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس . وتجتمع هذه اللجنة مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر ، وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

الفصل الثامن

دائرة مراقبة الحسابات

المادة ٢٨ - تؤسس في المنظمة دائرة خاصة بالمراقبة الحسابية يديرها مدير مخصص بشؤون مراقبة الحسابات وتقوم الدائرة بالوظائف التالية :-

أ - المراقبة الداخلية لجميع حسابات المنظمة ودوائرها .

ب - المراقبة الخارجية لحسابات الجمعيات .

ج - تقديم تقرير سنوي عن حسابات المنظمة ودوائرها وعن حسابات كل جمعية تعاونية مسجلة وعضوا في المنظمة .

هكذا في الأصل

المادة ٢٩- مجلس الوزراء ان يأمر بتكليف ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المنظمة .

المادة ٣٠- يجوز الجمعية بالاضافة الى تدقيق المنظمة ان تعين اديقا مجازا وتقوم بدفع نفقات التدقيق في كلتا الحالتين .

المادة ٣١- تقوم دائرة مراقبة الحسابات بالتدقيق وفق التعليمات التي يضعها المجلس .

المصطلح التاسع

اصدار الانظمة

المادة ٣٢- مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المنظمة ان يصدر الانظمة التالية :-

١ - نظام يحدد صلاحيات المجلس والمدير العام ومكائنات الاعضاء وجميع الامور المتعلقة بادارة المنظمة .

ب- نظام لتسجيل الجمعيات ومراقبتها وتصنيفها وكل مايتعلق بتسيير امورها .

ج- نظام يبين كيفية انتخاب ممثلي الجمعيات في المجلس .

د - نظام لادارة البنك التعاوني والاصول الواجب اتباعها في تقديم طلبات القروض والنظر فيها واعطائها ومراقبه صرفها وتحصيلها وغير ذلك من الامور المتعلقة بتحقيق اهداف البنك التعاوني .

هـ - نظام لادارة المعهد التعاوني وشروط القبول ومتاهج الدراسة فيه وغير ذلك من الامور التي تتعلق بتنظيم المعهد وحسن قيامه بوظائفه .

و - نظام للموظفين والمستخدمين يحدد شروط التعيين والرواتب والتعويضات والمكائنات وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم .

ز- نظام للوازم وحفظ قيودها وسجلاتها واستهلاكها وغير ذلك من الاحكام التي تنظم الحصول على المعدات والادوات والوازم الضرورية لعمل المنظمة .

ح - اي نظام آخر لتنفيذ احكام هذا القانون .

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٣٣- كل عضو جمعية تعاونية :-

١ - تخلف عن اعطاء اي اشعار او اخطار او ارسال اي تقرير او كشف او مستند او تخلف عن القيام باي فعل او امر او لم يسمح باجراء اي فعل او امر يقتضيه هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

٢ - قدم عن قصد تقارير او كشوفات او معلومات كاذبة او غير كاذبة يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين دينارا من قبل المحكمة المختصة .

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٣٤ - تبدأ السنة المالية للمنظمة اعتبارا من واحد كانون الثاني من كل سنة الى الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة . اما بالنسبة للجمعيات التعاونية فيحدد المدير العام بداية سنتها المالية ونهايتها وفقا لطبيعة عمل تلك الجمعيات .

المادة ٣٥ - تعتبر كل جمعية موجودة قبل نفاذ هذا القانون مسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ انها مسجلة بمقتضى هذا القانون ويبقى نظامها الداخلي ما دام لا يتنافى واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه معمولا به الى ان يعدل او يلغى .

المادة ٣٦ - تعتبر جميع التعيينات التي جرت بمقتضى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ والانظمة والوامر والاشعارات والاعلانات والاختارات التي صدرت بمقتضاه والدعاوى والاجراءات التي اتخذت بموجبها جرت او صدرت بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٧ - يلغى القانون والانظمة التالية :-

أ - قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ .

ب- نظام المعهد التعاوني رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣ .

ج- نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٧ .

د - نظام جمعيات الاسكان التعاونية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٩ .

هـ - نظام اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني .

و - نظام الاتحاد التعاوني المركزي الاردني .

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الاصل

٤ - تلاوة مقررات اللجنة القانونية:

السيد الرئيس :

والآن تتلى مقررات اللجنة القانونية ولغيا
معالي المقرر بالحج ارجوان يفضل معالي عبد الرحمن
باشا الى المنصة لتلاوتها .

(أ)

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان ،
برئاسة دولة رئيس المجلس السيد سعيد المقي
وحضور صاحبي المعالي المقرر السيد عبد الرحيم
الواكد والعضو السيد عبد الرحمن خليفه والعضو
السيد انسطاس حنانيا وذلك بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ .

ونظرت بالقوانين المؤقتة ومشاريع القوانين
لمحالة عليها وبعد دراستها قررت اللجنة قبولها كما
وردت من مجلس النواب المقرر وتوصي المجلس
الكريم بالموافقة على قرارها .

١ (قانون مؤقت رقم (١٦) قانون معدل
لقانون الجهارك والمكوس .

٢ (قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية .

٣ (قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة
الاردنية .

٤ (قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة .

٥ (قانون مؤقت رقم (٢٣) قانون القوات
المسلحة الاردنية .

٦ (قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون الادارة العامة .

٧ (قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية .

٨ (قانون مؤقت رقم (٣١) قانون معدل
لقانون الامن العام .

اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل
لقانون الجهارك والمكوس ، هل يوافق المجلس عليه
كما ورد من مجلس النواب المقرر ؟

الجميع : موافقون

٥ وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٧ البند (١)

موافقة كما وردت من الحكومة

الاجراءات القانونية لمجلس الاعيان	اللجنة التي وردت من مجلس النواب	اللجنة التي وردت من الحكومة	المادة المسئول بها
		١ - بضاعة الجملة التالية الى آخر ما ورد بالفقرة (٤) منها كما ورن يخصصها لتتاسب مع عقائد الاعاقات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة . ب - بضاعة الجملة التالية الى آخر ما ورد بالفقرة (٤) منها كما وردت من مجلس النواب رقم ١٩٦٥/٤ و يجوز الوزير ان يقرر من المبالغ المقررة بعد دفع اجور المستحقين وهما الغايات التي تتطلبها مصلحة العمل عسا في ذلك انشاء جمعيات سكنى للموظفين في مراكز الحدود .	٤١ المادة يجوز السلطة (كلها وجدت ذات لاراء) ان تحيل الادارة الفنية الخاصة او لاية جهة ذات خبرة اية بضاعة مستوردة لهايتها فيما وذلك بقصد مرفسة طريقة تركيبتها او تركيبها ، او طريق استعمالها او لاية سبب آخر .
		٢ - بضاعة الجملة التالية الى آخر ما ورد بالفقرة (٤) منها كما وردت من مجلس النواب رقم ١٩٦٥/٤ و يجوز الوزير ان يقرر من المبالغ المقررة بعد دفع اجور المستحقين وهما الغايات التي تتطلبها مصلحة العمل عسا في ذلك انشاء جمعيات سكنى للموظفين في مراكز الحدود .	٢ من الفقرة ٢ من المادة (١٤٢) ٣ - مجلس الوزراء ان يستقي اية بضائع من دفع الاجور الصادر التي في هذه المادة . ٤ من الفقرة ٤ من المادة ١٤٢ ٥ دفع الرسوم المستوفاة والاستناد الى هذه المادة للمستحقين مع الوظيفة الموصى عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة بالكمية التي عددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

مجلس الاعيان

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٢٧/١/١٩٧٠ البند (١)

المادة كوردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	مجلس الاعيان
<p>١ - تعديل المادة (١٦٦) من القانون الاعلى باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :</p> <p>ج - الوزير او من ينيه ان يفتل نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقررة صرفها بتفضي هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كدف الخانات وذلك بناء على تسيب لجنة من الوزارة يعيها الوزير .</p> <p>٢ - تعديل اي حكم من احكام هذا القانون .</p>	<p>١ - تعديل المادة (١٦٦) من القانون الاعلى باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :</p> <p>ج - الوزير او من ينيه ان يفتل نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقررة صرفها بتفضي هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كدف الخانات وذلك بناء على تسيب لجنة من الوزارة يعيها الوزير .</p> <p>٢ - تعديل اي حكم من احكام هذا القانون .</p>	<p>١ - تعديل المادة (١٦٦) من القانون الاعلى باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :</p> <p>ج - الوزير او من ينيه ان يفتل نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقررة صرفها بتفضي هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كدف الخانات وذلك بناء على تسيب لجنة من الوزارة يعيها الوزير .</p> <p>٢ - تعديل اي حكم من احكام هذا القانون .</p>

المادة المورول بها

١ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٢ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٣ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٤ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٥ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٦ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٧ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٨ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

٩ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

١٠ - يجوز الوزير ان ينيه ان يفتل اي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عملية في ان اكتشف مخالفة بتفضي هذا القانون اي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المصطل بائامه قيمة الاجراءات التي تليها قيمة

الاسباب الموجبة
لتعديل قانون الجمارك

١ - المادة (٤١) :

عدلت بسبب قيام الوزارة بأنشاء مختبر خاص للجمارك ولعدم وجود اي نص في القانون الحالي يضفي الصفة الشرعية على النتائج التي يقدمها المختبر نتيجة الاختبار واجراء التحاليل . وكذلك لعدم وجود نص يسمح باستيفاء اية رسوم مقابل خدمات التحليل والاختبار .

٢ - المادة (١٤٢) :

أ - اضيفت الجملة الخاصة بتخفيض اجور المساعي لان القانون الحالي قد حدد حالتين فقط وهما : (استيفاء الاجور كما حددها القانون) و (الاعفاء منها كلياً) .

ب - ولما كانت المملكة الاردنية ترتبط باتفاقات تجارية واقتصادية مع الدول العربية المجاورة وفيها نصوص على تخفيض نسبي لكافة الرسوم والاجور التي تستوفي عن البضائع من منشأ هذه الدول - ولكي تستطيع الوزارة استيفاء الاجور المتفق عليها في هذه الاتفاقات - فانه يجب وضع نص في صلب القانون يسمح باستيفائها بخفضة بالنسبة المئوية في الاتفاقات .

ب - اما الجملة التي اضيفت الى الفقرة الرابعة من هذه المادة فالغاية منها مساعدة موظفي الوزارة في مناطق الحدود ببناء مجمعات سكن لهم حيث تواجه الجمارك صعوبات جمة في إيجاد مساكن ملائمة لهم في تلك المواقع النائية عن العمران .

كل ذلك دون ان تلجأ الوزارة الى الميزانية بل تصرف على هذه الغايات من وفورات اجور العمل الاعواني الذي يقوم به موظفو الوزارة بعد اوقات الدوام الرسمي .

٣ - المادة (١٦٦) :

لقد قصد من الفقرة الجديدة المضافة احقاق الحق بين موظفي الوزارة والمساواة بينهم ، ففي اقسام الوزارة والمراكز موظفون لا يتدخلون مباشرة في تعقب المهربات والكشف عن المخالفات ولكنهم بعد ظهور مايدل على وجود تهريب او مخالفة يقومون باعداد الوثائق والاوراق والمستندات التي تبين لفئة الاخرى اتمام عملها وتحقيق المخالفات .

هذا ومن جهة اخرى فان في منع هؤلاء الموظفين بعض المكافآت يكون حافزاً لهم في بذل الجهد الاوفر وفي بحث قناعة في انفسهم بأنهم غير متسبين وهم في هذه الحالة سيخدمون في اقسامهم ولا يجاون الى طلب نقلهم الى الاقسام الاخرى .

هذا مع العلم بان هذه النسبة المئوية لا تقطع من خفصة الخيرية من الفوائد وانما تقطع من الحصة المقرر توزيعها على الموظفين بموجب احكام هذه المادة ، وهذا الحكم لا يلحق بالخيرية اية خسارة وانما يضفي قدراً من المرونة على توزيع الاكرامية المقررة بالقانون بصورة تبعث النشاط والفتاحة في العمل الاحصاح على طلبه بالانتماء الى منسب كماله في العمل الجاد والجد في العمل الجاد في بلادنا الجارية كثيرة .

هكذا هي الحال

٤ - تعديل المادة (١٨١) :

لقد قصد من الفقرة الجديدة « ج » منح صلاحيات لمجلس الوزراء لاصدار أنظمة تنفيذية لاحكام القانون ، اذ يلاحظ ان الفقرتين الحاليتين أ ، ب قد حصرتا هذه الصلاحيات في حالات خاصة محدودة جدا .

قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة (١٩٦٩)

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :
يجوز للسلطة ان تحيل الى مختبر دائرة الجمارك او لاي جهة فنية مختصة اخرى اية بضاعة مستوردة من اجل فحصها وتحليلها فنيا .

تستوفي الرسوم التي يتقاضاها مختبر دائرة الجمارك وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٤٢) من القانون الاصيل على النحو التالي :
أ - باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد في الفقرة الثانية منها : « وان يخفضها لتناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي تربط بها الدولة » .

ب - باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد بالفقرة (٤) منها كما عدلت بالقانون رقم ١٩٦٥/٤٠ .
ويجوز للوزير ان ينفق من المبالغ المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وفقا للغايات التي تتطلبها مصلحة العمل بما في ذلك انشاء مجمعات سكن للموظفين في مراكز الحدود .

المادة ٤ - تعديل المادة (١٦٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :
ج - للوزير او من ينوبه ان يقطع نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقرر صرفها بمقتضى هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناء على تنسيب لجنة من الوزارة يعينها الوزير .

المادة ٥ - تعديل المادة (١٨١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :
ج - لتنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ قانسون معدل لقانون الجنسية الاردنية ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سبغ عليها الى الحكومة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٧ البند (٣) .

موافقة كما وردت من الحكومة .

المادة ٣	المادة المعمول بها	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من مجلس الاعيان
١ - كل من حصل على الجنسية الاردنية او جواز سفر اردني بمقتضى قانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٤ ومما القانون . ٢ - كل من حصل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٥/٥/١٩٤٨ ويقيم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية خلال تلك المدة المدة مابين ١٩٤٩/١٧/٢٠ لغاية ١٩٥٤/٢٧/١١ . ٣ - من ولد لاب متزوج بالجنسية الاردنية . ٤ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحصل الجنسية الاردنية واب يهود الجنسية اولا الجنسية له او لم تثبت نسبته الى اية قوتنا . ٥ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من والدين يهوديين وتعتبر النكاح في المملكة موردا فيها مالم يثبت العكس .	تعديل المادة (٣٧) من القانون رقم ١٩٦٢ باصطلاحات بالانقضاء رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢ باصطلاحات الفقرة (٦) التالية . ١ - جميع افراد عتاد بنو الشمال الواردة في الفقرة (٥) من المادة ٢٥ من قانون الاحكام الوافدين رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١ والذين كانوا يقيمون اقامة دائمة في الاراضي التي ضمت الى المملكة سنة ١٩٤٠ .	موافقة كما وردت من مجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٧ البند (٣) .

هكذا هو الأصل

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية.

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ باضافة الفقرة (٦) التالية الى آخرها :-

٦ - جميع افراد عشائر بدو الشمال الواردة في الفقرة (٥) من المادة ٢٥ من قانون الانتخاب المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذين كانوا يقيمون اقامة فعلية في الاراضي التي ضمت الى المملكة سنة ١٩٣٠.

الاسباب الموجبة

بما ان افراد عشائر بدو الشمال قد اصبحوا اردنيين بعد ان اضيفت قراهم الى المملكة خلال سنة ١٩٣٠ بموجب اتفاقية تعديل الحدود ويتمتعون بكافة حقوق المواطنين وقراهم ضمن الحدود الاردنية وتسلم حق الترشيح والانتخاب في المجلس النيابي ويدفعون الضرائب والرسوم المترتبة على المواطن الاردني فقد وضع هذا التعديل ليتمكن متحهم بجوازات سفر اردنية كالمواطنين الاردنيين.

- ٣ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ قانون
للقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة
لاردنية ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس
النواب المؤقت

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

الاسباب الموجبة

في نهاية عام ١٩٦٧ وخلال عام ١٩٦٨ صدرت القوانين التالية والتي بموجبها انفي منصب القائد العام ونائب القائد العام ورئيس هيئة الاركان وممي رئيسا لاركان الجيش على اثر التغيرات التي حصلت بالقيادة العامة في اواخر عام ١٩٦٧ وهذه القوانين هي :-

١ - القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ .

٢ - القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ .

٣ - القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ .

وبتاريخ ٩٦٩/٦/٣٠ حدثت تغييرات جديدة اعيد بموجبها منصب القائد العام ورئيس هيئة الاركان والتي منصب رئيس اركان الجيش العربي ونائب رئيس اركان الجيش العربي مما حدا بالجهات المعنية الى اصدار القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ والذي بموجبه تم الغاء القوانين الثلاثة المشار اليها اعلاه واعادة العمل بقانون خدمة الضباط كما كان قبل التعديل.

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥)

- ٤ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ قانسون
معدل لقانون دعاوي الحكومة ، هل يوافق المجلس
عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى القوانين التالية :-

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨

ويعد العمل بالقانون الاصلي كما كان قبل التعديل

هكذا حذو الأصل

موافقة كما وردت من الحكومة

الجلسة الثالثة من الدورة العادية الرابعة ٢٥ كانون ثاني ١٩٧١

موافقة کا وودت من الحكومة

1000

الاسباب الموجبة

كانت المحاكم تقبل دعاوى الخزينة التي يقيمها النائب العام بمبالغ تزيد على الف دينار دون ان يتلقى طلباً من وزير المالية او مجلس الوزراء استناداً لنص المادة (٣) من قانون دعاوى الحكومة السليدي جاء مطلقاً .

وحيث ان قرار السديوان الخاص بتفسير القوانين رقم (٢٥) تاريخ ١٧/١٠/٦٨ قد اوجب لقبول دعوى الخزينة من النائب العام ان يكون النائب العام قد تلقى طلباً من مجلس الوزراء بخوله فيه حق اقامة الدعوى اذا زادت قيمة المدعى به عن الف دينار ومن وزير المالية اذا كانت اقل من ذلك .

وهذا التفسير يجعل جميع دعاوى الخزينة المقامة قبلاً وحسب الاجتهاد السابق عرضة لرد من قبل المحاكم، وتحميل الخزينة الرسوم والنفقات واجور المحاماة حتى لو كانت دعوى الخزينة رابحة، ونجيباً لهذه النتيجة، قد روي تعديل قانون دعاوى الحكومة بحيث تصبح بموجبه الدعاوى المقامة قبل نفاذه صحيحة ولو لم تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٩) من قانون دعاوى الحكومة بحسب التفسير المشار اليه اعلاه .

وروي ايضا تحديد مدة لكل مسن المستشار الحقوقي في وزارة المالية واللجنة وذلك للاسراع في ابداء الرأي .

وكذلك روي ان تكون الصلاحيات المنصوص عليها في المادة المشار اليها اعلاه شاملة لكل المبالغ مهما كانت قيمتها، وذلك لكي لا يشغل مجلس الوزراء بمثل هذه الامور التي هي قانونية بحته .

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :-

«ولق الاجراءات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون» .

المادة ٣ - تعدل المادة التاسعة من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

١ - بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

أ - (جميع الخلافات التي تنشأ بين الحكومة وبين اي كان ويعتبر حلها ترفع الاوراق المتعلقة بها من الجهة المختصة الى وزير المالية الذي عليه احالتها الى المستشار الحقوقي في وزارة المالية او من يقوم مقامه ليتولى دراستها وابداء رأيه فيها بتقرير يرسله الى الوزير خلال اسبوعين من تاريخ ورودها اليه) .

٢ - باضافة الفقرة (هـ) التالية الى آخرها :

هـ - تقدم اللجنة تواريخها خلال اسبوعين من تاريخ ورود طلب الوزير الى رئيسها .

المادة ٤ - تعتبر جميع الدعاوى التي اقامها النائب العام قبل نفاذ هذا القانون صحيحة وكأنها اقيمت بموجب احكامه .

- ٥ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٩ قانون القوات المسلحة الاردنية ، حل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ٢ .
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

في عام ١٩٦٦ صدر قانون الجيش العربي رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ والذي بموجبه استبدل اسم القوات المسلحة الاردنية باسم الجيش العربي ، وعلى ضوء التغييرات التي حصلت في القيادة العامة بتاريخ ٣٠/٦/٩٦ اعيدت تسمية الجيش العربي بالقوات المسلحة الاردنية واستبدلت عبارة رئاسة اركان الجيش العربي بعبارة القوات المسلحة الاردنية ، لكل ما تقدم ولما كانت هناك قوانين وانظمة مختلفة متعلقة بالقوات المسلحة البعض منها يسمى بقانون الجيش العربي والآخر بالقوات المسلحة فقد رفعت وزارة الدفاع الى دولة رئيس الوزراء تشريعا يسمي هذه القوات بالقوات المسلحة الاردنية مع استبدال عبارتي (الجيش العربي) و (رئاسة اركان الجيش العربي) حيثما وردتا في القوانين والانظمة السابقة بعبارتي (القوات المسلحة الاردنية) و (القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية) .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٩
قانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يستعاض عن عبارتي (الجيش العربي) و (رئاسة اركان الجيش العربي) حيثما وردتا في القوانين والانظمة السابقة بعبارتي (القوات المسلحة الاردنية) و (القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية) .

المادة ٣ - يلغى قانون الجيش العربي رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٦ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة ، حل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ٢ .

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

هكذا في الأصل

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعمول بها
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١/٢٧/ ١٩٧٠ البند (٦) .		<p>المادة ٨٥ : -</p> <p>١ - على الرغم مما جاء في اي تشريع سابق لا يتناقض رئيس الوزراء او اي من الوزراء او من هم في مرتبتهم من يعضون بدل تمثيل اية اعيان او تعويض او اجر او مكافأة عن اية اعمال يقومون بها محسبا يدخل ضمن نطاق الواجبات المنوطة بهم بموجب اي تشريع . اما اذا انتدب احدهم للقيام بأي عمل آخر فتعتبر الاعيان او التعويض او الاجر او المكافأة المحددة لهم ايرادا الخيرية ويصون بقرار من مجلس الوزراء مكافأة لا تزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اي نظام آخر يعدله او يحل محله .</p> <p>ب- حيثما وردت الاعيان في اي تشريع سابق الى نائب رئيس او وكيل وزارة او أمين عام او مدير عام او مدير اي مجلس او دائرة او سلطة او مؤسسة او هيئة فما يتعلق بانتداب اي منهم لتمثيل الحكومة امام اي مجلس او هيئة او لجنة او هيئة اخرى ، يحل محله او يعرض في اي تشريع سابق يقارن بتعيين شخص آخر لتلك اللجنة او المكافأة او التعويض او الاجر المحدد للممثلين او التعويض او الاجر في الفقرة السابقة تعتبر هذه الاعيان او المكافأة او التعويض او الاجر ايرادا الخيرية ويعطى للممثل المذكور في التشريع او الشخص المنتدب محله بمقتضى الفقرة السابقة بقرار من مجلس الوزراء مكافأة لا تزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اي نظام آخر يعدله او يحل محله .</p>	<p>ليس لما اصل بالقانون الاصيل</p>

حول القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الادارة العامة

ملحوظات مجلس الاعيان فقط

الاسباب الموجبة

اقتضت سياسة التوفير وشدة الاحزمة في الظروف الحاضرة الحد من النفقات ما يمكن ، كما تبين من ان التشريعات المعمول بها كثيرا ما تشير الى مشغل وظيفه بعينها لتمثيل الحكومة امام جهات رسمية اخرى الامر الذي نجم عنه وجوب انتداب الموظف للواحد لجهات عديدة مما لا يترك لمثل هذا الموظف المجال الكافي للتفرغ لاعماله الاساسية .

وعليه فقد وضع هذا التعديل لحرمان الوزراء والموظفين من الاستفادة ماديا من اي عمل يقومون به من نطاق واجباتهم الرسمية الاساسية وكذلك ليتمكن مجلس الوزراء من انتداب اي شخص آخر للقيام بمثل تلك المهام عندما يقتضي الامر ذلك .

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصيل المسادة الجديدة التالية برقم (٨) ويعاد ترقيم المادة (٨) برقم (٩) :-

المادة ٨ / -

أ - على الرغم مما جاء في اي تشريع سابق لا يتقاضى رئيس الوزراء او اي من الوزراء او من هم في مرتبتهم من يتقاضون بدل تمثيل ايسة اعيان او تعويض او اجر او مكافأة عن اية اعمال يقومون بها بما يدخل ضمن نطاق الواجبات المناطة بهم بموجب اي تشريع . اما اذا انتدب احدهم للقيام بأي عمل

آخر فتعتبر الانتعاب او التعويض او الاجر او المكافأة المحددة لهم ايرادا الخيرية ويعطون بقرار من مجلس الوزراء مكافأة لا تزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اي نظام آخر يعدله او يحل محله .

ب - حيثما وردت الاشارة في اي تشريع سابق الى نائب رئيس او وكيل وزارة او أمين عام او مدير عام او مدير اي مجلس او دائرة او سلطة او مؤسسة او هيئة فما يتعلق بانتداب اي منهم لتمثيل الحكومة امام مجلس او لجنة او هيئة اخرى ، يحل محله مجلس الوزراء ينتدب اي شخص آخر لتلك الغاية .

ج - على الرغم مما جاء في اي تشريع سابق بشأن مقدار وكيفية صرف الانتعاب او المكافأة او التعويض او الاجر المحدد للممثلين او المندوبين المشار اليهم في الفقرة السابقة تعتبر هذه الانتعاب او المكافأة او التعويض او الاجر ايرادا الخيرية ويعطى للممثل المذكور في التشريع او الشخص المنتدب محله بمقتضى الفقرة السابقة بقرار من مجلس الوزراء مكافأة لا تزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اي نظام آخر يعدله او يحل محله .

- ٧ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٩ قالون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سرفع فيها الى الحكومة .

هكذا اصل

ملحوظات مجلس الأحياء فقط حول القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون القوات المسلحة الأردنية

<p>المادة الخامسة اللائحة التنفيذية</p>	<p>المادة كما وردت من مجلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة</p>	<p>المادة المصوب بها</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٢٧ / ١ / ١٩٧٠ البند (٧).</p>	<p>موافقة كما وردت من الحكومة</p>	<p>تمثل المادة (٤) من القانون الاصيل وذلك باضافة الفقرة التالية اليها :</p> <p>٥ - تتناول العام في حالات الضرورة تجديد خدمة ضابط الصف او الفرد عند انتهاء خدمته للخدمة التي يراها مناسبة ويلون تزيمه على عقد تجديد خدمة.</p>	<p>يتم ما اصل بالتقانون الاصيل</p>

الاسباب الموجبة

يقوم بعض أفراد الجيش من تنتمي مدة خدمتهم على ضوء العقود التي يوقعون عليها عند التحاقهم بالخدمة بتقديم استقالاتهم .

وبالنظر للاوضاع الراهنة وحاجة الجيش
الماسة لقوة البشرية وللحيلولة دون تقديم بعض
الافراد الذين ينهون مدة خدمتهم باستقالاتهم من
الخدمة مما قد يؤدي الى زيادة النقص في مجاميد
الوحدات العسكرية ولعدم وجود نص بقانون القوات
المسلحة رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ يهالج هذه النواحي
ويحد من استقالات الافراد ، فتمسك وضع تعديل
لقانون المشار اليه بالصيغة المرفقة ليستطيع القائد العام
في حالات معينة ايقاض افراد في الخدمة لمدة التي
يراه مناسبة وبدون توقيعه على عقد جديد لتجديد
خدمته .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩)

ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٤) من القانون
الاصلي وذلك باضافة الفقرة (ا) التالية اليها :

هـ - لائقاء العام في حالات الضرورة تمديد خدمة ضابط المصف او الفرد عند انتهاء خدمته للمدة التي يراها مناسبة وبدون توقيع على عقد تجديد خدمة.

- ٧ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٩ المعدل
لقانون الامن العام ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد
من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

بسم الله الرحمن الرحيم

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٢٧/١/١٩٧٠ البند (٨)

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة ٣/٢ من قانون الامن العام	المادة ٣/٢ من قانون الامن العام	المادة ٣/٢ من قانون الامن العام
١ - قوّة الامن العام هيّة نظامية ذات شخصية اعتبارية مرموقة، برئاسة وزير الداخلية وتحتها المدير وتآلف من القوات التالية : (١) الضباط (٢) ضباط الصف (٣) الشرطيين ب - يتولى قيادة القوة وادارتها مدير يعين بأمر ملكية سلبية بناء على تنصيب الوزير ووافق مجلس الوزراء .	١ - عدد من ضباط الصف والشرطيين المعينين بالدرجة العاشرة والتاسعة والثامنة والسابعة وفق سلم رواتب موظفي الصف الثاني من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ شريطة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها ، على ان يتحصوا بالحقوق التقاعدية وفق قانون التقاعد العسكري وان يخضعوا لاحكام قوانين القروض المحظورة والرب وتعديلاتهما من جهات الفروق والواجبات والتعيين والتصنيف والترقي العسكرية والاجازات والقيط والربط العسكري واعادة العمل والاستقالة وانهاء الخدمة والشعورية من الاموال العامة التي في عهدهم او التي تقع في حوزتهم .	١ - عدد من ضباط الصف والشرطيين المعينين بالدرجة العاشرة والتاسعة والثامنة والسابعة وفق سلم رواتب موظفي الصف الثاني من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ شريطة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها ، على ان يتحصوا بالحقوق التقاعدية وفق قانون التقاعد العسكري وان يخضعوا لاحكام قوانين القروض المحظورة والرب وتعديلاتهما من جهات الفروق والواجبات والتعيين والتصنيف والترقي العسكرية والاجازات والقيط والربط العسكري واعادة العمل والاستقالة وانهاء الخدمة والشعورية من الاموال العامة التي في عهدهم او التي تقع في حوزتهم .

ملحوظات مجلس الاعيان فقط حول القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الامن العام

الاسباب الموجبة

للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٩ القانون المؤقت المعدل

لقانون الامن العام

لدى دراسة جهاز الامن العام تبين ما يلي :-

١ - ان هناك تطوراً ظهوراً في المجتمع الاردني نشأ عن اسباب كثيرة أهمها ازدياد عدد سكان المدن ، كما ان هناك ارتفاعاً مطرداً في المستوى الثقافي للسكان وكذلك فان هناك ازدياداً واسعاً في استعمال وسائل النقل الآلية كالسيارات على اختلاف انواعها وقد نشأ عن ذلك كله تطور في نوعية الواجبات الملقاة على الامن العام ورافق ذلك بشكل طبيعي ايضاً تطور في نوعية الجرمين وظهور فئات من مجرمي الاجرام رافقت التطور في مستوى المجتمع الثقافي والسكاني والاقتصادي .

٢ - ان لدى المواطنين عزوف عن الالتحاق بالخدمة في سلك الامن العام لانخفاض رواتبهم بالنسبة لرواتب الموظفين في الوقت الحاضر ولعدم خضوعهم لقانون التقاعد .

ولما كان رجال الامن العام هم الصورة التي تمثل السلطة التنفيذية امام المواطنين فقد قصد من هذا التعديل جعلهم في المستوى الثقافي المطلوب وتمكينهم من ملاحقة التطور وجعلهم بمستوى يفهم حاجات المجتمع وحاجات الامن العام ، واعطاء المواطن الثقة بكفاءة جهاز الامن .

وقد ترتب على ذلك تطعيم جهاز الامن العام بفترة مثقفة من الافراد يمكنها تغطية الحاجات التي تنشأ عن تطور اعمال الامن العام وحاجاته وبالتدريب خصوصاً في المدن الكبيرة . وجعل هذه الفئة بوضع يمكنها من الانصراف الكامل لعملها وتكريس نفسها

لعمل المستمر في الامن العام لتوفر ما يساعد على ذلك من حيث خضوعهم لقانون التقاعد العسكري منذ التحاقهم . واعطائهم الشعور بالمساواة مع اقرانهم من الموظفين ممن يحملون نفس الكفاءة ورفع مستوى معيشتهم .

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٩ قانون مؤقت معدل لقانون الامن العام

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة ١٢١ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١/٣ من قانون الامن العام باضافة الفقرة الرابعة التالية اليها :-

٤ - عدد من ضباط الصف والشرطيين المعينين بالدرجة العاشرة والتاسعة والثامنة والسابعة وفق سلم رواتب موظفي الصف الثاني من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ شريطة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها ، على ان يتمتعوا بالحقوق التقاعدية وفق قانون التقاعد العسكري وان يخضعوا لاحكام قوانين القوات المسلحة السارية وتعديلاتهما من حيث الحقوق والواجبات والمحظورات والرتب العسكرية والرواتب والتجديد والتعيين والتصنيف والترقي والنقل والاجازات والقيط والربط العسكري والحاقة والاستقالة وانهاء الخدمة والمسؤولية عن الاموال العامة التي في عهدهم او التي تقع في حوزتهم .

هكذا عين الاصل

(ب)
قرار رقم (٣)

السيد المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان برئاسة دولة رئيس المجلس السيد سعيد المفتي وحضور صاحبي المعالي المقر والسيد عبد الرحيم الواكد والعضو السيد عبدالرحمن خليفه وذلك بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ احوال عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته قررت ما يلي :-

١ - اعادة تسمية القانون بالنص الآتي (قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية) لان قانون الجيش العربي قد ألغى بموجب المادة الثالثة من القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٩ قانون القوات المسلحة الاردنية .

٢ - في المادة الاولى يستعاض عن عبارة (الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ ويقرأ مع قانون الجيش العربي) بعبارة (القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٠ ويقرأ مع قانون القوات المسلحة الاردنية) .

٣ - في المادة الثانية يستعاض عن عبارة (رئيس الاركان) بعبارة (القائد العام) . وترى اللجنة عدم الاخذ بالاسباب الموجبة بالنسبة لهذا القانون وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

١٩٧٠/١/٢٧

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على المشروع كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيجاء فيها الى مجلس النواب الموقر » .

حول مشروع القانون المعدل لقانون الجيش العربي الاردني لسنة ١٩٦٨

ملحوظة مجلس الاعيان فقط

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالعمل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٧ .	موافقة كما وردت من الحكومة	تمتلك المادة (٧٠) من القانون الاصلي بأصنافه الجبلية التالية الى آخر الفقرة (أ) منها (أو لأي سبب آخر يرى معه رئيس الأركان أن ما قام به ضابط الصف أو الفرد يستوجب الاستثناء من خدماته) .	نص الفقرة (أ) من المادة (٧٠) يستثنى عن ضابط الصف أو الفرد بقرار من القائد العام في الحالات التالية :- ١ - عدم الكفاءة أو عدم اللياقة ٢ - سوء السلوك استنادا للتقارير التي ترفع بحقه ٣ - صدور حكم عليه بالجس مدة تزيد عن ١٩ يوما د - صدور حكم عليه بالطرود .

مكتبة من الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٧١
قانون تعديل لقانون القوات
المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧٠) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها (او لاي سبب آخر يرى معه القائد العام ان ما قام به ضابط الصف او الفرد يستوجب الاستغناء عن خدماته) .

(ج)

السيد المقرر:

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧١/١/٩ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد والعضو معالي السيد عبد الرحمن خليفة والعضو معالي السيد انطاس حنايا والعضو معالي السيد اكرم زعير .

ونظرت في مشاريع القوانين المدرجة تاليا والحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبمسند دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم

بالموافقة عليها بالصيغة التي وردت فيها من مجلس النواب الموقر وهي :-

- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٦٩ .
 - ٢ - مشروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٠ .
 - ٣ - مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المهندسين الزراعيين لسنة ١٩٧٠ .
 - ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠ .
 - ٥ - مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠ .
 - ٦ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠ .
 - ٧ - مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٧٠ .
 - ٨ - مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة اشربة السينا لسنة ١٩٧٠ .
- وتوصي المجلس بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس :

مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لعام ١٩٧١ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

وفما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ البند (١)	موافقة كما وردت من الحكومة مع اضافة عبارة (ومدير المخابرات العامة) الى آخر البند (٧)	تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة البند التالي الى الفقرة (أ) منها : ٧ - القائد العام للقوات المسلحة الاردنية ورئيس هيئة الاركان والممثلين العسكريين في السفارات الاردنية بالخارج ومدير الامن العام .	نص الفقرة ٧ من المادة ١ - تمنح جوازات السفر السياسية ٢ - لعضء الاسرة المالكة ٣ - لرئيس الوزراء ٤ - لرئيس مجلسي الاعيان والنواب ٥ - للوزراء المدنيين ووزراء السوراء والوزراء السابقين . ٦ - لرئيس الديوان الملكي ، كبير الاسماء ٧ - لوزير العدل ، الامين العام للديوان ٨ - للملك ، الامين الاول ، نائب الامانة ٩ - لرئيس تشريفات الملكية . ١٠ - لموظفي وزارة الخارجية في المركز من درجة وزير مفوض فما فوق وفي السفارات من درجة ملحق فما فوق .

ملحوظات مجلس الاعيان فقطحول مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٦٩

هكذا حذو الاصلي

قانون رقم () لسنة ١٩٧١
قانون معدل للقانون جوازات السفر

- 2 -

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧١) ويقرأ مسع القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل
بإضافة البند التالي الى الفقرة (أ) منها :-

٧ - لتقائد العام لقوات المسلحة الاردنية ورئيس

اجراءات اللجنة
القانونية لمجلس
الاعيان

المادة كما وردت
من مجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

!

تعمل المادة ١٦ من القانون الاساسي بانها ما جاءه في الموقر

نص الموقر (١) من المادة ١٦

١ - يعتبر كل جرم يتعلق عليه هذا القانون او اي نظام
صادر يقتضاه جنائية ويقلب ادانته الاشغال الشاقة لمدة لا تتجاوز
عشر سنوات او يفرض اية لا تتجاوز خمسة آلاف دينار .

ويشترط في ذلك ما يلي :-

١ - ما عدا جرائم الاحجار بالمخاطر المطورة او احرازها
او نقلها لهذه الغاية يجوز ان يحاكم ادم القاضي المصلح كل سن
يركب جرما خلافا لاحكام هذا القانون ويقلب عليه بالحبس مدة
لا تتجاوز سنتين او يفرض اية لا تزيد على الف دينار او يكلفه الموقوفين .

ب - لا يعاقب اية شخصين لدى ادانته جنائية في نظام
صادر يقتضي هذا القانون او بدم امرأة احكام ذلك النظام فيما
يتعلق بمسك الاسلحة او اصدار او صرف الوصقات الجنوية على
مقاتلي يسري عليها هذا القانون بالحبس دون تخفيفه بدنيا اذا اقتضت
كراهه لا يعاقب يدفع جنامة تتجاوز خمسين دينار اذا اقتضت
الحكمة التي تقررت في القضية ان الجرم قد ارتكب جرم خلافا لهذا
نظامه وان يكن عمدا ارتكاب او عارلة ارتكاب جرم خلافا لهذا
النظام دون موقر سابقا ارتكاب ذلك الجرم او فيما يتعلق ارتكاب .

٢ - لا يعاقب اية شخصين لدى ادانته جنائية في نظام
صادر يقتضي هذا القانون او بدم امرأة احكام ذلك النظام فيما
يتعلق بمسك الاسلحة او اصدار او صرف الوصقات الجنوية على
مقاتلي يسري عليها هذا القانون بالحبس دون تخفيفه بدنيا اذا اقتضت
كراهه لا يعاقب يدفع جنامة تتجاوز خمسين دينار اذا اقتضت
الحكمة التي تقررت في القضية ان الجرم قد ارتكب جرم خلافا لهذا
نظامه وان يكن عمدا ارتكاب او عارلة ارتكاب جرم خلافا لهذا
النظام دون موقر سابقا ارتكاب ذلك الجرم او فيما يتعلق ارتكاب .

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون العقاقير الخطرة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - يعتبر كل جرم ينطبق عليه هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه جنائية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة مدة لا تتجاوز عشر سنوات ، وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار .

ويشترط ما يلي :

أ - ما عدا جرائم الاتجار بالعقاقير الخطرة او احرازها او نقلها لهذه الغاية ، يجوز ان يحاكم امام قاضي الصلح كل من يرتكب جرماً خلافاً لاحكام هذا القانون ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تزيد على الف دينار او بكليتا العقوبتين .

ب - لا يعاقب اي شخص لدى ادانته بمخالفة اي نظام صادر بمقتضى هذا القانون او بعدم مراعاة احكام ذلك النظام فيما يتعلق بمسك الدفاتر او اصدار او صرف الوصفات المحتوية على عقاقير يسري عليها هذا القانون ، بالحبس دون تخفيفه بدفع غرامة ، كما انه لا يعاقب بدفع غرامة تتجاوز خمسين ديناراً ، اذا اقتنعت المحكمة التي نظرت في القضية ان الجرم قد ارتكب بطريق السهو ، وانه لم يكن مهملًا لا ارتكاب او محاولة ارتكاب جرم خلافاً لهذا القانون ولم يثبت في سياق ارتكاب ذلك الجرم او فيما يتعلق بارتكابه .

- ٣ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون رقابة المهنيين الزراعيين لسنة ١٩٧٠ كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩/١/٧١ البند (٣)
المادة كما وردت من مجلس النواب	مراقبة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالجديد	تعدل المادة السابعة من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - (د) لا يجوز تغير الاعضاء الذين سددوا كافة التزاماتهم العادية التقائية حتى تاريخ اجتماع الجمعية العامة حضور جلساتها . تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : (د) لا يجوز انتخاب القريب لأكبر من دورتين متتاليتين اما الاعضاء فيمكن انتخابهم لأكبر من دورتين متتاليتين اما الاعضاء فيمكن انتخابهم لأكبر من دورتين متتاليتين .
المادة المسمول بها الآن	نص الفقرة (د) من المادة (١٧) - لا يجوز تغير الاعضاء الذين سددوا التزاماتهم العادية حتى تاريخ اجتماع الجمعية العامة حضور جلساتها .
	نص الفقرة (د) من المادة (١٥) - لا يجوز انتخاب القريب في دورتين متتاليتين ، اما الاعضاء فيمكن انتخابهم لأكبر من دورتين متتاليتين .
	ليس لما اصل بالقانون الاصيل

حول مشروع القانون المعدل لقانون رقابة المهنيين الزراعيين لسنة ١٩٧٠

ملحوظات مجلس الاعيان فقط

مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين الزراعيين

◆◆◆◆◆

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المهندسين الزراعيين لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
د - ولا يجوز لغير الاعضاء الذين سددوا كافة التزاماتهم العادية للنقابة حتى تاريخ اجتماع الجمعية العامة حضور جلساتها .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
ولا يجوز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين اما الاعضاء فيمكن انتخابهم لأكثر من دورة واحدة :

المادة ٤ - تضاف المادة (١٨) مكررة التالية الى القانون الاصلي بعد المادة (١٨) مباشرة : -

المادة ١٨ مكررة :

تتألف واردات النقابة من : -

١ - رسوم الانتساب

٢ - رسوم الاشتراك

٣ - الاعانات والهبات

٤ - اية رسوم اخرى لها علاقة بالمهنة يقرها مجلس الوزراء بموجب انظمة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

- ٤ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه مشروع قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٥ كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي صيرف فيها الى الحكومة »

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٧/١/٧١/ البند (٤)
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ١٢ من القانون الاصلي يستعاض عنها بنص المادة ١٢ : « يستعاض الاعلان الذي فوضت او التي ستفرض عا قيع ضمن حدود والبيانات وحدود مناطق تنظيم المدن التي الفوض اليها ملك من املاك الدولة من يه او يه او يه الى شخص آخر وتنتج من مبادله تلك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .
المادة المعمول بها الآن	نص المادة (١٢) « يتبع الفرض الذي يملكه من املاك الدولة من يه او يه الى شخص آخر وتنتج من مبادله تلك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .

ملحوظات لمجلس الاعيان فقط لشرح مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٥

مكتبة امانة المجلس

قانون () لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى اجزاء في المادة (١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٢ :

باستثناء الاملاك التي اقضت او لقي مستفوض مما يقع ضمن حدود البلديات او حدود مناطق تنظيم المدن بمنع المقروض

اليه اي ملك من املاك الدولة من يعمه او هيته الى شخص آخر ويمنع من مبادله بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .

- - -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة ؟

الجميع : موافقون

ووفقا يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي يرفع فيها الى الحكومة .

ملحوظة مجلس الاعيان فقط حول مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١/١/٩٧١/البند (٥)
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالمعدل الجديد	تضاف الفقرة (ج) التالية الى المادة (٨) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٤ المعدل القانون الاصيل : ج - اذا تبين في أية قرية اثبتت تسويتها وجود طريق او حق مرور مرسم على عرابط دائرة الاراضي والمساحة الاصلية بقطعة قطع دون ذكر عرض لما على هذه العرابط قطع الاراضي والمساحة بعد اجراء التحقيق اللازم ان يقرر مقدار هذا العرض ويكون قرانه ببيان قطعي.
المادة المعدل بها الآن	ليس لها اصل بالقانون الاصيل

هكذا عند الاصل

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧١
قانون معدل
لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الفقرة (ج) التالية الى المادة (٨) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ - المعدل لقانون الاصيل :-

ج - اذا تبين في اية قرية انتهت تسويتها وجود طريق او حق مرور مرسوم على خرائط دائرة الاراضي والمساحة الاصلية بخط مقطع دون ذكر عرض لها على هذه الخرائط فلمدير الاراضي والمساحة بعد اجراء التحقيق اللازم ان يقرر مقدار هذا العرض ويكون قراره بذلك قطعيا .

- ٦ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع لها الى الحكومة » .

ملحوظات مجلس الاعيان فقط حول مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ /البند (٦)
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بجاء البند (أ) من الفقرة (١) على ان يجرى ما جاء في البند (ب) التالي تمتد الفقرة (١) .
المادة المعمول بها الآن	نص الفقرة (٥) من المادة (٥) ١ - يأنف مجلس القرية من : أ - مختار او مختارة القرية بحكم منصبه او مناصبه . ب - عدد من الأشخاص لا يقل عن الثلاثة ولا يزيد على الاثني عشر ، وفاقا لاجلده متصرف الراء من وقت الى آخر يتخبرون من الأشخاص المختارين عادة في منطقة القرية بالطريقة التي يقرها متصرف الراء من وقت الى آخر . الخ .

هكذا منه الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٧١
قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون الاصيل رقم ٥ لسنة ٩٥٤ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل بحذف البند (أ) من الفقرة (١) على ان يعتبر ما جاء في البند (ب) التالي تنمة للفقرة (١) .

- ٧ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٧٠ هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

ملحوظة مجلس الاعيان فقط حول مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٧٠

اسماءات اللجنة	اللائحة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ / الهند (٧)	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>يعدل اسم القانون الاصيل بحذف كلمة (الخيرية) منه بحيث يصبح (قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية) .</p> <p>تعديل المادة (٧) من القانون الاصيل على النحو التالي :-</p> <p>١ - يلغى الاستثناء الوارد بعد تعريف عبارة (جهة اجتماعية) .</p> <p>ب - يضاف التعريف التالي الى آخر المادة :</p> <p>« يقصد بعبارة الجمعية الخيرية او الهيئة الخيرية - اي هيئة مؤلفة من سبعة اشخاص او اكثر غرضها تقديم او تنظيم الخدمات للمواطنين او لاي مجموعة منهم عام تتمثل اهداف الجمعيات الخيرية والادوية والاربابية والعائلية والاجتماعية او الخيرية والاربابية والاربابية .</p> <p>المادة ٤ - يولى وزير الداخلية الصلاحيات اللازمة بوزر الشؤون الاجتماعية كترتيب القانون الاصيل فيما يتعلق بالجمعيات الخيرية والهيئات الخيرية .</p>	<p>قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية</p> <p>نص المادة (٧)</p> <p>ويقصد بعبارة (جهة اجتماعية) كل هيئة مكونة من سبعة اشخاص او اكثر تقدم خدمات اجتماعية سواء كانت تلك الخدمات علمية او ثقافية او تدريبية او خيرية او فنية ويشمل هذا التعريف المراكز الاجتماعية والفرق الفنية والسريرية والمؤسسات الخيرية ومراكز الخدمة الاجتماعية على ان يكون هدفها خدمة المجتمع دون سعي الربح المادي واقتسامه او تحقيق اية منافع شخصية او تحقيق اية اهداف سياسية ورستني من ذلك الجمعيات والهيئات الدينية او الخيرية او العائلية او الفنية او القبلية او الرباط او التراثي او الجمعيات الخيرية باسماء المهن .</p>

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
للقانون الجمعيات الخيرية والهياكل الاجتماعية لسنة
١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦
المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد.
وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل اسم القانون الاصلي بحذف كلمة (الخيرية) منه بحيث يصبح (قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية).

المادة ٣- تعدل المادة (٢) من القانون الاصيلي
على النحو التالي :-

أ - يلغى الاستثناء الوارد بعد تعريف عبارة
(هيئة اجتماعية).

ب- يضاف التعريف التالي الى آخر المادة :
ويقصد بعبارة الجمعية العادية او الهيئة العادية :
اي هيئة مؤلفة من سبعة اشخاص او اكثر غرضها
تقديم او تنظيم الخدمات للمواطنين 'او لاي مجموعة
منهم مالم تشمل اهداف الجمعيات الخيرية والالتذية
الرياضية والثقافية والاجتماعية او الحر كات للكشفية
والارشادية .

المادة ٤ - يتولى وزير الداخلية الصلاحيات المنوطة بوزير الشؤون الاجتماعية بموجب القانون الأصلي، فيما يتعلق بالجمعيات العاديه والهيئات العاديه.

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون مراقبة اشربة
السيما لسنة ١٩٧٠ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته
الاجنة ؟

الجميع : موافقون .

«وفما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة» .

<p>اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان</p>	<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١/٩/٧١/ب (٨)</p>
<p>المادة كما وردت من مجلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة</p>
<p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد</p>	<p>يعمل القانون الاصلي حسبما عدل بالقانون رقم ١٩٦٢ بجلف محارة (رئيس الوزراء - المدير العام للتربية والاثياء) - ايضا وردت فيه والاستعاضة عنها بعبارة (وزير الثقافة والاعلام) .</p>
<p>المادة المعمول بها الآن</p>	<p>رئيس الوزراء - المدير العام للتربية والاثياء</p>

ملحوظات لجس الاعيان فقط

الملك

قانون معدل لقانون مراقبة اشروطة السينما

المادة ٢ - يعدل القانون الاصلي حسبها عدل
بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بحلف عبارة (رئيس
الوزراء - المذير العام للتوجيه والانباء) - اينماوردت
فيه والاستعاضة عنها بعبارة (وزير الثقافة والاعلام).
(د)

السيد المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بمناسبة
الغائبي تاريخ ١٩٧١/١/٩ بحضور كل من المقرر
معالي السيد عبد الرحيم الواكد والعضو معالي السيد
عبد الرحمن خليفة والعضو معالي السيد انطاس حنايا
والعضو معالي السيد اكرم زعتر .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المدرجة تالياً والحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها بالصيغة التي وردت فيها من مجلس النواب المقرر وهي :-

(١) القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٠
المعدل لقانون الدفاع المدني.

٢) القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٠
المعدل لقانون التقاعد العسكري .

(٣) مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٠ .

(٥) مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات
العسكري لسنة ١٩٧٠ .

٦) القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية .

٧ القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٠
المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

٨) القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون خدمة الضباط والقوات المسلحة الأردنية.

٩) القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٧٠

١٠ القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٠

(١١) القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٠

المعدل لقانون المحافظة على أراضي وأملاك الدولة.
١٢) القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٠

المعدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية .
١٣ القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠

و توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

- 1 -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ٧٠ قانون معدل
لقانون النظام المدني . هـ . بوافق المجلس عليه كما

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة ».

اجراءات اللجنة
القانونية لمجلس
الاعيان

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت
من مجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

تلقى المادة (٢٦) من القانون الاصلي وعدلا في ويسمى سلفا بـ

== ५५ ==

١ - تـسـري على دائرة الدفاع المدني جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمم المتحدة ، على أن يتولى مدير الدفاع المدني صلاحيات مدير الأمن العام .
جـيـنـا و ر د ب ت ، تلك القوانين والأنظمة فيما يتعلق بمادة الدفاع المدني .

بـسـبـب المدير الدفاع المدني صلاحية تعيين الأشخاص وفق ما هو مبين في القانون رقم ٢١ من قانون الأمن العام في هذه الحالة يخصصون الأحكام المادة ٢٢ من قانون الأمن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ اذ لم يتسبيل .
يـطـرأ عليها .

पु. १००

المادة ٣ - تسري على ضباط صف وإفراد ومستعفيي الدخاخ الملتحقين بالحكام
قانون الأمن العام وقانون العقوبات العسكري أو أي تشريع يصدر
أو يحل عليها -

المادة المعمول بها الآن

بعض (۲۶) =

١ - على الرغم مما ورد في قانون الامن العام لسنة ١٩٤٥ وما طرأ عليه من تعديل يعتبر افراد الدعاغ الملحق افرادا بحدود الامن العام تسري عليهم كافة القوانين والافظحة السابقة على افراد الامن العام.

بمد المدير العام بموافقة الزعمه تعيين الاشخاص وفق ما هو مبين في الفقرتين أ و ج من قانون الامن العام وفي هذه الحالتسري المادة ٣١ من قانون الامن العام للمدة ٢٢ .

عليهم احكام المادة ٢٢ .

عزیز احمد

ليس لها اصل بالقانون الاصلي :-

دولت

الاسباب الموجبة

بما ان افراد الدفاع المدني يعتبرون افراداً بقوة الامن العام فقد وضع هذا التعديل لتطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بالامن العام على دائرة الدفاع المدني وتمكين مدير الدفاع المدني من ممارسة صلاحيات مدير الامن العام بالنسبة لافراد الدفاع المدني .

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٠
قانون معدل لقانون الدفاع المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون الدفاع المدني لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٢٦) من القانون الاصيل وتعديلاتها ويستعاض عنها بالمادة التالية :

المادة ٢٦ :

أ - تسري على دائرة الدفاع المدني جميع القوانين والانظمة المتعلقة المتعلقة بالامن العام، على ان يتولى مدير مدافع المدني صلاحيات مدير

الامن العام حيثما وردت في تلك القوانين والانظمة فيما يتعلق بدائرة الدفاع المدني .

ب - مدير الدفاع المدني صلاحية تعيين الاشخاص وفق ماهو مبين في الفقرتين (أ ، ب) من المادة (٢١) من قانون الامن العام وفي هذه الحالة يخضعون لاحكام المادة (٢٢) من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ اواي تعديل يطرأ عليها .

المادة ٣ - تسري على ضباط صف وافراد مستخدمي الدفاع المدني احكام قانون الامن العام وقانون العقوبات العسكري اواي تشريع يعلما او يحل محلها .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري، هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفحة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ / البند (٢) .
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تصل المادة (٢) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ بتطبيقات حياة (وما يتبع) السراية في تعريف (العمليات الحربية) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : (وكانت حوادث الامن الداخلي وما يتبع من ذلك)
المادة المعمول بها الآن	وفي عبارة (العمليات الحربية) الاستثناءات السليح مع العسك برا وبحرا وجوا وما يتبع عنه - من استثناء او تقيدان او وقوع في الاسر اوفي الاحوال الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء اياها على مستوى العمليات الحربية

ملحق طيات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٧٠ الملحق لقانون التقاعد العسكري

الاسباب الموجبة

حيث وجد من الانصاف مساواة الدين تعرضون للمخاطر المشابهة لتلك التي نص عليها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري من افراد الامن العام او الجيش في حوادث الامن الداخلي التي لم ينص عليها القانون من حيث التقاعد والتعويضات فقد وضع هذا التعديل لاعتبار حوادث الامن الداخلي ايضاً من العمليات الحربية لتمكين التمييز على المتضررين بسببها .

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي

بالقانون الاصل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصل حسبما عدلت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ بشطب عبارة (وما ينجم عنه) الواردة في تعريف (العمليات الحربية) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : (وكافة حوادث الامن الداخلي وما ينجم عن ذلك) .

السيد الرئيس : - ٣ -

مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٠ هل يوافق المجلس عليه كما اقترته للجنة ؟

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

ملحوظات مجلس الاعيان فقط حول مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٠

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ /البند (٣) .	موافقة كما وردت من الحكومة	معدل المادة (٢٣) مكررة من القانون الاصل وقام بتعديلها ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ١ - بالرغم مما ورد في هذا القانون اذا استشهد ضابطاً او فرداً او قاتلاً او توفي بسبب اصابته اثناء العمليات الحربية خصص له (هـ) خمسون بالائة من رتبة القهر الاخير واذا وجد بالحساب ان الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من افراد العائلة يوجب هذه المادة يقل من دينار ونصف فيخص كل منهم دينار ونصف في الشهر كحد اقصى ينش النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد دون اعتبار لمدة خدمته.	نص الفقرة (أ) من المادة ٢٣ ١ - اذا قتل ضابطاً غير طيار او فرداً او توفي نتيجة اضرار اصابته اذنت الى وفاته من جراء قيامه بوظيفة ولم يكن قد اكمل مدة عشر سنوات في الخدمة القهرية التقاعد . فيخصص له (هـ) راتبه الشهري الاخير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات خصص له ثلاث رتبته الشهري الاخير واذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي تستحقه العائلة يوجب احكام هذا القانون يزيد عن الثلث خصص لها الراتب الاخير.

هذا هو النص

قانون رقم () لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧١) . ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/١١/٩٦٦ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) مكررة من القانون الاصيل وذلك بشطب ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - بالرغم مما ورد في هذا القانون اذا استشهد ضابط او فرد فوراً او فقد او توفي بسبب صباه اثناء العمليات الحربية خصص لعائلته (٥٠)

خسوس بالمائة من راتبه الشهري الاخير واذا وجد بالحساب ان الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من افراد العائلة بموجب هذه المادة يقل عن دينار ونصف فيخصص لكل منهم دينار ونصف في الشهر كحد ادنى بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار لمدة خدمته .

- ٤ -

الميد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٨ لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون العقوبات العسكري ، هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

ملحوظات مجلس الاعيان فقط حول القانون المؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون العقوبات العسكري

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١/١٩٧١/١٠ البند (٥)
المادة كماوردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كماوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة ٤١ من القانون الاصيل باختيار ماورد فيها فقرة (أ) و اضافته الفقرة (ب) التالية لها : ب - تخص المجلس العسكري بالنظر في الجرائم المرتكبة من قبل رجال جوش حلية يتم في الاراضي الاردنية الا اذا كان بين حكومتها وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية اتفاقات خاصة تختلف هذه الاحكام .
المادة المعمول بها الآن	نص المادة (٤٢) أي فرد ارتكب داخل حدود المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها فعلا يعد جريمة يقتضي احكام القوانين الجزائية الاردنية يعتبر انه ارتكب جريمة يقتضي احكام هذا القانون ويحاكم بعد اداة من قبل جلس عسكري بالقوة المقررة في القوانين الجزائية المذكورة .

الاسباب الموجبة

لم يرد اي نص في قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ يحدد الجهة المختصة بمحاكمة رجال الجيوش الخليفة التي تقع في اراضي المملكة الاردنية الهاشمية وبالنظر لوجود جيوش خليفة في الاراضي الاردنية ولمعالجة ما قد ينشأ من ارتكاب رجال هذه الجيوش لجرائم على الاراضي الاردنية ارتأت وزارة الدفاع تعديل القانون المذكور بحيث يعطي المجالس العسكرية التابعة للقوات المسلحة الاردنية صلاحية النظر والبت بمثل هذه الجرائم مع العلم بأن قوانين بعض البلدان العربية المجاورة اوردت نصوصاً متشابهة .

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون العقوبات العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٠) ويقر :
مع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤٦ من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) و اضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - تختص المجالس العسكرية بالنظر في الجرائم المرتكبة من قبل رجال جيوش خليفة تقع في الاراضي الاردنية الا اذا كان بين حكوماتها وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية اتفاقات خاصة تخالف هذه الاحكام .

- ٥ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٠ هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

ملحوظة مجلس الاعيان فقط حول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٠

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩/البند (٥)

الاجراءات التي تتخذها اللجنة القانونية	ملاحظات من مجلس الاعيان
موافقة كما وردت من الحكومة	
المادة ٤٩ كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	
ينبغي ما جاء في المادة ٤٩ من القانون الاصيل ويستأنض منه بما يلي :	
المادة ٤٩ -	
١ - اتفاد العام او من ينوبه ان يقرر كلف الملاحة الجارية حتى اي فرد وذلك بسلاح او بدون سلاح يقاتل اذا اعتقد انه ليس هناك ما يبرر السير بالقضية كما ان له الحق ان يحل القضية الى مجلس عسكري .	
٢ - اتفاد العام او من ينوبه ان يقرر عاقبة اي فرد برتبة عقيد، فما دون امامه وان يحكم بالعقوبات التالية :	
أ - الضابط برتبة عقيد - بالتفويض .	
ب - اذا كان الضابط برتبة رائد او مقدم فيأخذى العقوبات التالية : -	
١ - تأخير الاقامة لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .	
٢ - حسم الراتب لمدة لا تزيد على شهر .	
٣ - التفويض .	
ج - اذا كان الضابط برتبة ملازم الى رتبة رئيس فيأخذى العقوبات التالية : -	
١ - ترحيل الرتبة على ان يخضع ذلك لصاحبة جلالته الملك وان يتم الترحيل رتبة رتبة .	
٢ - تأخير الاقامة لمدة لا تزيد على ستة اشهر .	
٣ - حسم الراتب لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .	
٤ - التفويض .	
المادة (٤٩) نص للمادة (٤٩)	
١ - لرئيس الاركان واي ضابط برتبة زعيم في فوق السلطة في ان يصالح فوراً بانه تمسك الى ضابط برتبة ادنى من وكل قائد وله ان يصرف المهمة بسلاح او بدون سلاح اليه اذا اعتقد انه ليس هناك ما يبرر السير بما وان يعتد ما يلزم لاحالة اللتدب الى مجلس عسكري يحكمه بعد سلاح اليه وقراءة خلاصة القضية ان يصالح الامر فوراً وان يحكم بالتجديدات التالية : -	
أ - تأخير الاقامة لمدة ستة اشهر او بالتفويض للتديد او بالتفويض اذا كان بالضابط او وكلا او قتيلاً .	
ب - السجن او الحجز او حسم الراتب بالاقامة ثلاثة اشهر او ترحيل الرتبة او تأخير الاقامة لمدة ستة اشهر اذا كان اللتدب قائماً فما دون .	
٢ - يحسوز اي ضابط برتبة فريق او زعيم ان يصحح بدرجة قيد اي فرد من افراد الجيش كانت افعاله مجتبه او كان قاصحاً عليه بالسجن لمدة لا تزيد على ستة اشهر .	

هكذا عند الاصل

الاسباب الموجبة

نتيجة لانقوم المستمر للاوضاع العسكرية في مواجهة الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد والمرحلة الحاسمة التي تعيشها امتنا في وجه ما يهددها من اخطار ، ومن اجل الاستمرار المضطرب في عملية البناء والاعداد والتنظيم في القوات المسلحة لتكسب دوما في اعلى مستويات الكفاءة والمقدرة على اداء واجبها القومي ذودا عن حياض الوطن وسعيا نحو استعادة المفقود من ارضنا ومقدساتنا وحقنا الكامل في معركة الكرامة والمصير فقد وضع القانون المعدل المرفق لتحقيق هذه الغايات .

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٩ - أ - يتكون مجلس الدفاع الاعلى من :

١ - القائد الاعلى او نائبه في حالة غيابه

٢ - رئيس الوزراء

٣ - رئيس الديوان الملكي الهاشمي

٤ - وزير الخارجية

٥ - وزير الدفاع

٦ - وزير الداخلية

٧ - القائد العام للقوات المسلحة الاردنية

٨ - رئيس الاركان

٩ - مدير الامن العام

١٠ - قائد سلاح الجو الملكي الاردني

١١ - مدير المخابرات العامة

١٢ - قائد الجيش الشعبي

ب - للمجلس ان يستدعي عند الحاجة الوزراء الذين لوزاراتهم علاقة مباشرة بالمجهود الحربي او اي موظف رسمي او اي خبير آخر

ج - يجتمع المجلس مرة في الشهر وكما دعت الحاجة ويضطلع بالامور التالية ويضع التوجيهات المتعلقة بها :

١ - الهدف العام السوقي والسياسي لقوات المسلحة

٢ - سياسة الدفاع العربي المشترك

٣ - تعيين حجم القوات وتخصيص مصادر التمويل العامة لها

٤ - رسم السياسة العامة بالنسبة لعلاقات القوات المسلحة مع حركة المقاومة .

- ٧ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية ، هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

هكذا حذو الأصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ البند (٧)

موافقة كما وردت من الحكومة

١- يعطى ضابط الصف أو الفرد الذي تنتهي خدمته في القوات المسلحة: الإردنية مكافأة تعادل جزءاً من التي حصل عليها من راتبه الشهري الأخير مع كافة المكافآت عن كل شهر من أشهر خدمته في القوات المسلحة الأردنية على ألا تزيد المكافأة بمجموعها على خمسة فيادر.

ب- يشترط لتلقي هذه المكافأة أن يجتنب ضابط الصف أو الفرد ثلاث سنوات متواصلة أو أكثر في خدمة القوات المسلحة أو يخصص أو يتركب تعاضد من هذه المدة استناداً للقانون المتعلق بالمعزى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات أو أي قانون آخر يجرى عليه. تبقي هذه المكافأة لورثة المتوفى وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة. وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط أن لا يحصل من ترشيب تعاضدتين خدمته في القوات المسلحة.

د- تبقي هذه المكافأة لكل من أصيب بقتل أو جرح من رتب اعتباراً دون أن يخص له راتب تعاضدي.

٢- يحرم ضابط الصف أو الفرد من المكافأة المزمع صبا بهذه المادة :-

١- إذا فر من الخدمة العسكرية.

٢- إذا ثبت بحكم قضائي قطعي من محكمة أردنية مخضفة أنه ارتكب جريمة الخيانة العظمى أو قام بأعمال الجحش لحساب مونا أجنبية أو أية جريمة جنائية أخرى خللتها بامس الدولة الخارجي أو الداخلي.

٣- إذا حكم عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة أردنية مخضفة بالجريمة سرقة أو اختلاس أو مال الدولة أو أموال المؤسسات التابعة للقوات المسلحة أو جرمه أو زور في الأوراق الرسمية وتم طرده من الخدمة لا أن يكابه مثل هذه الجرائم.

ليس هذا أصل بالقانون الاصلي .

الحمد لله رب العالمين

ملحوظة مجلس الأعيان حول القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون القدرات المسلحة الأردنية

المادة كما وردت | اجراءات اللجنة
المانوية | المجلس الاعلى
من مجلس النواب

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

الحمد لله رب العالمين

ملحوظة مجلس الأعيان حول القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون القدرات المسلحة الأردنية

الاصباب الموجبة

قامت وزارة الدفاع بدراسة القوانين الخاصة بالمكافآت والمعاشات والمتعلقة بوضع جيوش الدول العربية الشقيقة ومقارنتها بالقوانين المتعلقة بالقوات المسلحة الأردنية فتبين لها :

١ - ان قانون المكافآت والرواتب والتأمين المعمول به في القوات المسلحة لبعض الدول العربية كالجمهورية العربية المتحدة مثلاً يعطي الضباط والفرديين المتقاعد مكافأة تعادل شهر واحد من كل سنة من السنوات الخمس الأولى وراتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وراتب ثلاثة اشهر عن كل سنة تزيد على ذلك .

٢ - كما ان قانون الامن العام في الاردن يعطي مكافأة الى كل ضابط وفرد غير متقاعد تعادل راتب شهر مع كافة العلاوات .
وعليه وضم هذا التعديل اسوة بما ذكر .

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٠) (ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي تحت رقم ٣٤ مكررة .

۳۴ - مک-ورہ

١ - يعطى ضابط الصف او الفرد الذي تنتهي خدمته في القوات المسلحة الاردنية مكافأة تعادل جزءا من اثني عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير مع كافة العلاوات عن كل شهر من اشهر خدمته في القوات المسلحة الاردنية على ان لا تزيد المكافأة بمجموعها على خمسة اشرة دينار.

ب - يشترط لدفع هذه المكافأة أن يعفي ضابط الصف أو الفرد ثلاث سنوات متوالية أو أكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب تقاعدي من هذه المدة استناداً لقانون التقاعد العسكري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات أو أي قانون آخر.

دولت و ملت

ج - تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا يخصص لورثته راتب تقاعدي عن خدمته في القوات المسلحة .

د - تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان يخصص له راتب تقاعدي .

هـ - يحرم ضابط الصف او الفرد من المكافأة المنصوص عنها بهذه المادة :

١ - اذا فر من الخدمة العسكرية .

٢ - اذا لبت بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة انه ارتكب جريمة الخيانة العظمى او قام باعمال التجسس لحساب دولة اجنبية او اية جريمة جنائية اخرى تخله بأمن الدولة الخارجي او الداخلي .

٣ - اذا حكم عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة بالحبس لجريمة سرقة او اختلاس اموال الدولة او اموال المؤسسات التابعة للقوات المسلحة او لجريمة التزوير في الاوراق الرسمية وتم طرده من الخدمة لارتكابه مثل هذه الجرائم .

و - لا تحسب علاوات بدل الاغتراب وكافة العلاوات التي تدفع لضابط الصف او الفرد عن خدمته خارج المملكة لغايات إعطاء المكافأة المنصوص عنها في هذه المادة .

٨٠

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ٧٠ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

هـ ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالضبط التي سيرفع فيها الى الحكومة .

| مادة ٩١ مكررة : | مادة ٩١ مكررة : | مادة ٩١ مكررة : | مادة ٩١ مكررة : |
|---|---|---|---|
| ١ - يعطى الضابط الذي يتي خدمته في القوات المسلحة الاردنية مكافأة تعادل جزءاً من راتبه شهر من راتبه الشهري الاخير مع مكافأة الملاقات من كل شهر من اشهر خدمته في القوات المسلحة الاردنية على ان لا تزيد المكافأة بمجموعها على خمسين دينار . | ١ - يعطى الضابط الذي يتي خدمته في القوات المسلحة الاردنية مكافأة تعادل جزءاً من راتبه شهر من راتبه الشهري الاخير مع مكافأة الملاقات من كل شهر من اشهر خدمته في القوات المسلحة الاردنية على ان لا تزيد المكافأة بمجموعها على خمسين دينار . | ١ - يعطى الضابط الذي يتي خدمته في القوات المسلحة الاردنية مكافأة تعادل جزءاً من راتبه شهر من راتبه الشهري الاخير مع مكافأة الملاقات من كل شهر من اشهر خدمته في القوات المسلحة الاردنية على ان لا تزيد المكافأة بمجموعها على خمسين دينار . | ١ - يعطى الضابط الذي يتي خدمته في القوات المسلحة الاردنية مكافأة تعادل جزءاً من راتبه شهر من راتبه الشهري الاخير مع مكافأة الملاقات من كل شهر من اشهر خدمته في القوات المسلحة الاردنية على ان لا تزيد المكافأة بمجموعها على خمسين دينار . |
| ٢ - يعطى طالع هذه المكافأة ان بقي الضابط ثلاث سنوات متواصلة او اكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب تقاعدي عن هذه المدة استناداً لقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات او اي قانون آخر يحل محله . | ٢ - يعطى طالع هذه المكافأة ان بقي الضابط ثلاث سنوات متواصلة او اكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب تقاعدي عن هذه المدة استناداً لقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات او اي قانون آخر يحل محله . | ٢ - يعطى طالع هذه المكافأة ان بقي الضابط ثلاث سنوات متواصلة او اكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب تقاعدي عن هذه المدة استناداً لقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات او اي قانون آخر يحل محله . | ٢ - يعطى طالع هذه المكافأة ان بقي الضابط ثلاث سنوات متواصلة او اكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب تقاعدي عن هذه المدة استناداً لقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات او اي قانون آخر يحل محله . |
| ٣ - تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا يخصص لورثته راتب تقاعدي عن مدة خدمته في القوات المسلحة . | ٣ - تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا يخصص لورثته راتب تقاعدي عن مدة خدمته في القوات المسلحة . | ٣ - تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا يخصص لورثته راتب تقاعدي عن مدة خدمته في القوات المسلحة . | ٣ - تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا يخصص لورثته راتب تقاعدي عن مدة خدمته في القوات المسلحة . |
| د - تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان يخصص له راتب تقاعدي . | د - تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان يخصص له راتب تقاعدي . | د - تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان يخصص له راتب تقاعدي . | د - تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان يخصص له راتب تقاعدي . |

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١/٩/٧١ / البند (٨)

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

نص القانون (٩١) من القانون الاصيل وذلك بخطب حارة (ولو لم يستحق التقاعد) من آخر الفقرة (ب) منها :-

تضاف المادة التالية الى القانون الاصيل تحت رقم (٩١) مكررة :

المادة ٩١ مكررة :

١ - يعطى الضابط الذي يتي خدمته في القوات المسلحة الاردنية مكافأة تعادل جزءاً من راتبه شهر من راتبه الشهري الاخير مع مكافأة الملاقات من كل شهر من اشهر خدمته في القوات المسلحة الاردنية على ان لا تزيد المكافأة بمجموعها على خمسين دينار .

٢ - يعطى طالع هذه المكافأة ان بقي الضابط ثلاث سنوات متواصلة او اكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب تقاعدي عن هذه المدة استناداً لقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات او اي قانون آخر يحل محله .

٣ - تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا يخصص لورثته راتب تقاعدي عن مدة خدمته في القوات المسلحة .

د - تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان يخصص له راتب تقاعدي .

هكذا منذ الاصل

الاصباب الموجبة

قامت وزارة الدفاع بدراسة القوانين الخاصة بالمكافآت والمعاشات والمتعلقة ببعض جيوش الدول العربية الشقيقة ومقارنتها بالقوانين المتعلقة بالقوات المسلحة الاردنية فبين لها :-

١ - ان قانون المكافآت والرواتب والتأمين المعمول به في القوات المسلحة لبعض الدول العربية كالجبهة
العربية المتحدة مثلا يعطى الضابط والقرود غير المتقاعد مكافأة تعادل راتب شهر واحد عن كل سنة من
السنوات الخمس الاولى وراتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وراتب ثلاثة اشهر عن
كل سنة تزيد على ذلك .

٢ - كما ان قانون الامن العام في الاردن يعطي مكافأة الى كل ضابط وفرد غير متقاعد تعادل راتب شهر مع كافة العلاوات .
وعليه وضع هذا التعديل اسوة بما ذكر .

قانون مؤقت رقم « ١٣ » لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة ٩١ من القانون الاصلي وذلك بشطب عبارة (ولولم يستحق التقاعد) من آخر الفقرة (ب) منها .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية الى القانون الاجلي بحت رقم ٩١ مكررة:

المادة ٩١ مكررة :

أ - يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته في القوات المسلحة الأردنية مكافأة تعادل جزءاً من اثني عشر جزءاً من راتبه الشهري الأخير مع كافة العلاوات عن كل شهر من أشهر خدمته في القوات المسلحة الأردنية على أن لا تزيد المكافأة مجموعها على خمسمائة دينار.

ب- يشترط لنفع هذه المكافأة ان يمضي الضابط ثلاث سنوات متواصلة او أكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب قاعدى عن هذه المادة استناداً لقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات او اى قانون آخر يحل محله .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ /البند (٨)

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجليلي

١ - يحرم الضابط من المكافأة المخصوص عنها بجهته المادة :

أذا فرغ من الخدمة العسكرية .

٢ - اذا ضاع عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة ادرنية مختصة انه ارتكب جريمة اخلت بالثقة او قام بمخالفة التجسس لحساب دولة اجنبية او اية جهة اجنبية اخرى مثله بالنسبة للدولة الخارجي او الداخلي .

٣ - اذا حكم عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة ادرنية مختصة بالنسب لجريمة السرقة او اختلاس او اموال الدولة او اموال المؤسسات التابعة للقوات المسلحة او لجريمة التزوير في الاوراق الرسمية وتم طرده من الخدمة لا يتكافأ على هذه الجرائم .

٤ - اذا استحق اية مكافأة وفقا لنظام استخدام الاطباء والصيداء في القوات المسلحة .

و - لا تحسب عداوات بدل الاعتراف و كرامة العداوات التي تدفع للضابط من جهة جناية خارج الخدمة كالحالة المخصوص عنها في هذه المادة .

المادة المصنوع بها الآن

هذا هو الأصل

ج - تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا ينحصر لورثته راتب تقاعدي عن مدة خدمته في القوات المسلحة .

د - تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان ينحصر له راتب تقاعدي .

هـ - يحرم الضابط من المكافأة المنصوص عنها بهذه المادة :-

١ - اذا فر من الخدمة العسكرية .

٢ - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة انه ارتكب جريمة الخيانة العظمى او قام باعمال التجسس لحساب دولة اجنبية او اية جريمة جنائية اخرى مخلة بامن الدولة الخارجي او الداخلي .

٣ - اذا حكم عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة بالحبس لجرمة سرقة او اختلاس اموال الدولة او اموال المؤسسات التابعة للقوات المسلحة او لجرمة التزوير في الاوراق الرسمية وتم طرده من الخدمة لارتكابه مثل هذه الجرائم .

٤ - اذا استحق اية مكافأة وفقا لنظام استخدام الاطباء والصيادلة في القوات المسلحة .

و - لا تحسب علاوات بدل الاغتراب وكافة العلاوات التي تدفع للضابط عن خدمته خارج المملكة لغايات اعطاء المكافأة المنصوص عنها في هذه المادة .

- ٩ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجنسيع : موافقون .

« وفيها يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي صيرف فيها الى الحكومة » .

| ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية | المادة كما وردت من مجلس النواب | اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان |
|--|--------------------------------|---|
| نص الفقرة (ب) من المادة (٩١)
ب - يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالتقاعد مكافأة تعادل راتب شهرين مع العلاوات - وتعطى هذه المكافأة لورثة الضابط الذي يتوفى أثناء وجوده بالخدمة . | موافقة كما وردت من الحكومة | انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ / البند (٩) |

الاسباب الموجبة

لما كانت الفقرة (ب) من المادة (٩١) من القانون الاصيل بنصها الحالي حسبها فسرنا الديوان الخمس بتفسير القوانين والانظمة تقضي باعطاء الضابط المكافأة المتدروس عنها في تلك الفقرة كلما عاد الى الخدمة واحيل على التقاعد مهما تكرر ذلك، ومراعاة لمصلحة الخزينة فقد وضع هذا التعديل تحييا لتكرار عملية دفع المكافأة المبحوث عنها.

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة ٩١ من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها : « وتُدفع هذه المكافأة مرة واحدة مهما تمددت حالات استخدامه واحالته على التقاعد ».

- ١٠ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ قانون الغاء قانون الخدمة الوطنية الاجبارية هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

لما كان الهدف من اصدار قانون الخدمة الوطنية الاجبارية هو الاعداد والتنظيم وحشد القوى للدعم قواتنا المسلحة الاردنية ، فقد تبين نتيجة الدراسات التي اجريت بهذا الخصوص ان عدداً من المكلفين للخدمة الوطنية الاجبارية هو اقل بكثير مما كان متوقفاً . كما تظهر الدراسات ان ابناء الشعب يفضلون التطوع تلقائياً للخدمة في القوات المسلحة اذ ان عدد المتطوعين في صفوف القوات المسلحة يزيد عدة اضعاف عن عدد المكلفين فيها ولذلك روي وقف العمل بالقانون المذكور وترك المجال مفتوحاً امام الجميع للتطوع للخدمة .

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٠

قانون الغاء قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون الخدمة الوطنية الاجبارية رقم (١) لسنة ١٩٦٨ .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ٧٠ المعدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

اجراءات اللجنة
القانونية مجلس
الاعيان

المادة كما وردت
من مجلس
النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المادة المعمول بها الآن

نص المادة (٩)

تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها : - « ويجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يقيم دعوى الاعتداء على اراضي واملاك الدولة امام قاضي الصلح المختص التابع له الموقع الذي وقع الاعتداء به وله ان يتبني اي موقف لادانة هذه الدعوى والرافعة بحسبها ويكون لقاضي الصلح في هذه الحالة جميع الصلاحيات التي تمارسها محكمة اماكن اللجوء الواردة في المادة ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون .

بالرغم ما ورد في قانون دعوى الاعتداء اراضي واملاك قانون آخر تنظم دعوى الاعتداء على اراضي واملاك الدولة من قبل مدير الاراضي والمساحة وله ان يتبني اي موقف لادانة هذه الدعوى والرافعة بحسبها امام المحكمة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٩/١/٩٧١/ببند (١١)

موافقة كما وردت من الحكومة

هكذا عند الاصل

الاسباب الموجبة

وجد من الضروري وضع هذا التعديل لان الاعتداء على اراضي واملاك الدولة كثيرا ما يكون باقامة الابنية ولا يتمكن قاضي املاك الدولة من اتخاذ الاجراء اللازم لتوقيف الاعتداء والبناء ذلك لان اي ضبط يحتاج الى ثلاثة ايام لوصوله لعمان وتعيين جلسات المحاكمة في كل شهر مره بينا قاضي صلح الموقع يستطيع في اليوم الذي تقع به المخالفة ان يتخذ الاجراء اللازم الاولي لمنع الاعتداء وتوقيف البناء بالاضافة الى قدرته على التنفيذ لوجوده دوما في القضاء الذي يقع به الاعتداء .

قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة
المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها :-

« ويجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يقيم دعوى الاعتداء على اراضي واملاك الدولة امام قاضي الصلح المختص الناتج له الموقع الذي وقع الاعتداء به وله ان يتدب اي موظف لاقامة هذه الدعوى والمرافعة بها ويكون لقاضي الصلح في هذه الحالة جميع الصلاحيات التي تمارسها محكمة املاك الدولة الواردة في المواد (٤ و ٦) من هذا القانون .

- ١٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ٧٠ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية ، هل يوافق المجلس عليه كما قرره اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة . »

| اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان | انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ / البند (١٢) |
|--|--|
| المادة كما وردت من مجلس النواب | موافقة كما وردت من الحكومة |
| المادة كما وردت من الحكومة بتعديل الجليل | المادة كما وردت من الحكومة بتعديل الجليل |
| تضاف المادة الفرعية التالية الى القانون الاصيل على ان يوقف العمل بها حال تحرير الضممة الفرعية :- | تضاف المادة الفرعية التالية الى القانون الاصيل على ان يوقف العمل بها حال تحرير الضممة الفرعية :- |
| المادة الفرعية :- | المادة الفرعية :- |
| يتاح بمحكمة استئناف عمان وفق احكام الفصل الثالث من القانون الاصيل بجهة سبل التوقيف او المحاكمات الجزائية بالاعتداء بالاعتداء الجنائية التي ترى لدى حاكم الضممة الفرعية ولم يبت بها فيما اذا كان الموقوفون او المحكومون قيد السجن في الضممة الفرعية . | يتاح بمحكمة استئناف عمان وفق احكام الفصل الثالث من القانون الاصيل بجهة سبل التوقيف او المحاكمات الجزائية بالاعتداء بالاعتداء الجنائية التي ترى لدى حاكم الضممة الفرعية ولم يبت بها فيما اذا كان الموقوفون او المحكومون قيد السجن في الضممة الفرعية . |
| المادة المعمول بها الآن | ليس لها اصل بالقانون الاصيل |

هكذا منه الاصل

الاسباب الموجبة

من النتائج التي خلقتها حرب حزيران عديم استطاعة المحاكم من رؤية قضايا الموقوفين الجنائية التي لم يبت بها نهائياً في حين ان المتهمين موقوفون في سجون الضفة الشرقية وقضاياهم تحت يد المحاكم في الضفة الغربية .

وحيث لا يوجد صلاحية لأي جهة قضائية أو إدارية للنظر في هذه القضايا في الضفة الشرقية لان ذلك خروجاً على قواعد الاختصاص . كما انه ليس بالامكان من وجهة النظر الدستورية اصدار تعليمات عرفية لمعالجة هذه الحالة .

لذا فقد روي وضع هذا التعديل المؤقت ليغدو بالامكان اخلاء سبيل الموقوفين على حساب قضايا موجودة في الضفة الغربية مع اناطة حقت الفصل في طلبات تخليع السبيل بالكفالة لحكمة استئناف عمان .

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة المفردة التالية الى القانون الاصلي على ان يوقت العمل بها حال تحرير الضفة الغربية :-

المادة المفردة

ويناط بمحكمة استئناف عمان وفق احكام الفصل الثالث من الباب الرابع من القانون الاصلي تخليع سبيل الموقوفين او المحكومين بالكفالة بالقضايا الجنائية التي ترى لدى محاكم الضفة الغربية ولم يبت بها نهائياً اذا كان الموقوفون او المحكومون قيد السجن في الضفة الشرقية .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والدفاع والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ادارة املاك الدولة : هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة ؟

الجميع : موافقون

وفما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة :

| الاجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان | المادة كما وردت من مجلس النواب |
|--|---|
| انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ البند (١٣) | مرافقة كما وردت من الحكومة |
| المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجدي : | المادة المموّل بها الآن |
| تجدد المادة (٥) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرتين (٢) و (٣) والاشارة منه على :-
- فيجوز ان يقضى اية قطعة ارض او ملك للدولة خارج من حدود البساتين وحدود مناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد من عشرة دونات لقاء بدل اقل الذي يقرره .
- فيجوز ان يقضى اية قطعة ارض او ملك للدولة داخل حدود البساتين ومناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد على الدونتين لقاء بدل اقل الذي يقرره . | نص المادة (٥) :-
الوزير بناء على تسيب من المدير ان :-
١ - فيجوز ان يقضى اية قطعة ارض او ملك للدولة اذا كانت مساحتها لا تزيد على عشرة دونات بشرط ان يدل اقل الذي يقرره .
٢ - فيجوز ان يقضى اية قطعة ارض او ملك للدولة ولو زادت مساحتها على عشرة دونات بشرط ان لا تزيد قيمة بدل منه على اثني دينار . |

هكذا منه لأصل

الأسباب الموجبة

بما ان قيمة الاراضي والاملاك قد ارتفعت بالآونة الأخيرة ارتفاعاً كبيراً واصبحت في تغير دائم ومن الصعب إيجاد ضابط ثابت لها ، فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل ليكون الاعتبار عند التقيؤض والتأجير لمقدار المساحة لا لمقدار القيمة .

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرتين (١ و ٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - يؤجر او يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة خارج عن حدود البلديات وحدود مناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد عن عشر دونمات لقاء بدل المثل الذي يقرره .

٢ - يؤجر او يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد على الدونمين لقاء بدل المثل الذي يقرره .

السيد المقرر:

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان واجتمعت واصوت القانوني بتاريخ ١٩/١/١٩٧١ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد ، والعضو معالي السيد انسطاس حنانيا والعضو معالي السيد اكرم زعير .

ونظرت في القوانين المؤقتة التالية الحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت ما يلي :-

١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد العسكري بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :

تشطب عبارة (واذا رفض تنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضي بتغيير محل اقامته خارج المملكة) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المعدلة بموجب المادة (٢) من القانون المذكور - لان ما ورد في القسم الاول من هذه الفقرة يخفي عنها .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الخيارات العامة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :

تشطب عبارة (ولو قضى ذلك القانون بخلاف ذلك) الواردة في آخر الفقرة (أ) من المادة (٦) المعدلة بموجب المادة (٣) من القانون المذكور - بسبب ان قانون التقاعد العسكري مع اي تعديل طرأ او سيطرأ عليه في المستقبل يشملهم وليس فيمائنص على خلاف ذلك وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

المقرر (متابعا)

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان اجتمعت واصوت تشطب عبارة من قانون التقاعد العسكري وأخرى من قانون الخيارات ولدى مذاكرتي مع اعضاء اللجنة وجدنا شطب هاتين المادتين في غير محله ولذلك اللجنة توصي المجلس الكريم بقبول القانون كما ورد من مجلس النواب :-

السيد الرئيس :

إذن هل يوافق المجلس على ما ذكره معالي المقرر؟
الجميع : موافقون .

- ١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد العسكري ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة :

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠ المبدل لقانون التقاعد العسكري

[illegible]

| | | | |
|--|---|--|---|
| <p>اجراءات اللجنة
القانونية مجلس
الاعيان</p> | <p>المادة كما وردت
من مجلس النواب</p> | <p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد</p> | <p>المادة المعمول بها الآن</p> |
| <p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ البند (١)</p> | <p>موافقة كما وردت من الحكومة</p> | <p>هـ - اذا ترك الخدمة العسكرية او فر منها
و - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مخضعة انه انسب
اثناء خدمته العسكرية او اثناء اربطه بالقوات المسلحة كضابط تعزيز
او جندي احتياط الى حزب سياسي او جمعية غير مشروعة .</p> <p>تبدل المادة (٣١) من القانون الاصيل بجلف صياغة (او تركها)
الواردة في آخرها .</p> | <p>ب - كل ضابط او فرد في الخدمة حكم عليه بحكم
قطعي من محكمة اردنية مخضعة بالجنس بجرعة
اعلا من اموال الدولة او سرتها او بجرعة اخرى
في الواقع الرجمية .</p> <p>ج - بتقاضى مائة الف الفيلق او الفرد في اي من
البلدين اوب جصتها من راتب تقاعده كما هو مبين
في هذا القانون خلال مدة سمحه وتقطع عند اطلاق
سراحه كما نادى اليها عند وفاته .</p> <p>نص المادة (٣١) :</p> <p>يقع الضابط او الفرد حقوقه التقاعدية بموجب
احكام هذا القانون اذا استقال من الخدمة او تركها .</p> |

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسباب الموجبة

استعرض مجلس الوزراء الحالات التي يحرم فيها الضابط او الفرد من الحقوق التقاعدية بمقتضى قانون التقاعد العسكري المعمول به الآن ، فوجد بانها لا تتضمن جميع الحالات التي تستدعي حرمان الضباط والافراد من الحقوق التقاعدية ، الامر الذي اوجب وضع هذا القانون المعدل ، لمعالجة هذا النقص .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ٢٩ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٩ :

يحرم الضابط او الفرد بقرار من مجلس الوزراء من كافة الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون سواء كان في الخدمة ام متقاعدا :

أ - اذا دخل في خدمة دولة اجنبية بدون موافقة مجلس الوزراء .

ب - اذا نقل محل اقامته خارج المملكة بدون موافقة مجلس الوزراء . واذا رفض تنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضي بتغيير محل اقامته خارج المملكة .

ج - تماد لعائلة الضابط او الفرد حصتها من راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون عند وفاته .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية اليها تحت (ج ، د ، هـ ، و) واعطاء الفقرة (ج) الاصلية رقم (ز) وتعديلها باستبدال عبارة (الحالين أ ، ب) بعبارة (الحالات أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) :

ج - اذا انضم الى اية قوة مسلحة بدون موافقة مجلس الوزراء بعد تسريح القائد العام او مدير الامن العام او مدير المخابرات العامة كل حسب اختصاصه .

د - اذا رفض النخوة الصادرة اليه استناداً لقانون ضباط التعزيز وقانون القوة الاحتياطية .

هـ - اذا ترك الخدمة العسكرية او افر منها .

و - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اوردنية مخضعة انه انتسب لثام خدمته العسكرية او اثناء ارتباطه بالقوات المسلحة كضابط تعزيز او جندي احتياطي الى اي حزب سياسي او جمعية غير مشروعة .

المادة ٤ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصلي بحذف عبارة (او تركها) الواردة في آخرها .

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون المخابرات العامة ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

و فيما يلي نص القانون كدوافع المجلس عليه وبالضبط التي تبرز فيها الى الحكومة .

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون المخابرات العامة

| الاجرة
القانونية مجلس
الاعيان | مادة كما وردت
من مجلس النواب | موافقة كما وردت من الحكومة |
|---|--|--|
| انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٩ البند (٢) | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجليل | تعدل المادة الرابعة من القانون الاصلي بتعريب ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنها بالفقرتين التاليتين :
٣ - يعين ضباط الصف والافراد والاصناف من الدرجة السابعة فما دون وفرد الرتبة المقطوعة في دائرة المخابرات العامة بقرار من المدير العام لامن الدولة من الدرجة السابعة فا فوق فيعينون باعادة ملكية خاصة بناء على تسيب المدير العام للمخابرات العامة وموافقة رئيس الوزراء .
٤ - يجوز تعيين الضباط وضباط الصف والافراد وفرد الراتب المقطوعة والاصناف في المخابرات العامة على اختلاف رتبهم او درجاتهم بأعمال رتيبة ويجوز عند تعيين الاصناف منهم اعداد شهادة الدراسة الثانوية الاعدادية او مسا يعادلها وتكون درجات هؤلاء الاصناف من الدرجة العاشرة فما فوق حسب درجات المواطنين المدنيين المعمول بها في المملكة . |
| | المادة المعمول بها الآن | نص الفقرة (٣) من المادة (٢) :
يعين ضباط الصف والافراد والاصناف من الدرجة السابعة وما دون وفرد الراتب المقطوعة في دائرة المخابرات العامة بقرار من المدير العام لامن الدولة من الدرجة السابعة فا فوق فيعينون باعادة ملكية خاصة بناء على تسيب المدير العام للمخابرات العامة وموافقة رئيس الوزراء .
٤ - يجوز تعيين الضباط وضباط الصف والافراد وفرد الراتب المقطوعة والاصناف في المخابرات العامة على اختلاف رتبهم او درجاتهم بأعمال رتيبة ويجوز عند تعيين الاصناف منهم اعداد شهادة الدراسة الثانوية الاعدادية او مسا يعادلها وتكون درجات هؤلاء الاصناف من الدرجة العاشرة فما فوق حسب درجات المواطنين المدنيين المعمول بها في المملكة . |
| | | نص الفقرة (٤) من المادة (٣) :
تسري على كافة موظفي واصناف المخابرات اردنية :
أ - احكام قانون القوات المسلحة من حيث الحقوق والواجبات والخطرات والرتب العسكرية والرواتب والتجديد والتعيين والتصفيف والتقاعد والافراجات والقيود والارتباط العسكري واجاؤ الامتيازات والاشارة والخدمة والتقاعد والمؤجلة من الاموال العامة التي في صلبهم او التي تقع في حوزتهم . |

هكذا منه الاصل

الاسباب المرجحة

للقانون المعدل لقانون المخابرات العامة

١ - لقد اجاز قانون المخابرات في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة منه تعيين اعضاء من الدرجة الثامنة وما دونها فقط ، وقد تم فعلا التعيين في هذه الدرجات منذ ان اسست الدائرة ، ولما كان بعض هؤلاء الاعضاء من هم في الدرجة الثامنة حاليا قد استحقوا الترفيع فان الفقرة المشار اليها تبقى حاثلا دون ذلك لهذا بالاضافة الى حاجة الدائرة الملحة المتكررة لتعيين اعضاء من ذوي كفاءات وخبرات خاصة في درجات اعلى من الدرجة الثامنة :

٢ - ان من عين في الدرجة التاسعة وما دونها في هذه الدائرة حين تأسيسها قد حرم من حق الاستفادة من الراتب التقاعدي وذلك بناء على القرار رقم ١٣ الصادر بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٥ عن الديوان الخاص بتفسير القوانين حيث اعتبرهم هذا القرار افرادا ، والبرد الذي يلتحق في الخدمة بعد تاريخ ١/١٠/١٩٥٩ غير خاضع للراتب التقاعدي ، وان السنة للاحتساب اسوة بموظفي الدوائر المدنية والجيش وضع هذا التعليل :

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون المخابرات العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المخابرات العامة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيل بشطب ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنها بالفقرتين التاليتين :-

٣ - يعين ضباط الصف والافراد والاعضاء من الدرجة السابعة فما دون وذوو الرواتب المقطوعة في دائرة المخابرات العامة بقرار من المدير العام اما الاعضاء من الدرجة السادسة فما فوق فيعينون بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب المدير العام للمخابرات العامة وموافقة رئيس الوزراء .

٤ - يجوز تعيين الضباط وضباط الصف والافراد وذوي الرواتب المقطوعة والاعضاء في المخابرات العامة على اختلاف رتبهم او درجاتهم باسماء رمزية ويجوز عند تعيين الاعضاء منهم اعتماد شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها وتكون درجات هؤلاء الاعضاء من الدرجة العاشرة فما فوق حسب درجات الموظفين المدنيين المعمول بها في المملكة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :-

وعلى ان تعتبر خدمات الاعضاء من الدرجة العاشرة فما فوق خاضعة لقانون التقاعد العسكري وما يطرا عليه من تعديلات ولو قضى ذلك القانون بخلاف ذلك .

- و -

السيد الرئيس :

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧١ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الوائلي والعضو معالي السيد عبد الرحمن خليفة والعضو معالي السيد النبطاس حائيا والعضو معالي السيد اكرم زعيتر .

٤ - تأييد قرار مجلس النواب الموقر المتضمن رفض مشروع القانون المعدل لقانون المخابرات العامة لسنة ١٩٦٩ بسبب ان مضمونه ورد في القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨ هل يوافق المجلس على رفضه تأييدا لقرار مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها مرفوضاً الى الحكومة » .

ونظرت في مشاريع القوانين الحاملة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم ما يلي :-

١ - تأييد قرار مجلس النواب الموقر المتضمن رفض مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨ لأن ما تضمنه موجود في مواد القانون الاصيل وهو توسع زائد يحجب بحق المواطنين .

٢ - تأييد قرار مجلس النواب الموقر المتضمن رفض مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ بسبب ما جاء فيه من مواد قد صدرت بالقانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الجمارك والمكوس .

٣ - تأييد قرار مجلس النواب الموقر المتضمن رفض مشروع القانون المعدل لقانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٩ بسبب ان القانون الاصيل قد ألغي بموجب القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ .

هكذا من الاصل

| اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان | |
|---|--|
| انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في (١٩٧١/١/٩) البند (١) | |
| المادة كما وردت من مجلس النواب | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد |
| رفض هذا المشروع بكامله | تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل باضافة البند التالي الى آخرها تحت رقم (٨) :
٧ - (التعبيد والتزفيت) فتح الطريق وتوسيعها ورصفها بالحجارة ومدها بالاصطوانات او الاجرعت او الخشب او القرميد او اية مادة اخرى واتشاء البساتين والجسور والجدران الاستنادية كما تشمل تسقيف مجاري السيول والممرات المائية والمرتبات المائية وغير ذلك مما يلزم جعل الطريق معبدا للاستعمال. |
| المادة المعمول بها الآن | تيسر ما اصل بالقانون الاصيل |

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع قانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨

الاسباب الموجبة

لما كان المشرع لم يعرف عبارة (التعبيد والتزفيت) الواردة في قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وما طرأ عليه من تعديلات ، ونظرا لاهمية تحديد مفهوم تلك العبارة بشكل يتفق مع روح القانون المشار اليه ، وقصد المشرع ، ولإزالة الغموض الذي يلحى المحاكم الى تفسير تلك العبارة اعتيادا على اجتهادات الشهود المختلفة باختلاف فهمهم لتلك العبارة ، فقد وضع مشروع القانون المعدل .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون البلديات رقم ٢٩/٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل في القانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل باضافة البند التالي الى آخرها تحت رقم (٧) .

٧ - (التعبيد والتزفيت) فتح الطريق وتوسيعها ورصفها بالحجارة ومدها بالاسفلت او الاسمنت او الخشب او القرميد او اية مادة اخرى وانشاء العبارات والجسور والجدران الاستنادية ، كما تشمل تسقيف مجاري السيول والممرات المائية وغير ذلك مما يلزم جعل الطريق معبدا للاستعمال .

- ٢ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : مراقبون :

« وفيما يلي نص المشروع كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها مرفوضاً الى الحكومة » .

هكذا منذ الاصل

مشروع قانون رقم لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

- مادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- مادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
- المادة ٤١ : يجوز للسلطة ان تحيل الى مختبر دائرة الجمارك او لأي جهة فنية مختصة اخرى اية بضاعة مستوردة من اجل فحصها وتحليلها فنيا .
- يجوز للمحكمة ان تقبل في معرض البينة التقرير المقدم بنتيجة الفحص والتحليل دون ان يدعى الموظف المختص بالمحكمة لاداء الشهادة حول هذا التقرير .
- تستوفي الرسوم التي يتقاضاها مختبر دائرة الجمارك وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .
- مادة ٣ - تعدل المادة (١٤٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :
- أ - باضافة الجملة التالية الى آخر ماورد في الفقرة الثانية منها . « وان يخفضها لتتناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة » .
- ب - باضافة الجملة التالية الى آخر ماورد بالفقرة (٤) منها كما عدلت بالقانون رقم ١٩٦٥/٤٠ :
- « ويجوز للوزير ان يفتق من المبالغ المتوقفة بعد دفع اجور المستحقين وقسما للفايات التي تتطلبها مصلحة العمل بما في ذلك انشاء جمعيات سكن للموظفين في مراكز الحدود » .
- مادة ٤ - تعدل المادة (١٦٦) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :
- ج - للوزير او من ينيه ان يقتطع نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقرر صرفها بمقتضى هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناء على تنسيب لجنة من الوزارة يعينها الوزير .
- مادة ٥ - تعدل المادة (١٨١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ب) :
- ج - لتنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٧٠ ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها مرفوضاً الى الحكومة » .

| المادة كما وردت من
مجلس النواب | المادة كما وردت من
مجلس الاعيان | المادة كما وردت من
مجلس الاعيان |
|---|---|---|
| انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧١/١/٩ البند (٣) | رفض هذا المشروع بكامله لان اصل القانون النفي | المادة (٣٠) مكررة :
وتعفى رقم (٣٠) مكررة :
المادة (٣٠) مكررة :
مجلس الوزراء ان يأمر بحل احكام اية مادة او جملة من مواد القانون الثالث والرابع من هذا القانون بناء على تنسيب من وزير الدفاع والاحتياط من يستبدون من مواد الفصل المذكورين مكلفين بالخدمة الوطنية وسوقهم الى مراكز التدريب والخدمة العلمية في جاني الحرب والطوارئ . |
| المادة (٣٠) مكررة :
وتعفى رقم (٣٠) مكررة :
المادة (٣٠) مكررة :
مجلس الوزراء ان يأمر بحل احكام اية مادة او جملة من مواد القانون الثالث والرابع من هذا القانون بناء على تنسيب من وزير الدفاع والاحتياط من يستبدون من مواد الفصل المذكورين مكلفين بالخدمة الوطنية وسوقهم الى مراكز التدريب والخدمة العلمية في جاني الحرب والطوارئ . | المادة (٣٠) مكررة :
وتعفى رقم (٣٠) مكررة :
المادة (٣٠) مكررة :
مجلس الوزراء ان يأمر بحل احكام اية مادة او جملة من مواد القانون الثالث والرابع من هذا القانون بناء على تنسيب من وزير الدفاع والاحتياط من يستبدون من مواد الفصل المذكورين مكلفين بالخدمة الوطنية وسوقهم الى مراكز التدريب والخدمة العلمية في جاني الحرب والطوارئ . | المادة (٣٠) مكررة :
وتعفى رقم (٣٠) مكررة :
المادة (٣٠) مكررة :
مجلس الوزراء ان يأمر بحل احكام اية مادة او جملة من مواد القانون الثالث والرابع من هذا القانون بناء على تنسيب من وزير الدفاع والاحتياط من يستبدون من مواد الفصل المذكورين مكلفين بالخدمة الوطنية وسوقهم الى مراكز التدريب والخدمة العلمية في جاني الحرب والطوارئ . |

مجلس الاعيان : مشروع القانون المعدل لقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٧٠

هكذا منه الاصل

الاسباب الموجبة

اما وقد تبين عند تطبيق قانون الخدمة الوطنية رقم ١ لسنة ١٩٦٨ بأن عدد المكلفين الذين يتم تجنيدهم قليل وغير كاف بسبب الاعفاء والتأجيل المنصوص عليهما في الفصلين الثالث والرابع منه ، وكما يصبح جميع المواطنين سواسية في شرف الدفاع واداء هذا الواجب الوطني اقتضت المصلحة العامة وضع مشروع التعديل المرفق :

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الخدمة الوطنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى كلمة (الاجبارية) الواردة بعد عبارة (الخدمة الوطنية) حينما وردت في القانون الاصيل .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصيل واعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - يجوز تحديد مدة الخدمة الوطنية للمكلفين الموجودين بمراكز التدريب والخدمة الفعلية لمدة معينة قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء في حالتي الحرب والطوارئ .

المادة ٤ - تضاف مادة جديدة الى القانون الاصيل بعد المادة (٣٠) وتعطى رقم (٣٠) مكررة .

المادة ٣٠ مكررة:

لمجلس الوزراء ان يأمر بتعطيل احكام اية مادة او جميع مواد الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون بناء على تنسيب من وزير الدفاع واعتبار من يستفيدون من مواد الفصلين المذكورين مكلفين بالخدمة الوطنية وسوقهم الى مراكز التدريب والخدمة الفعلية في حالتي الحرب والطوارئ .

- ٤ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون الخابرات العامة لسنة ١٩٦٩ هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها مرفوضا الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

١ - لقد اجاز لائسوخ الخابرات في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة منه تعيين اعضاء من الدرجة الثامنة وما دونها فقط ، وقد تم فعلا التعيين في هذه الدرجات منذ ان اسست الدائرة . ولما كان بعض هؤلاء الاعضاء من هم في الدرجة الثامنة حاليا قد استحقوا الترفيع فان الفقرة المشار اليها تقف حائلا دون ذلك ، هذا بالاضافة الى حاجة الدائرة الملحة المتكررة لتعيين اعضاء من ذوي كفاءات وخبرات خاصة في درجات اعلى من الدرجة الثامنة .

العام . اما الاعضاء من الدرجة السادسة فما فوق فيعينون بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب المدير العام للمخابرات العامة وموافقة رئيس الوزراء .

ب - يجوز تعيين اعضاء الخابرات العامة على اختلاف رتبهم او درجاتهم باسماء رمزية وتكون درجات الاعضاء من الدرجة العاشرة فما فوق حسب درجات الموظفين المدنيين المعمول بها في المملكة وتكون خدماتهم خاضعة للتقاعد بموجب قانون التقاعد (العسكري) المعمول به وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :

« على ان يعتبر الاعضاء على اختلاف رتبهم او درجاتهم تابعين للتقاعد ولو قضى تطبيق قانون التقاعد العسكري بخلاف ذلك » .

٥ - مقررات اللجنة المالية

السيد الرئيس :

والآن تتلى مقررات اللجنة المالية ويتفضل مقرر اللجنة معالي السيد محمد علي رضا لهذا الغرض .

- أ -

السيد المقرر :

٢ - ان من عين في الدرجة التاسعة وما دونها في هذه الدائرة حين تأسيسها قد حرم من حق الاستفادة من الراتب التقاعدي وذلك بناء على القرار رقم ١٣ الصادر بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٥ عن الديوان الخاص بتفسير القوانين حيث اعتبرهم هذا القرار افرادا ، والفرد الذي يلتحق في الخدمة بعد تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٩ غير خاضع للراتب التقاعدي .

وازالة للاجحاف واسوة بموظفي الدوائر المدنية والجيش وضع هذا التعديل .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الخابرات العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الخابرات العامة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيل بشطب ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٣ - أ - يعين ضباط الصف والافراد والاعضاء من الدرجة السابعة فما دون وذو الراتب المقطوعة في دائرة الخابرات العامة بقرار من المدير

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ بحضور اصحاب المعالي المقرر السيد محمد علي رضا والاعضاء السادة : عبد الرحمن خليفة ، احمد السوزي ، ونظرت بالقوانين التالية المحالة عليها وبسد دراستها وتدقيقها قررت ما يلي : -

أ - القوانين المؤقتة التالية قررت اللجنة قبولها كما وردت من الحكومة .

(١) قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ٩٦٨ ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ٩٦٨ .

(٢) قانون مؤقت رقم ٦١ لسنة ٩٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ٩٦٨ .

(٣) قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ٩٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ٩٦٨ .

ب - لاحظت اللجنة المالية بان القوانين المؤقتة الملحقة بالموازنة العامة لسنة المالية ٩٦٨ تضمنت نفقات اضافية تعادل ٢٥٪ من النفقات المخصصة في قانون الموازنة العامة لسنة ٩٦٨ لهذا فان اللجنة لا يسعها الا الترسية بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب الموقر الا انها تود ان يلفت المجلس الكريم نظر الحكومة الى ضرورة التقييد باحكام الدستور بالنسبة لاصدار القوانين المؤقتة كما وترجو لفت نظر وزارة المالية بشكل خاص الى ان اضافة ٢٥٪ الى الموازنة خلال سنة واحدة يتوجب ان يكون تنظيم الموازنة على اساس اكردقة واقعية وان لا يتكرر اصدار مثل هذه القوانين المؤقتة في المستقبل .

ج - القوانين المؤقتة التالية : قررت اللجنة قبولها وتوصي المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب الموقر .

(١) قانون مؤقت رقم ٤٦ لسنة ٩٦٨ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا .

(٢) قانون مؤقت رقم ٤٧ لسنة ٩٦٨ قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية .

(٣) قانون مؤقت رقم ٧٨ لسنة ٩٦٦ قانون تنفيذ الاتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين .

اللجنة المالية

السيد وزير المالية :

الملاحظة التي ابدتها اللجنة ستأخذها بعين الاعتبار .

- ١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٦٨ ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترحه اللجنة ؟

الجميع : موافقون :

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٨

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد يعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٦٨/٦/١ .

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (١) وجداول فصول النفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٣٠٣٥٠٥٠٠ دينار) وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجداول فصول النفقات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (٢) وجداول فصول الواردات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (١٠٣٣٥٠٥٠٠ دينار) وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجداول فصول الواردات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٤ - يغطي العجز البالغ (٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار) من الواردات الاضافية المتنترة والاحتياطي العام .

المادة ٥ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالقانون الاصيلي وفقا لما هو مبين في جدول الوظائف الملحق بهذا القانون والذي يعتبر جزءا منه .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الفصل

جدول رقم (١)

التقديرات السنوية

ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨

| الفصل
رقبه | وحداته | التقديرات
للكثرة
دينار | التقديرات الاعتيادية
(العادية)
دينار | التقديرات الاعتيادية
(السنوية للبيع)
دينار | اجمال التقديرات
الاعتيادية
دينار | اجمال تقديرات
الفصل
دينار |
|-------------------------------------|--------|------------------------------|--|--|--|---------------------------------|
| ٨ - وزارة المالية | | ... | ٣٧٠٨٥٠٠ | ... | ٣٧٠٨٥٠٠ | ٣٧٠٨٥٠٠ |
| ١١ - المصارف | | ... | ٥٠٠٠٠ | ... | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| ١٣ - وزارة الداخلية | | ... | ١٠٦٩٨٥ | ... | ١٠٦٩٨٥ | ١٠٦٩٨٥ |
| ٢٠ - وزارة الريه والتعليم | | ... | ١٧٥٠٠ | ... | ١٧٥٠٠ | ١٧٥٠٠ |
| ٢٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية | | ٢٣ | ... | ... | ٢٣ | ٢٣ |
| ٢٣ - وزارة الثقافة والاعلام | | ١٠ | ... | ... | ١٠ | ١٠ |
| ٢٦ - وزارة الزراعة | | ... | ... | ... | ... | ... |
| ٢٨ - دائرة البيطرة والريه الحيوانية | | ... | ... | ... | ... | ... |
| ٣٠ - دائرة الآثار | | ١ ١٣٠ | ... | ... | ١٦٠٠ | ١٦٠٠ |
| ٣٨ - وزارة الاشغال العامة | | ... | ... | ... | ... | ... |
| ٣٩ - وزارة المواصلات | | ... | ١٢٤٠٠٠ | ... | ١٢٤٠٠٠ | ١٢٤٠٠٠ |
| ٤٠ - وزارة العدل | | ... | ٤٠٣٠٠ | ... | ١٨٦٤٨٥ | ١٨٦٤٨٥ |
| ٤١ - الطيران المدني | | ... | ٨٠٠٠٠ | ... | ٨١٥٠٠ | ٨١٥٠٠ |
| | | ... | ٣٥٠ | ... | ٣٥٠ | ٣٥٠ |
| المجموع | | ٣٣١٣٠ | ٣١٣٧١٣٥ | ١٦٤٢٨٥ | ٣٣٠١٩٢٠ | ٣٣٣٥٠٥٠ |

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة

(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

| رقبه | الفصل
عنوانه | دينار |
|-----------------------|-----------------|----------|
| ٩ - المساعدات والقروض | | ١٣٣٥ ٠٥٠ |
| المجموع | | ١٣٣٥ ٠٥٠ |

هكذا منه الأصل

- 2 -

القانون المؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة ؟
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة ».

قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٨

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٦٨/٩/١.

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (١) وجداول فصول النفقات الملحقة بالقانون المذكور بمبلغ (٣٢٣٠٦٧٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجداول فصول النفقات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجداول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٦٠٢٣٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجداول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يغطي المعجز البالغ (٣١٧٠٤٤٠) ديناراً من الواردات الاضافية المتوقعة والاحتياطي العام .

المادة ٥ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالقانون الاصيل وفقا لما هو مبين في جدول الوظائف الملحق بهذا القانون والذي يعتبر جزءا منه .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية والموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون.

جدول رقم (١١)
النفقات المقررة

(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

| رقم | وصفه | المجموع |
|------|-------------------------------|---------|
| ٤ - | وزارة الخارجية | |
| ٥ - | وزارة الداخلية الشؤون البلدية | |
| | والقروية | |
| ٨ - | وزارة المالية | |
| ١١ - | المجاريك | |
| ١٣ - | وزارة التجارة | |
| ١٤ - | الامن العام | |
| ٢١ - | وزارة الصحة | |
| ٢٣ - | وزارة الثقافة والاعلام | |
| ٢٦ - | وزارة الزراعة | |
| ٣٠ - | مجلس اعمار | |
| ٣٦ - | سلطة المصادر الطبيعية | |
| ٣٨ - | وزارة الاسناد العامة | |
| ٤١ - | الطيران المدني | |

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول رقم (٢)
الواردات المقدرة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

| رقم | الفصل | عنوانه | دينار |
|-----|---------------------|--------|-------|
| ٦ | واردات املاك الدولة | | ٤٠٠٠٠ |
| ٩ | المساعدات والقروض | | ٢٠٢٣٠ |
| | المجموع | | ٦٠٢٣٠ |

جدول رقم (٣)
خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨

| النفقات | الواردات |
|-----------------------|--------------------------|
| دينار | دينار |
| ١ - النفقات المتكررة | ١ - الإيرادات |
| أ - النفقات المدنية | أ - المساعدات الاقتصادية |
| ٢٩١٣٠٠ | ٤٠٠٥ |
| ٢٥٢٠٠٠ | د - الأمانة |
| ٢٥٢٠٠٠ | ٤٠٥ |
| ٢ - النفقات الانتاجية | ٤ - القروض الانتاجية |
| أ - المالية | د - قروض مؤسسة القماء |
| ٣٣٩٤٩١٠ | ٤٠٥ |
| ب - الشراء السج | د - قروض المتورده |
| ٢٥٨١٣٧٠ | ١٥٧٧٠ |
| ١٩١٤٦٠ | ٣١٧٠١٤٠ |
| المجموع | المجموع |
| ٣٣٣٠١٧٠ | ٣٣٣٠١٧٠ |

هكذا منه لأصل

الواردات

الفصل : ٦ - واردات املاك الدولة

| رقمها | المادة | ديتار |
|-------|-----------------------------|-------|
| | ١ - واردات الابنية والاراضي | ٤٠٠٠ |
| | مجموع الفصل | ٤٠٠٠ |

الفصل : ٩ - المساعدات والقروض

| رقمها | المادة | الواردات المقدرة
١٩٦٨
دينار |
|-------|----------------------------------|-----------------------------------|
| | ٢ - المساعدات الاقتصادية والفنية | |
| | د - الألمانية | ٤٠٥٥ |
| | | ٤٠٥٥ |
| | ٣ - القروض الائتمانية | |
| | د - قروض مؤسسة الائتماء الدولي | ٤٠٥ |
| | | ٤٠٥ |
| | ٤ - القروض المستوردة | ١٥٧٧٠ |
| | | ١٥٧٧٠ |
| | مجموع الفصل | ٢٠٤٣٠ |

هكذا منه الأصل

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٠٤١٠٠

الفصل : ١/٤ - وزارة الخارجية

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--------------------------------|--------|-----------------|----------------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات | | | |
| ١٣ - الموظفون بعقود | ٩٠٠٠ | | |
| ١٦ - علاوات فنية وعلاوات اخرى | ٦٠٠٠ | | |
| | ١٥٠٠٠ | | |
| | ١٥٠٠٠ | | |
| | | | مجموع البرنامج |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٠٨١٢٠

الفصل : ٨ / ١ - وزارة المالية
البرنامج : ب - النفقات العامة

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|--------|-----------------|----------------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ٢٠ - النفقات الاخرى | | | |
| ٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميلان | ٢٠٠٠٠٠ | | |
| ٢٤ - المنفعة | ٧٥٠٠٠ | | |
| | ٢٧٥٠٠٠ | | |
| ٤٠ - الهيئات والقوائم والرديات | ٧٥٠٠٠ | | |
| ٤٦ - المردود من واردات السنين السابقة | ٧٥٠٠٠ | | |
| | ٣٥٠٠٠٠ | | |
| | | | مجموع البرنامج |

هكذا منه لأصل

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

١٤١٠٠

الفصل : ١/١٤ - الامن العام

| المادة
رقمها عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاخات |
|-----------------------------------|-------------------------|---------|
| ١ - الان العام | | |
| الرواتب والملاوات والنفقات الاخرى | ٢٥٢٠٠٠ | |
| مجموع الفصل | ٢٥٢٠٠٠ | |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٢١١٥٠

الفصل : ١/٢١ - وزارة الصحة

البرنامج : ٥ - الطب العلاجي

| المادة
رقمها عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاخات |
|-------------------------|-------------------------|---------|
| ٢٠ - النفقات الاخرى | | |
| ٢٢ - الايجارات | ٢٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٢٠٠٠ | |

هكذا منه لأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٢٣ - وزارة الثقافة والاعلام
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٢٣١١٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|--------------------------|-------------------------|---------|
| ٤٠ | الهبات والفوائد والرديات | | |
| ٤٣ | المساهمات | ٢٥٣٠٠ | |
| | مجموع البرنامج | ٢٥٣٠٠ | |

النفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/٥ - وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية

دليل الموازنة

٥٥٢٠٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|---------------------------|-------------------------|---------|
| ٣٢ | استملاك وابنية وانشاعات | | |
| ١ | المشاريع البلدية والقروية | ٥٠٠٠٠ | |
| | مجموع الفصل | ٥٠٠٠٠ | |

هكذا من الأصل

التفقات الاعمالية (العادية)

الفصل : ٢/٨ - وزارة المالية

دليل الموازنة

٠٨٢٠٠

| رقمها | المادة | عنوانها | التفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|---|---------|-------------------------|---------|
| ٣٢- | استملاك وابنية وانشاءات | | | |
| ٢ - | استملاك واصلاح بيت حيدر شكري والسفير
البريطاني ورفعت المقي | | ١٦٨٠٠٠
١٦٨٠٠٠ | |
| ٣٣- | الاستثمارات | | | |
| ٧ - | مساهمة في شركة مناجم الفوسفات الاردنية
المساهمة | | ٥٥٠٠٠٠ | |
| ٨ - | مساهمة في شركة اتحاد باصيات العاصمة المساهمة
المحدودة | | ١٥٥٠٠٠
٧٠٥٠٠٠ | |
| ٣٤- | القروض | | | |
| ٣ - | قرض الى لجنة تنظيم مدينة العقبة | | ١٣٠٠٠٠ | |
| ٤١- | الهبات والاعانات والمكافآت | | ١٣٠٠٠٠ | |
| ٣ - | اعانة لمؤسسة رعاية الشباب | | ٣٢٦٠٠٠ | |
| ٧ - | اعانات طارئة | | | |
| د - | اعانه لصناديق البلديات | | ٦٠٠٠٠٠ | |
| | مجموع الفصل | | ٩٢٦٠٠٠
١٩٢٩٠٠٠ | |

التفقات الاعمالية (العادية)

الفصل : ٢/١١ - الجمارك

دليل الموازنة

١١٢٠٠

| رقمها | المادة | عنوانها | التفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|--|---------|-------------------------|---------|
| ٣١- | اجهزة وآلات واثاث | | | |
| ٥ - | شراء سيارات لاندروفر | | ١٢٥٠٠٠ | |
| ٣٢- | استملاك وابنية وانشاءات | | ١٢٥٠٠٠ | |
| ٧ - | اتمام مبنى سكن موظفي
الجمارك والمالية في العقبة | | ١٦٤١٠
١٦٤١٠ | |
| | مجموع الفصل | | ٢٨٩١٠ | |

مكتبة الادلة

النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

١٣٢٠٠

الفصل : ٢/١٣ - وزارة الداخلية

| المادة
رقمها عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|--|-------------------------|---------|
| ٣١ - اجهزة والات واثاث | ٢٠٠٠٠ | |
| ٤ - شراء سيارات لازالة الثلوج
للدفاع المدني | ٤٨٠٠٠ | |
| ٥ - شراء سيارات واثاث
واجهزة مختلفة للامن العام | ٦٨٠٠٠ | |
| ٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات | ٢٠٠٠٠ | |
| ١٦ - اعادة بناء مخفر شرطة
الكرامة | ٢٠٠٠٠ | |
| ١٧ - انشاء مجمع الحكومة في
دير علا . | ٤٠٠٠٠ | |
| ١٨ - انشاء بناء للدفاع المدني | ٨٠٠٠٠ | |
| مجموع الفصل | ١٤٨٠٠٠ | |

النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

٢١٢٥٠

الفصل : ٢/٢١ - وزارة الصحة

البرنامج : ٨ - الطب العلاجي

| المادة
رقمها تاريخها | النفقات المقدرة
١٩٦٩ | ايضاحات |
|--|-------------------------|---------|
| ٣١ - استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ٧ - انشاء طابق ثاني لمستشفى الامراض
العقلية في الفحيص . | ١٧٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ١٧٠٠٠ | |

مكتبة لادخل

النفقات الاعمالية (العادية)

دليل الموازنة

٢٦٢٢٠

الفصل: ٢/٢٦ - وزارة الزراعة
البرنامج: ب - مديرية المشاريع والخدمات الزراعية

| المادة | النفقات المقدرة | ايضا |
|-------------------|-----------------|------|
| رقمها | ١٩٦٨ | ات |
| ٢٤ - المتفرقة | | |
| ١ - مكالحة الجراد | ١٥٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ١٥٠٠٠ | |

النفقات الاعمالية (السنوات السبع)

دليل الموازنة

٣٠٣١٠

الفصل: ٣/٣ - مجلس الاعمار
البرنامج: أ - القروض الخارجية

| المادة | النفقات المقدرة | ايضا |
|--|-----------------|------|
| رقمها | ١٩٦٨ | ات |
| ٢٤ - المتفرقة | | |
| ٣ - تصميم خط سكة حديد معان/العقبة | ٤٠٥٥ | |
| | ٤٠٥٥ | |
| ٣٣ - الاستشارات | | |
| ٢ - مشروع مياه اربد/الخصن/الرمثا/الفرق | ٤٠٥ | |
| | ٤٠٥ | |
| ٤٥ - الفوائد والاقساط | | |
| ٢ - تسديد اقساط وفوائد القرض الكويتي | ١٣٠٠٠ | |
| ٦٢ | ١٣٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ١٧٤٦٠ | |

مكتبة الادب

النفقات الانمائية (السنوات السبع)

دليل الموازنة

٣٦٣٠٠

الفصل : ٣/٣٦ - سلطة المصادر الطبيعية

| رقمها | المادة
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|--------------------------|-------------------------|---------|
| ٣٢ - | استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ٤ - | مشايح مياه الشرب | | |
| أ - | محافظة اربد | | |
| ٦ - | مشروع وادي الضليل / اربد | ١٢٥٠٠٠ | |
| د - | في محافظة معان | | |
| ٢ - | مشروع مياه مدينة معان | ٤٩٠٠٠ | |
| | مجموع الفصل | ١٧٤٠٠٠ | |

النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

٣٨٢٢٠

الفصل : ٢/٣٨ - وزارة الاشغال العامة

البرنامج : ب - الطرق

| رقمها | المادة
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|-------------------------------------|-------------------------|---------|
| ٣٢ - | استملاك وابنية وانشاءات | | |
| أ - | الطرق الرئيسية | | |
| ٣/١ - | تحسين طريق عمان / الزرقاء / المرق / | ٠٠٠٠ | |
| | الحدود المراقبة . | | |
| ب - | الطرق الثانوية | | |
| ١٧ - | طريق معان / الجفر | ١٠٠٠٠٠ | |
| | مجموع البرنامج | ١٠٠٠٠٠ | |

مكتبة - الأصل

النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

٣٨٢٣٠

الفصل : ٣٨ / ٢ - وزارة الاشغال العامة
البرنامج : ج - الابنية

| المادة
رقمها
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|---|-------------------------|---------|
| ٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات | | |
| ٥ - اصلاح المرافق العامة في الشونة الشمالية
والشونة الجنوبية | ٣٠٠٠٠ | |
| ٦ - انشاء ملاجئ في العاصمة | ٢٥٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٥٥٠٠٠ | |

النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

٣٨٢٦٠

الفصل : ٢ / ٣٨ - وزارة الاشغال العامة
البرنامج : و - القصور الملكية العامرة

| المادة
رقمها
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------------------------------|-------------------------|---------|
| ٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات | | |
| ٥ - اكمال سور قصر الامير محمد | ١٠٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ١٠٠٠٠ | |

مكتبة من الأصل

النفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/٤١ - الطيران المدني

دليل الموازنة

٤١٢٠٠

| رقمها عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|----------------------------------|-------------------------|---------|
| ٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ١٢ - اصلاح مدرج مطار عمان المدني | ٤٢٠٠٠ | |
| مجموع الفصل | ٤٢٠٠٠ | |

الفصل : ١ - الديوان الملكي الهاشمي

| رقمها عنوانها | الدرجة او
الراتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-----------------------------------|---------------------|------------------------------|------------------------------|----------------------------------|
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | |
| ١/أ - رئيس الديوان الملكي الهاشمي | ٢٣٠ دينار | - | ١ | تعديل وضع وظيفة من المادة (١١/١) |
| ١ - رئيس الديوان الملكي الهاشمي | ١٨٠ دينار | ١ | - | |

هكذا عند الأصل

الفصل : ٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

| رقمها
عنوانها | الدرجة
او
الراتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|----------------------|------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| ١/١ - رئيس الوزراء | ٢٥٠ دينار | - | ١ | تعديل وضع من المادة (١) |
| ١ - رئيس الوزراء | ١٨٠ دينار | ١ | - | |
| ١/٢ - وزير | ١٨٠ دينار | - | ١٨ | تعديل وضع من المادة (٢) |
| ٢ - وزير | ١٣٠ دينار | ١٨ | - | |
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | |
| ١/٧ - سكرتير خاص | الرابعة | - | ١ | ترفع وظيفة من المادة (١١/٧) |
| ٧ - سكرتير خاص | الرابعة | ١ | - | |

الفصل : ٤ - وزارة الخارجية

| رقمها
عنوانها | الدرجة
او
الراتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|----------------------|------------------------|------------------------------|------------------------------|---|
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | |
| ١/٦ - مستشار زراعي | اولى / ب | - | ١ | نقل وظيفة من فصل (٢٧)
مع تغيير الاسم |

هكذا منه الأصل

الفصل : ٨ - وزارة المالية
البرنامج : أ - الادارة والمحاسبة

| المادة
رقمها عنوانها | الدرجة
او
الراتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|---------------------------------------|------------------------|------------------------------|------------------------------|-------------------------------------|
| ١١- الوظائف المصنفة | | | | |
| ٢/ب- مستشار حقوقي ومهامي الخزانة | اولى / أ | - | ١ | تغيير اسم وظيفة من
(المادة ١١/٢) |
| ٢ - وكيل وزارة اداري ومستشار
حقوقي | اولى / أ | ١ | - | |

الفصل : ١٢ - دائرة الاراضي والمساحة
البرنامج : أ - الادارة

| المادة
رقمها عنوانها | الدرجة
او
الراتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------------------------------|------------------------|------------------------------|------------------------------|-------------|
| ١١- الوظائف المصنفة | | | | |
| ٥- رئيس قسم الادارة والمحاسبة | الثالثة | ١ | - | الغاء وظيفة |

الفصل : ٢٠ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : أ - الادارة

| رقمها | المادة | الدرجة او
الرتب | العدد قبل
التعديل ٩٦٨ | العدد بعد
التعديل ٩٦٨ | ايضاحات |
|------------------------|--------|--------------------|--------------------------|--------------------------|--|
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | | |
| ١ - وكيل وزاره | | اولى ١/ | ٢ | ١ | |
| ١/١ - مستشار ثقافي | | اولى ١/ | - | ١ | تغيير اسم وظيفة من
المادة (١١/١) |
| ١٣ - الوظائف بقود | | | | | |
| ١/١ - سكرتير/ كاتب على | | ٥٠ دينار | - | ٢ | نقل وظيفتين من الفصل
(٢٠/ب) مع تغيير الاسم
احداث وظيفتين |
| ١/٨ - اذن | | ٣٠ دينار | - | ٢ | |

الفصل : ٢٠ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي

| رقمها | المادة | الدرجة او
الرتب | العدد قبل
التعديل ١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل ١٩٦٨ | ايضاحات |
|----------------------|--------|--------------------|---------------------------|---------------------------|-----------------------------------|
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | | |
| ٣ - مدير/ معلم | | الخامسة | ١٤٣ | ١٤١ | نقل وظيفتين الى
الفصل (٢٠/أ) |

الفصل : ٢٦ - وزارة الزراعة
البرامج : أ - مديرية الادارة العامة

| رقمها | المادة | الدرجة
او
الرواتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|----------------------|---------|-------------------------|------------------------------|------------------------------|-------------|
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | | |
| ١٥ - محاسب / كاتب | السابعة | ٧ | ٦ | - | الغاء وظيفة |

الفصل : ٢٧ - دائرة الحراج

| رقه | الفصل | الدرجة
او
الراتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|----------------------|----------|------------------------|------------------------------|------------------------------|----------------------------|
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | | |
| ١ - مدير الحراج | اولى / ب | ١ | - | - | نقل وظيفة الى الفصل
(٤) |

الفصل : ٢٩ - وزارة الاقتصاد الوطني

البرنامج : أ - الادارة العامة

| رقمها | عنوانها | الدرجة
او الراتب | العدد قبل
التعديل
١٩٦٨ | العدد بعد
التعديل
١٩٦٨ | ايضاحات |
|----------------------|---------|---------------------|------------------------------|---|---------|
| ١١ - الوظائف المصنفة | | | | | |
| ١/أ - وكيل وزاره | اولى/ب | - | ١ | تعديل درجة من المادة (١١/١) | |
| ١ - وكيل وزاره | اولى/أ | ١ | - | | |
| ٣/أ - مستشار | اولى/ب | - | ١ | تغيير اسم وظيفة من المادة (١١/٣) مع الترفيع (وظيفة لمعار) | |
| ٣ - مساعد وكيل وزاره | الثانية | ١ | - | | |
| ٥/أ - رئيس ديوان | الخامسة | - | ١ | ترفيع وظيفة من المادة (١١/٥) | |
| ٥ - رئيس ديوان | السادسة | ١ | - | | |

- ٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٩

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٦٨

○○○○○

المادة (١) : يسمى هذا القانون المؤقت «قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨» ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة (٢) : يضاف الى تفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٤٠٠٢٩٥) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقة بهذا القانون .

المادة (٣) : يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٤٥٠٠٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقة بهذا القانون .

المادة (٤) : يغطي العجز البالغ (٣٥٥٢٩٥) ديناراً من زيادة الواردات الفعلية على الواردات المقدرة لسنة المالية ١٩٦٨ .

المادة (٥) : رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الاصل

جدول رقم (١)
التفقات المقدرة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

| رقم | التمويل | رقم | التفقات المتكررة | التفقات العادية | التفقات الاعتيادية | التفقات الاعتيادية | اجمال التفقات الاعتيادية | اجمال تفقات الفعل |
|---|---------|--------|------------------|-----------------|--------------------|--------------------|--------------------------|-------------------|
| ٤ - وزارة الخارجية | ١٥٤٥ | ١٥٤٥ | ١٥٤٥ | ٤٧١٠٥ | ٤٧١٠٥ | ٤٧١٠٥ | ٤٧١٠٥ | ٤٨٢٥٠ |
| ٨ - وزارة المالية | ٨٧٥٠٠٠ | ٨٧٥٠٠٠ | ٨٧٥٠٠٠ | ٢٣٠٣٥٠٠ | ٢٣٠٣٥٠٠ | ٢٣٠٣٥٠٠ | ٢٣٠٣٥٠٠ | ٣١٧٨٥٠٠ |
| ٩ - ضريبة الدخل | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٨٨٠٠٠ | ٤٨٨٠٠٠ | ٤٨٨٠٠٠ | ٤٨٨٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| ١١ - الجمارك | ١١ | ١١ | ١١ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ |
| ١٨ - وزارة الصحة | ٢١ | ٢١ | ٢١ | ١٢٣٠٠ | ١٢٣٠٠ | ١٢٣٠٠ | ١٢٣٠٠ | ١٢٣٠٠ |
| ٢٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | ٢٢ | ٢٢ | ٧٠٠٠ | ٤١٨١٥ | ٤١٨١٥ | ٤١٨١٥ | ٤١٨١٥ | ٧٠٠٠ |
| ٢٣ - وزارة الثقافة والاعلام | ٢٣ | ٢٣ | ١٥٠٠٠ | | | | | ٥١٧١٤ |
| ٢٤ - التلفزيون | ٢٤ | ٢٤ | ٦٣٥٠ | | | | | ١٣٠٠ |
| ٢٧ - دائرة المراجع والمراجع وحفظ التربة | ٢٧ | ٢٧ | | | | | | ١٠٠٠٠ |
| ٢٨ - مجلس الاعمار | ٢٨ | ٢٨ | | | | | | ٤٠٠٠ |
| ٣١ - سلطة المصادر الطبيعية | ٣١ | ٣١ | | | | | | ٧٠٥٠٠ |
| ٣٨ - وزارة الاشغال العامة | ٣٨ | ٣٨ | | | | | | ١١١٨٠ |
| ٤٠ - وزارة العدل | ٤٠ | ٤٠ | | | | | | ١١١٨٠ |
| المجموع | ٩١٤٨٩٥ | ٩١٤٨٩٥ | ٩١٤٨٩٥ | ٢٩٨٨٤٠٠ | ٢٩٨٨٤٠٠ | ١٠٤٠٠٠ | ٣٠٨٧٤٠٠ | ٤٠٠٦٢٥٠ |

جدول رقم (٢)
الواردات المقدرة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

| رقم | الفصل | عنوانه | دينار |
|---------------------|-------|---------|--------|
| ١ - الجمارك والمكوس | | | ٤٥٠٠٠٠ |
| | | المجموع | ٤٥٠٠٠٠ |

هكذا منه لأصل

جدول رقم (٣)
خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨

| النفقات | | الواردات | |
|-----------------------|---------|---------------------|---------|
| دينار | دينار | دينار | |
| ١ - النفقات المتكررة | | ١ - الواردات الخطية | |
| ١ - النفقات المدنية | ٩١٤٨٩٥ | ٢ - المبيعات | ٣٥٥٢٢٩٥ |
| ٢ - النفقات الانشائية | ٢٩٨٣٤٠٠ | ٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| ١ - العادية | ١٠٤٠٠٨ | ٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| ب - المبيعات السج | ٤٠٠٢٢٩٥ | ٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٢٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٣٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٤٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٥٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٦٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٧٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٨٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩١ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٢ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٣ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٤ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٥ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٦ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٧ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٨ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ٩٩ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |
| | | ١٠٠ - المبيعات | ٤٠٠٢٢٩٥ |

الواردات

الفصل ١ : - الجمارك والمكوس

| الواردات المقدرة
١٩٦٨
دينار | المادة | |
|-----------------------------------|----------------------------|-------------|
| | رقمها | عنوانها |
| ٤٠٠٠٠٠ | ١ - رسوم البضائع المستوردة | مجموع الفصل |
| ٥٠٠٠٠٠ | ٢ - الرسوم الاضافية | |
| ٤٥٠٠٠٠٠ | | |

هكذا من الاصل

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٠٤١٠٠

الفصل : ١/٤ - وزارة الخارجية

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|--------------------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | | ١٩٦٨ | |
| ١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات | | | |
| ١١ - الموظفون المصنفون | | ٢٦٠ | |
| ١٣ - الموظفون يعقود | | ١٢٠٠ | |
| ١٦ - علاوات فنية وعلاوات اخرى | | ٨٥ | |
| المجموع | | ١٥٤٥ | |
| مجموع الفصل | | ١٥٤٥ | |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٠٨١٢٠

الفصل : ١/٨ - وزارة المالية

البرنامج : ب - النفقات العامة

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|---|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | | ١٩٦٨ | |
| ٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميلان | | ١٠٠٠٠٠ | |
| ٢٤ - المنفقة | | ٢٥٠٠٠ | |
| | | ١٢٥٠٠٠ | |
| ٤٦ - المردود من واردات السنين السابقة . | | ١٠٠٠٠٠ | |
| | | ١٠٠٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | | ٢٢٥٠٠٠ | |

هكذا من الأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٨ - إوزارة المالية
البرنامج : ج - التقاعد والتعويضات

دليل الموازنة

٠٨١٣٠

| رقمها | المادة
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | إيضاحات |
|-------|--------------------|-------------------------|---------|
| ١٥ | علاوة غلاء المعيشة | ٣٠.٠٠٠ | |
| ١٨ | التقاعد والتعويضات | ٣٥.٠٠٠ | |
| | مجموع البرنامج | ٦٥.٠٠٠ | |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٤٣١٤٠

الفصل : ١/٩ - دائرة ضريبة الدخل

| رقمها | المادة
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | إيضاحات |
|-------|----------------------------------|-------------------------|---------|
| ٤٦ | المردود من واردات السنين السابقة | ١٠.٠٠٠ | |
| | مجموع الفصل | ١٠.٠٠٠ | |

هكذا من الأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٢٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
البرنامج : د - دائرة الانشاء التعاوني

دليل الموازنة

٢٢١٤٠

| رقمها | المادة
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|----------------------------------|-------------------------|---------|
| | ٤١ - الهبات : الاعانات والمكافآت | ٧٠٠٠ | |
| | مجموع البرنامج | ٧٠٠٠ | |

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٢٤ - التلفزيون
البرنامج : ج - البرامج والاعبار

دليل الموازنة

٢٤١٣٠

| رقمها | المادة
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|-------------------|-------------------------|---------|
| ١٣ - | الموظفون بعقود | ١٠٠٠٠ | |
| | مجموع البرنامج | ١٠٠٠٠ | |

كندا حنة لأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٢٤ - التلفزيون
البرنامج : ب - الهندسة

دليل الموازنة

٢٤١٢٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|---------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ١٣ - الموظفون بعقود | ٥٠٠٠ | | |
| مجموع البرنامج | ٥٠٠٠ | | |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٢٧١٠٠

الفصل : ١/٢٧ - دائرة الحراج والمراعي وحفظ التربة

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|-----------------------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ١٤ - اجور العمال | ٣٠٠٠ | | |
| ١٥ - علاوة غلاء المعيشة | ٣٠٠٠ | | |
| ١٦ - العلاوات الفنية وعلاوات اخرى | ٣٥٠ | | |
| مجموع الفصل | ٦٣٥٠ | | |

مكينة من الأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٢٤ - التلفزيون
البرنامج : ب - الهندسة

دليل الموازنة

٢٤١٢٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|---------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ١٣ - الموظفون بعقود | ٥٠٠٠ | | |
| مجموع البرنامج | ٥٠٠٠ | | |

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٢٧ - دائرة الحراج والمراعي وحفظ التربة

دليل الموازنة

٢٧١٠٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|-----------------------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ١٤ - اجور العمال | ٣٠٠٠ | | |
| ١٥ - علاوة غلاء المعيشة | ٣٠٠٠ | | |
| ١٦ - العلاوات الفنية وعلاوات اخرى | ٣٥٠ | | |
| مجموع الفصل | ٦٣٥٠ | | |

مكتبة الاصل

النفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/٤ - وزارة الخارجية

دليل الموازنة

٠٤٢٠٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--------------------------------|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٨ | |
| ٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات | | |
| ١ - شراء دار للسفارة في واشنطن | ٤٧١٠٥ | |
| مجموع الفصل | ٤٧١٠٥ | |

النفقات المتكررة

الفصل : ٢/٨ - وزارة المالية

دليل الموازنة

٠٨٢٠٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|-----------------|---|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٣٣ - الاستثمارات | | |
| ٦ - مساهمة في مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية | ٥٩٣٥٠٠ | |
| ٩ - مساهمة في مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية | ٥٠٠٠٠ | |
| ١٠ - مساهمة في البنك العربي الافريقي | ٥٠٠٠٠ | |
| | ٦٩٣٥٠٠ | |
| ٣٤ - القروض | | |
| ٢ - قرض الى لجنة تنظيم مدينة العقبة | ٤٠٠٠٠٠ | |
| ٣ - قرض الى امانة العاصمة | ١٠٠٠٠٠٠ | |
| | ١٤٠٠٠٠٠ | |
| ٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت | | |
| ١ - اعانة الى الجامعة الاردنية | ٢٥٠٠٠ | |
| ٧ - اعانات طارئة | ٦٠٠٠٠ | |
| ٥ - اعانة الى دائرة ميناء العقبة | ٦٠٠٠٠ | |
| و - اعانة الى مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية | ١٢٥٠٠٠ | تسديد دين الحكومة بموجب قرار مجلس الوزراء |
| | ٢١٠٠٠٠ | |
| مجموع الفصل | ٢٣٠٣٥٠٠ | |

مكنا منه لأصل

النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

١١٢٠٠

الفصل : ٢/١١ - الجمارك

| رقمها | المادة | النفقات المقترنة | ايضاحات |
|---|---------|------------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ٣٢ - استهلاك وبنية وانشاءات | | | |
| ٤ - اتمام بناء خنجر العقبة | ٨٠٠٠ | | |
| ٧ - اتمام مبنى سكن موظفي الجمارك والمالية في العقبة | ٣٠٠٠٠ | | |
| ٤٧ - التزامات سابقة | ٣٨٠٠٠ | | |
| ١ - تسديد الرسوم الجمركية والمكوس عن الدوائر الحكومية | ٤٥٠٠٠٠ | | |
| | ٤٥٠٠٠٠ | | |
| مجموع الفصل | ١٤٨٨٠٠٠ | | |

النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

١٨٢٠٠

الفصل : ٢/١٨ - وزارة العدل

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٨ | | |
| ٣٢ - استهلاك وبنية وانشاءات | | | |
| ١ - اضافات لقصر العدل في عمان (عمل مصعدين كهربائيين) | ٩٠٠٠ | | |
| مجموع الفصل | ٩٠٠٠ | | |

هكذا منه الاصل

النفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/٢١ - وزارة الصحة
البرنامج : ٨ - الطب العلاجي

دليل الموازنة

٢١٢٥٠

| رقمها | المادة | عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|--|---------|-------------------------|---------|
| ٣٢ - | استملاك وانشاءات | | | |
| ٨ - | اضافات واصلاحات مستشفى الاميرة
بسمه في اريد | | ١٢٣٠٠ | |
| | مجموع البرنامج | | ١٢٣٠٠ | |

النفقات الانمائية « العادية »

الفصل : ٢/٢٣ - وزارة الثقافة والاعلام
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٢٣٢١٠

| رقمها | المادة | عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|-------|-----------------------|---------|-------------------------|---------|
| ٤٧ - | التزامات سابقة | | | |
| ١ - | اجهزة والآت للتلفزيون | | ٤١٨١٥ | |
| | مجموع البرنامج | | ٤١٨١٥ | |

مكتبة
١٧٦

النفقات الانمائية (السنوات السبع)

الفصل : ٣/٣٠ - مجلس الاعمار

البرنامج : ب - مساهمة الخزينة

دليل الموازنة

٣٠٣٢٠٠

| رقمها | المادة | النفقات المقننة | ايضاحات |
|--|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | | ١٩٦٨ | |
| ٤٣ - المساهمات | | | |
| ٧ - مساهمة في مشاريع لجنة تنظيم مدينة العقبة | | ١٠٠٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | | ١٠٠٠٠٠ | |

النفقات الانمائية «السنوات السبع»

دليل الموازنة

٣٠٣٠٠

الفصل : ٣/٣٦ - سلطة المصادر الطبيعية

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|-------------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | | ١٩٦٧ | |
| ٤٧ - الالتزامات السابقة | | | |
| ٨ - تمديد ائتمان خيام | | ٤٠٠٠ | |
| مجموع الفصل | | ٤٠٠٠ | |

هكذا من الاصل

النفقات الانمائية (السنوات السبع)

الفصل : ٣/٣٠ - مجلس الاعمار

البرنامج : ب - مساهمة الخزينة

دليل الموازنة

٣٠٣٢٠٠

| المادة
رقمها | النفقات المقننة
١٩٦٨ | ايضاحات |
|---|-------------------------|---------|
| ٤٣ - المساهمات | | |
| ٧ - مساهمة في مشاريع لجنة تنظيم
مدينة العقبة | ٢٠٠٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ١٠٠٠٠٠ | |

النفقات الانمائية و السنوات السبع

دليل الموازنة

٣٠٣٠٠٠

الفصل : ٣/٣٦ - سلطة المصادر الطبيعية

| المادة
رقمها | النفقات المقننة
١٩٦٧ | ايضاحات |
|-------------------------|-------------------------|---------|
| ٤٧ - الالتزامات السابقة | | |
| ٨ - تمديد اثمان خيام | ٤٠٠٠ | |
| مجموع الفصل | ٤٠٠٠ | |

هكذا من الاصل

النفقات الاعنائية (العادية)

الفصل : ٢/٣٨ - وزارة الاشغال العامة
البرنامج : ب - الطرق

٣٨٢٢٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٨ | |
| ٤٣ - المساهمات | | |
| ١ - مساهمة لامانة العاصمة لانجاز مقطع طريق عمان / الزرقاء (سكة حديد المحطة . | ٥٠ ٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٥٠ ٠٠٠ | |

النفقات الاعنائية (العادية)

الفصل : ٢/٣٨ - وزارة الاشغال العامة
البرنامج : ج - الابنية

٣٨٢٣٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٨ | |
| ٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ٢ - اكمال مجمع الوزارات مع تسوية المساحات والاسوار والبوابات مع مصاعد كهربائية عدد (٢) | ٢٠٥٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٢٠٥٠٠ | |

هكذا من الأصل

التفقات الانمائية والعادية

الفصل : ٢/٤٠ - وزارة النقل
البرنامج : ب - الارصاد الجوية

دليل الموازنة

٤٠٢٢٠

| المادة | | التفقات المقدرة | ايضاحات |
|-------------------------|------------|-----------------|---------|
| رقمها | عنوانها | | |
| ٤٧ - الالتزامات السابقة | | ١٩٦٨ | |
| ١ - | جهاز ارسال | ١١١٨٠ | |
| مجموع البرنامج | | ١١١٨٠ | |

- ٤ -

السيد الرئيس :

البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا .
بإتفاق المجلس عليه كما اقترته اللجنة :

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل
لقانون توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة عن

مكتبة الادخل

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضائية المستوفاة عن الجبايات المستوردة والصدرة والصنوعة جاليا.

| اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب | المادة كما وردت | المادة كما وردت من مجلس النواب |
|---|---|---|
| انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١/٢٧/١٩٧٠ الفقرة ج البند (١) | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | المادة المعمول بها الآن |
| موافقة كما وردت من الحكومة | <p>ينبغي ما جاء في المادة الثانية من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-</p> <p>المادة - ٢ -</p> <p>أ - يستعاض عن الرسوم والضرائب الاضائية التي تستوفي بتعفيض احكام القوانين والانظمة والقرارات المذكورة في المادة السادسة من هذا القانون برسم وضريبة موحدة يجري تحصيلها من وقت آخر بنظام يصدره مجلس الوزراء .</p> <p>ب - يجري تحقيق الرسوم والضرائب الموحدة المشار اليها في الفقرة السابقة وطريقة استيفائها وقيدتها لحساب واردات الجمارك وتوزيعها على الجهات التي استوفيت لاجلها وفق نظام يصدره مجلس الوزراء .</p> <p>ج - اذا نص في اي اتفاق اقتصادي او تجاري على جواز استيفاء اي رسم او ضريبة بنسبة ما ، فتم استيفائها بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر .</p> | <p>المادة - ٢ -</p> <p>توحيد الضرائب والرسوم الاضائية التي تستوفي بتعفيض احكام القوانين والانظمة والقرارات المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون ويستعاض عنها برسم واحد يجري تحصيله واستيفاءه وقيدتها لحساب واردات الجمارك وتوزيعه على الجهات التي استوفيت لاجلها وفقا للاصول التي يقررها مجلس الوزراء بانظمة يصدرها . ويشترط في ذلك كله مراعاة اي اتفاق معقود بين المملكالا وذيها التجارية دولة اخرى او اي شخص او جهة بحيث لا يستوفى من القريب والرسوم الاضائية الا القدر الذي يسمح به احكام تلك الاتفاقيات .</p> |

| اجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان | المادة كما وردت من مجلس النواب | المادة كما وردت من الحكومة |
|---|---|-----------------------------------|
| انظر قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١/٢٧/١٩٧٠ الفقرة ح البند (١) | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | المادة المعمول بها الآن |
| موافقة كما وردت من الحكومة | <p>المادة - ٣ -</p> <p>يتميز كل ما حصل من الرسوم والضرائب اعتبارا من تاريخ العمل بالقوانين الخاصة بها وحتى تاريخ نقاذها القانون ، انه قد تم بتعفيض احكامه ولا تجوز المطالبة باستردادها بأي وجهه كان .</p> | <p>ليس ما اصل بالقانون الاصيل</p> |

١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من القانون
الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
المادة ٢ :

أ - يستعاض عن الرسوم والضرائب

- ب- يجري تحقيق الرسوم والضرائب
الموحدة المشار إليها في الفقرة السابقة وطريقة
استيفائها وقيدتها لحساب واردات الجمارك
وتوزعها على الجهات التي استوفيت لاسمها
وفق نظام يصدره مجلس الوزراء .
- ج - إذا نص في أي اتفاق اقتصادي أو
تجاري على جواز استيفاء أي رسم أو ضريبة
بنسبة ما، فيتم استيفؤها بالرغم مماورد في أي
تشريع آخر .

المادة ٣ - يعتبر كل ما حصل من الرسوم والضرائب اعتباراً من تاريخ العمل بالقوانين الخاصة بها وحق تاريخ نفاذ هذا القانون ، انه قد تم بمقتضى احكامه ولا يجوز المطالبة باستردادها باي وجه كان .

- ٥ -

القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ قانون
معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية، هل يوافق
المجلس عليه كما اقتره اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه
وبالصيغة التي سيرفع فيها للحكومة »

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ المبدل للقانون رقم ١٩٦٨
المجلس الوطني لحقوق الإنسان

دولت اسلامیہ

| | |
|--|---|
| اجراءات اللجنة المالية
مجلس الاعيان | انظر قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١/٢٧/٩٧٠ بند ٢ |
| المادة كما وردت من مجلس النواب | موافقة كما وردت من الحكومة |
| المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | تعديل المادة الرابعة من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية الى آخر ما ورد فيها :-
(د) :- بالاضافة الى رسوم الترخيص من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني ان يخضع البضائع المستوردة والمخالطة للمنتجات المحلية الى رسوم تساوي الرسم التي تستوفى عن هذه المنتجات المحلية بموجب هذا القانون . |
| المادة المعمول بها الآن | ليس ما اصيل بالقانون الاصيل |

الأسباب الموجبة

لتعديل قانون الرسوم على المنتجات المحلية

ان القصد من التعديل هو اخضاع بعض البضائع المستولاة المماثلة للمنتجات المحلية الى رسوم انتاج بالاضافة الى الرسوم الجمركية وذلك لحماية المنتجات المحلية من المراحة الاجنبية ، وخصوصاً منتجات دول السوق العربية المشتركة التي ستصبح معفاة اثناء تامة في غضون ثلاث سنين وليس من وسيلة لحماية الانتاج لاردني الا باخضاع الانتاج العربي لرسم مماثل لما يخضع له الانتاج الاردني المماثل .

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢ -

أ - يطبق هذا القانون على كافة البضائع والمواد المعدة للاستهلاك او للاستعمال في اية صناعة أو أي غرض آخر والتي يتم انتاجها أو صنعها كلياً أو جزئياً في المملكة الاردنية الهاشمية من عناصر محلية أو مستوردة سواء تخلط تلك العناصر أو مزجها أو تجميعها أو تركيبها أو بآلة وسيلة أو صورة أخرى بجعل اية بضاعة أو مادة مهيأة للاستهلاك أو الاستعمال ولو لم تكن مخلوطة أو ممزوجة أو مجمعة أو مركبة .

ب - كما يطبق هذا القانون على المنتجات الصناعية المحلية التي تخضع حالياً لأية ضريبة أو رسم داخلي ورد في قانون الرسوم والاجور الاضافية لمشروع الطيران الملكي الاردني رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ وقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمرك والمكوس رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ وقوانين المكوس وضريبة الحرس الوطني وذلك بالرغم مما ورد في تلك القوانين .

المادة ٣ - تعديل المادة الرابعة من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية الى آخر ما ورد فيها :-

د - بالاضافة الى رسوم التعريف الجمركية ، يجوز لمجلس الوزراء بنسأ على تنسيب من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني ان يخضع البضائع المستوردة والمخالطة للمنتجات المحلية الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفى عن هذه المنتجات المحلية بموجب هذا القانون .

هكذا منه الاصل

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعاقبة بالمبعوثين - هل يوافق المجلس عليه كما اقترحه اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون تنفيذ الالتزامات المالية

المتعلقة بالمبعوثين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٩/١٥ .

المادة ٢ - تعني كلمة اللجنة ، لجنة البعثات العلمية المختصة المؤلفة بموجب نظام البعثات العلمية رقم (١١٥) لسنة ١٩٦٦ ضمن اختصاصها .

تعني كلمة (العقد) العقد المنظم بين المبعوث وكفيله من جهة وبين الجهة الباعثة من جهة اخرى .

المادة ٣ - ١ - ينظم العقد لدى الكاتب العدل وفق ما هو منصوص عليه في نظام البعثات العلمية رقم (١١٥) لسنة ١٩٦٦ .

ب - لا يجوز للمبعوث او كفيله ان يظن في صلاحية التعاقد الآخر في انشاء العقد .

ج - بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر يكون قرار لجنة البعثات العلمية المختصة بتعيين ما اتفق على المبعوث لغايات البعثة بينة قاطعة وملزمة للمبعوث وكفيله .

المادة ٤ - ١ - اذا اخفل تنظيم عقد مبع المبعوث او اذا اخفل ادراج اي شرط من الشروط التي نص على ادراجها في العقد بموجب نظام البعثات العلمية فتعتبر احكام نظام البعثات العلمية ملزمة للمبعوث بالقدر الوارد في تلك الشروط .

ب - اذا اخل المبعوث بأي شرط من الشروط التي تهدد بها في اثناء البعثة او بعدها واقتنع رئيس اللجنة بناء على تنسيب اللجنة المختصة بعدم وجود عذر يبرر هذا الاخلال فلرئيس اللجنة ان يأمر بتحصيل المبالغ التي تم اتفاقها عليه اما منه او من كفيله او منهما معا وفق القانون لتحصيل الاموال الاميرية المعمول به كما لو كانا مكلفين بتأدية مبلغ من الاموال الاميرية تخلفا عن دفعه .

ج - اذا تقدم المبعوث الذي تقرر تحصيل الاموال منه لخالفته شروط العقد الذي ارتبط به او لخالفه احكام نظام البعثات العلمية المعمول به بطلب وتمهد بالعمل تنفيذ التزامه وقنعت اللجنة بانه يمكن الاستفادة منه مجددا وكانت هنالك وظيفة شاغرة مناسبة يمكن تعيينه فيها فلرئيس اللجنة بناء على تنسيب اللجنة ان يأمر بتوقيف اجراءات التحصيل ما دام المبعوث مستمرا بتنفيذ التزامه .

المادة ٥ - تعتبر جميع الاجراءات التي تمت بموجب قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات العلمية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٩ لغاية تاريخ نفاذ احكام هذا القانون كأنها قد تمت بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٦ - يلغى قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات العلمية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١ -

السيد الرئيس :

معالي انطون بك له ملاحظات ، ليتفضل .

السيد عطا الله :

دولة الرئيس

لي ملاحظة حول مشروع قانون رسوم طوابع الواردات ، اعتقد ان هذه الملاحظة تستحق النظر بها .

بما يتعلق بهذا القانون والمختص بالطوابع الذي

بموجبه اصبح من الضروري دفع طوابع على المستندات

التي تزيد قيمتها على دينار واحد ، تدفع الضريبة لدى

الحاسب ، انا اعتقد ان هذا القانون سيثير مصاعب

اكثر من المصاعب التي ترغب بتفاديها ما لم يوضع

نظام دقيق يبين فيه الاجراءات الواجب اتخاذها

للدفع لدى الحاسب في وزارة المالية بحيث يتم الدفع

بطريقة مرتبة سيكون من الصعب تطبيق هذا القانون

واعتقد انه اذا كنا نعتقد ان القانون الاول كان

السبب باعادة استعمال الطوابع انا اعتقد ان هذا

القانون سيكون سببا بعدم دفع قيمة الطوابع كليا

الا اذا تم تنظيم الاجراءات والعمليات ، او الانظمة

(ب)

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧١

السيد المقرر :

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصائها

القانوني بتاريخ ١٩٧١/١/٩ بحضور كل من المقرر

معالي السيد محمد علي رضا والعضو معالي السيد صالح

المعشر والعضو معالي السيد صالح الحياي والعضو

معالي السيد عبد الرحمن خليفة .

ونظرت في القوانين الحالية عليها وبعد دراستها

قررت قبولها كما وردت من مجلس النواب المقرر

وتوصي المجلس الكريم بالمواقة على قرارها وهي :-

١ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم

طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠ .

٢ - القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٠

المالحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٩ .

٣ - القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩

المالحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٩ .

اللجنة المالية

الكاملة لكيفية الدفع ، خذ أية مؤسسة من المصالح ، خذ البنك العقاري العربي الذي انا اشتغل فيه ، لو كل سند تحمله من المكتب وتأخذه ، لحاسب المالية اعمل معروف خذ ، لم يبق عمل ولم يتم شغل ، هذه احدى المصاعب ، عدا عن امكانيات اختلاس الاموال بصورة اكثر مما تم ، انا اعتقد ان هذا القانون يحتاج الى اعادة النظر وحسباً لو وافق المجلس على اعداده للجنة المالية لاعادة دراسته على ضوء المصاعب العملية التي قد يجابهها تحصيل رسوم الطوابع بالشكل الجديد .

هذا رأيي واعتقد انه جدير بالنظر به في هذا المجلس ، لعله لو اعطينا هذا القانون عناية اكثر ووضعنا الاسس انا لا اعارض في الاسس ولكن الاجراءات العملية .

السيد الرئيس :

ما رأي معالي وزير المالية ؟

السيد وزير المالية :

لا مانع لدى الحكومة من تأجيل اقرار هذا القانون لاستيفاء النقاط التنظيمية التي اقترحها معالي العين المحترم ، ان يبقى في المجلس حتى يتم الانشاق على هذه الناحية التنظيمية الاجرائية .

السيد المقرر :

الواقع بالنسبة للاحداث التي مرت في مختلف الدوائر الحكومية وبخاصة في القنصليات والسفارات في الخارج ، كان هنالك عدة حوادث حدث بها بعض التلاعب فالجوء الى الوصول بالمبالغ التي تزيد عن دينار هي اضمن لمصلحة الحكومة فوجدت الحكومة لكي تحول دون تكرار وقوع هذه الاشياء عملت على استيفائها بوصول ، الناحية الثانية في كل وزارة من دوائر الحكومة محاسب او مسؤول عن

الصاق الطوابع يستطيع تقسه ان يصدر وصلاً بقيمة الطوابع التي يستوجب الصاقها على المعاملات واعتقد ان الحكومة في ذلك الحين لجأت الى هذا بعد ان لاحظت تكرار حوادث الاختلاسات واستعمال الطوابع اكثر من مرة وجدت ان هذا انسب لمصلحة الخزينة ومع هذا وذلك اذا اردت الحكومة النظر في الموضوع فلا مانع .

السيد رئيس الوزراء :

في طريقتين ، اولاً ان نؤجله حتى نرى ملاحظات انطون بالضبط وندرسها ثم نرجعها لكم في اللجنة المالية .
الطريقة الاخرى اقراره وتأخذ الملاحظات ونعدله .

السيد عطا الله :

الافضل تأجيله للدراسة اذا امرت

السيد رئيس الوزراء :

طيب يا سيدي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس ؟

الجميع : موافقون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

قانون مؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٧٠ قانون مدقق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٩ هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع لها الى الحكومة » .

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٠

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٦٩

— — — — —

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٩) لسنة ١٩٦٩ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة (٢) يضاف الى تفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٨١٦٣١١) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة (٣) يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٨٤٨٤٩٤٨) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة (٤) ينقل الوفر البالغ (٧٦٦٨٦٣٧) ديناراً لحساب العجز في قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٩ .

المادة (٥) رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الاصل

| الفصل | | النفقات | | | |
|-------|------------------------|------------------|----------------------------|---------------------------------|------------------|
| رقم | صفوفه | النفقات المتكررة | النفقات الاعتيادية العادية | النفقات الاعتيادية السوات السبع | اجمال الاعتيادية |
| | | دينار | دينار | دينار | دينار |
| ١ - | الديوان الملكي الداخلي | ١٠٠٠٠ | ... | ... | ... |
| ٤ - | وزارة الخارجية | ... | ٩٥٠٠٠ | ... | ٩٥٠٠٠ |
| ٩ - | وزارة الداخلية | ... | ٥١٠٥٨ | ... | ٥١٠٥٨ |
| ٢١ - | وزارة المالية | ... | ٤٠٥٠٠٠ | ... | ٤٠٥٠٠٠ |
| ٤١ - | وزارة التربية والتعليم | ١٣٦٠٠٠ | ... | ... | ١٣٦٠٠٠ |
| ٥١ - | وزارة الثقافة والاعلام | ... | ٨٦٥٠ | ... | ٨٦٥٠ |
| ٥٢ - | الطريقون | ... | ٣٣٨٩٠ | ... | ٣٣٨٩٠ |
| ٦٣ - | وزارة الاشغال العامة | ... | ٥٠٠٠٠ | ... | ٥٠٠٠٠ |
| ٨٣ - | الطيران المدني | ... | ٢٦٧٦٣ | ... | ٢٦٧٦٣ |
| | | ١٤٦٠٠٠ | ٦٧٠٠١١ | ... | ٦٧٠٣١١ |
| | | | | | ٨١٦٣١ |

| رقم | الفصل | عنوانه | دينار |
|---------------------------|-------|---------|---------|
| ١ - الجمارك | | | ٣٣٨٩٠ |
| ٥ - البرق والبريد والهاتف | | | ٥١٠٥٨ |
| ١٠ - القروض الداخلية | | | ٨٤٠٠٠٠ |
| | | المجموع | ٨٤٨٤٩٤٨ |

مکتبہ اسلامی

جدول رقم (۳)

خلاصة ملحق موزنة السنة المالية ١٩٦٩

| | | الاورادات | |
|-------------------------------|----------------|-----------|----------------|
| | دينار | دينار | دينار |
| ١- النفقات المقررة | | | ٨٤٩٤٨ |
| أ - إعطيات المدينة | ١٤٦٠٠٠ | | ٨٤٠٠٠٠ |
| ٢- النفقات الاعانية | | | <u>٨٤٨٤٩٤٨</u> |
| أ - العادية | ٦٧٠٣١١ | | |
| ٣- الوفر | ٧٦٨٨٦٣٧ | | |
| (الخضبة بتر من صجر موازنة ٦٩) | | | |
| | <u>٨٤٨٤٩٤٨</u> | | |

السورادات

الفصل : ١ - الجهارك

| رقمها | عنوانها | المادة |
|-------|------------------------|-----------------------------------|
| ١ - | رسوم البضائع المستوردة | الواردة المقدرة
: ٩٦٩
دينار |
| | | ٣٣٨٩٠ |
| | | ٣٣٨٩٠ |

والله اعلم

الواردات

الفصل ٥ : البرق والهاتف

| رقمها | المادة
عنوانها | الواردات المقدرة
١٩٦٩
دينار |
|-------|--------------------------------|-----------------------------------|
| ٣ - | اجور اشتراك المواطنين وتأسيسها | ٥١٠٥٨ |
| | | ٥١٠٥٨ |

التفقات المتكررة

الفصل ١٠ : القروض الداخلية

| رقمها | المادة
نوعها | الواردات المقدرة
١٩٦٩
دينار |
|-------|-----------------|-----------------------------------|
| ١ - | الدين العام | ٨٤٠٠٠٠٠ |
| | | ٨٤٠٠٠٠٠ |

هكذا من الأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/١ - الديوان الملكي الهاشمي

دليل الموازنة

٠١١٠٠

| المادة
رقمها
نوعها | النفقات المقدرة
١٩٦٩ | ايضاحات |
|-------------------------------|-------------------------|---------|
| | | |
| ٤٠ - الهبات والقوائد والرديات | ١٠٠٠٠ | |
| ٤٧ - التزامات سابقة | | |
| مجموع الفصل | ١٠٠٠٠ | |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٤١١١٠

الفصل : ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي

| المادة
رقمها
عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٩ | ايضاحات |
|--------------------------------|-------------------------|-------------|
| | | |
| ١٠ - الرواتب والاجور والملاوات | | |
| ١١ - الموظفون المصنفون | ١١٠٠٠٠ | لتسديد سلفة |
| ١٥ - علاوات غلاء المعيشة | ٢٦٠٠٠ | لتسديد سلفة |
| مجموع البرنامج | ١٣٦٠٠٠ | |

مكتبة من الاصل

التفقات الاعمال (العادية)

الزمن : ٢/٤ - وزارة الخارجية

دليل الموازنة

٤٢٠٠

| المسادة | التفقات المقدرة | ايفاحات |
|--|-----------------|------------|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات | | |
| ١ - شراء بيت لسكن السفير الاردني في لندن | ٩٥٠٠٠ | تسديد سلفة |
| مجموع الفصل | ٩٥٠٠٠ | |

التفقات الانشائية « العادية »

دليل الموازنة

٩٢٠٠

الفصل : ٢/٩ - وزارة الداخلية

| المسادة | التفقات المقدرة | ايفاحات |
|----------------------------------|-----------------|---|
| رقمها | ٢٩٦٩ | |
| ٤٧ - التزامات سابقة | | |
| ١ - اجور اشتراك الهواتف وتأسيسها | ٥١٠٥٨ | يسدد لحساب وزارة المواصلات عن الامن العام |
| مجموع الفصل | ٥١٠٥٨ | |

مكتبة حنة لاصول

النفقات الانائية و العادية

دليل الموازنة

٢١٢٠٠

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المالية

| المادة
رقمها عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٩ | إيضاحات |
|---|-------------------------|---------|
| ٣٣ - الاستثمارات | | |
| ١٣ - مساهمة في رأسمال مؤسسة
عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية | ٣٠٠٠٠٠ | |
| | ٣٠٠٠٠٠ | |
| ٤٥ - الفوائد | | |
| ١ فوائد الدين العام | ١٠٥٠٠٠ | |
| | ١٠٥٠٠٠ | |
| مجموع الفصل | ٤٠٥٠٠٠ | |

النفقات الانائية و العادية

دليل الموازنة

٥١٢٢٠

الفصل ٢/٥١ - وزارة الثقافة والاعلام

البرنامج : ب - السينما والتصوير

| المادة
رقمها عنوانها | النفقات المقدرة
١٩٦٩ | إيضاحات |
|------------------------------|-------------------------|---------|
| ٣١ - اجهزة واللات واثاث | | |
| ١ - اجهزه ومعدات تسجيل الصوت | ٨٦٥٠ | |
| مجموع البرنامج | ٨٦٥٠ | |

هكذا من الأصل

النفقات الانتمائية (العادية)

الفصل : ٢/٥٢ - التلفزيون

البرنامج : ب - الهندسة

دليل الموازنة

٢٢٢٠

| رقمها | المادة | ١٩٦٩ | ايضاحات |
|--|-----------------|------|-----------------------------------|
| عنوانها | النفقات المقررة | | |
| ٤٧ - التزامات سابقة | | | |
| ١ - رسوم جمركية على الاجهزة والالات والقطع | ٣٣٨٩٠ | | لتسديد ما لوزارة المالية/ الجمارك |
| مجموع البرنامج | ٣٣٨٩٠ | | |

النفقات الانتمائية (العادية)

الفصل : ٢/٦٣ - وزارة الاشغال العامة

البرنامج : ب - الطرق

دليل الموازنة

٦٣٣٢٠

| رقمها | المادة | ١٩٦٩ | ايضاحات |
|------------------------------|-----------------|------|---------------|
| عنوانها | النفقات المقررة | | |
| ٣٢ - استهلاك وانبئة وانشاءات | | | |
| ب - الطرق الثانوية | | | |
| ١٣ - طرق مختلفة | ٥٠٠٠٠ | | تسديد سلفيتين |
| مجموع البرنامج | ٥٠٠٠٠ | | |

هكذا من الأصل

| المادة | التفقات المقدرة | ايضاحات |
|------------------------------|-----------------|-------------|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ١ - توسيع مطار عمان المدني | ٢٦٧١٣ | تسديد معلقة |
| مجموع الفصل | ٢٦٧١٣ | |

القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ . هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٩

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٦٩

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٩) لسنة ١٩٦٩) والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة (٢) يضاف الى تفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٧٤٠,٧٣٠ د) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة (٣) يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٣٦٥,٠٠٠ د) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة (٤) يغطي المعجز البالغ (١٤٥,٣٦٥ د) دينار من القروض الداخلية .

المادة (٥) رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)
النفقات المقدرة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٩)

| رقم | المصطلح | عنوانه |
|------|---------------------------------------|--------|
| ٤ - | وزارة الخارجية | |
| ١٠ - | مادة الجوازات العامة والاحوال المدنية | |
| | ١ الجوازات المدنية | |
| ١٢ - | وزارة الدفاع | |
| ٢١ - | وزارة المالية | |
| ٤١ - | وزارة التربية والتعليم | |
| ٤٢ - | وزارة الصحة | |
| ٤٣ - | وزارة الثقافة والاعلام | |
| ٥١ - | وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | |
| ٥٢ - | التقارير | |
| ١٢ - | سلطة المصادر الطبيعية | |
| ١٣ - | وزارة الاشغال العامة | |
| ٨١ - | وزارة المواصلات | |
| ٨٢ - | وزارة العدل | |
| ٨٣ - | الطيران المدني | |

جدول رقم (٢)
الواردات المقدرة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٩)

| الفصل | |
|---------------------|---------------|
| رقعة | عنوان |
| ٧- الفوائد والأرباح | دينار |
| ١٠- القروض الداخلية | ٣٦٥٠٠٠ |
| المجموع | ٥٠٠ |
| | <u>٣٦٥٠٠٠</u> |

دایا لیس

الفصل : ١٠ - القروض الداخلية

| رقمها | المادة | دينار |
|-----------------|--------|-------|
| عنوانها | | |
| ١ - الدين العام | | ... |
| | | ... |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

١٠١١٠

الفصل : ١٠/١ - دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية
البرنامج : أ - الجوازات العامة

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|---------------------|--------|-----------------|------------|
| عنوانها | ١٩٦٩ | | |
| ٢٠ - النفقات الأخرى | ٨٥٠٠٠ | | تسديد سلفة |
| ٢٤ - المخرقة | ٨٥٠٠٠ | | |
| مجموع البرنامج | | | |

هكذا من الأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١٢/١٢ - وزارة الدفاع
البرنامج : ب - القوات المسلحة

دليل الموازنة

١٢١٢٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|--|---------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٩ | | |
| ١ - الرواتب والعلاوات والنفقات الأخرى والطائرة . | ١٢٠٠٠٠٠ | | |
| مجموع البرامج | ١٢٠٠٠٠٠ | | |

النفقات المتكررة

الفصل : ١ / ٢١ - وزارة المالية
البرنامج : ب - النفقات العامة

دليل الموازنة

٢١١٢٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | إيضاحات |
|---|--------|-----------------|------------|
| عنوانها | ١٩٦٩ | | |
| ١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات | | | |
| ٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان | ٢٥٠٠٠٠ | | |
| ٢٤ - المنفعة | ٧٥٠٠٠ | | |
| | ٣٢٥٠٠٠ | | |
| ٤٠ - الهبات والفوائد والرديات | | | |
| ٤٦ - المردود من واردات السنين السابقة : | ١٠٠٠٠٠ | | تسديد سلفة |
| | ١٠٠٠٠٠ | | |
| مجموع البرنامج | ٤٢٥٠٠٠ | | |

هكذا من الأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٢١ - وزارة المالية
البرنامج : ب - التقاعد والتعويضات

دليل الموازنة

٢١١٣٠

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--------------------------------|--------|---------------------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٩ | | |
| ١٠ - الرواتب والأجور والعلاوات | | | |
| ١٥ - علاوة غلاء المعيشة | ٣٠٠٠٠٠ | منها (١٠٠٠٠٠) لتسديد سلفة | |
| ١٨ - التقاعد والتعويضات | ٣٨٢٠٠٠ | منها (١٢٠٠٠٠) لتسديد سلفة | |
| مجموع البرنامج | ٦٨٢٠٠٠ | | |

النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٤١١٢٠

الفصل : ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--------------------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٩ | | |
| ١٠ - الرواتب والأجور والعلاوات | | | |
| ١١ - الموظفون المصنفون | ١٨٧٠٠٠ | | |
| ١٣ - الموظفون غير المصنفين | ٣٠٠٠٠ | | |
| ١٥ - علاوة غلاء المعيشة | ٣٣٠٠٠ | | |
| ١٦ - علاوات فنية وعلاوات اخرى | ٥٠٠٠ | | |
| مجموع البرنامج | ٢٥٥٠٠٠ | | |

مكتبة الأصل

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٤٢ - وزارة الصحة
البرنامج : ٨ - الطب العلاجي

دليل الموازنة

٤٢١٥٠

| رقمها | المادة | ١٩٦٩ | ايضاحات |
|---------------------|-----------------|------|---------|
| عنوانها | النفقات المقدرة | | |
| ٢٠ - النفقات الاخرى | ٤٠٠٠ | | |
| ٢٢ - الايجارات | ٤٠٠٠ | | |
| مجموع البرنامج | | | |

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٤٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
البرنامج : د - التسجيل التعاوني

دليل الموازنة

٤٣١٤٠

| رقمها | المادة | ١٩٦٩ | ايضاحات |
|--------------------------------|-----------------|------|---------|
| عنوانها | النفقات المقدرة | | |
| ٤٠ - الهبات والقوائد والرديات | ٤٤٤٠ | | |
| ٤١ - الهبات والاعااث والمكافآت | ٤٤٤٠ | | |
| مجموع البرنامج | | | |

مكتبة
مكتبة
مكتبة

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٥١ - وزارة الثقافة والاعلام
البرنامج : ح - الدائرة التجارية

دليل الموازنة

٥١١٨٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|-----------------|--|
| رقمها | ١٩٦٩ | عنوانها |
| ٢٠ - النفقات الاخرى | | |
| ٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان | ٠٠٠ | |
| ٢٢ - الايجارات | ٠٠٠ | |
| ٢٣ - البرق والهريد والماء والكهرباء | ٠٠٠ | |
| ٢٤ - المتفرقة | ٢٤٠٠٠ | منها (١٠٠٠٠) دينار نفقات اعلامية طارئة . |
| ٢٥ - اللوازم والمهمات | ٥٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٢٤٥٠٠ | |

النفقات المتكررة

الفصل : ١/٥٢ - التلفزيون
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٥٢١١٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٩ | عنوانها |
| ١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات | | |
| ١٣ - الموظفون بمقود | ٤٠٠٠ | |
| ٢٠ - النفقات الاخرى | ٤٠٠٠ | |
| ٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان | ٢٥٠٠ | |
| | ٢٥٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٦٥٠٠ | |

هكذا حقه الأصل

التفقات المتكررة

الفصل : ١/٥٢ - التلفزيون
البرنامج : ب - الهندسة

دليل الموازنة

٥٢١٢٠

| رقمها | المادة | التفقات المقدرة | ايفاحات |
|-------|----------------------------|-----------------|---------|
| رقمها | عنوانها | ١٩٦٩ | |
| ١٠ | الرواتب والاجور والاعلاوات | | |
| ١٣ | الموظفون بمقود | ٤٠٠٠ | |
| ٢٠ | التفقات الاخرى | ٤٠٠٠ | |
| ٢٤ | المنفقة | ٤٤٠٠ | |
| | | ٤٤٠٠ | |
| | مجموع البرنامج | ٨٤٠٠ | |

التفقات المتكررة

الفصل : ١/٥٢ - التلفزيون
البرنامج : ج - البرامج والاخبار

دليل الموازنة

٥٢١٣٠

| رقمها | المادة | التفقات المقدرة | ايفاحات |
|-------|----------------------------|-----------------|---------|
| رقمها | عنوانها | ١٩٦٩ | |
| ١٠ | الرواتب والاجور والاعلاوات | | |
| ١٣ | الموظفون بمقود | ٢٠٠٠٠ | |
| | | ٢٠٠٠٠ | |
| ٢٠ | التفقات الاخرى | ٢٥٠٠٠ | |
| ٢٤ | المنفقة | ٢٥٠٠٠ | |
| | مجموع البرامج | ٤٥٠٠٠ | |

هكذا من الأصل

النفقات الاعمالية (العادية)

الفصل : ٢/٤ - وزارة الخارجية

دليل الموازنة

٤٢٠٠

| المادة | النفقات المقررة | ايضاحات |
|-------------------------------|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٢٤ - المتفرقة | | |
| - اشتراك السفارات الاردنية في | ٢٠٠٠٠ | |
| الخارج في مشروع التلكس | | |
| مجموع الفصل | ٢٠٠٠٠ | |

النفقات الاعمالية (العادية)

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المائية

دليل الموازنة

٢١٢٠٠

| المادة | النفقات المقررة | ايضاحات |
|------------------------------------|-----------------|--|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٣١ - اجهزة وآلات واثاث | | |
| ١ - آلة حاسبة | ٥٧٥٠٠ | تسديد سلفة |
| | ٥٧٥٠٠ | |
| ٣٢ - الاستشارات | | |
| ٨ - مساهمة في شركة مناجم | ٣٦٥٠٠٠ | مقابل ارباح الحكومة |
| ٩ - مساهمة في شركة الاردن | ٦٨٧١٥ | تسديد سلفة |
| لصناعة الورق المساهمة | | |
| ١٠ - اكمال بناء مستشفى الحسين | ٢٦٥٠٠٠ | تسديد القسط الاول من قرض البنك العربي مع الفائدة |
| المركزي | | |
| ١١ - مساهمة في شركة فنادق العمرة | ١٣٠٠٠٠ | منها (٣٠٠٠٠٠) لتسديد سلفة |
| ١٢ - مساهمة لتسديد التزامات فندق | ٨٢٨٤٠ | |
| البحر الميت | | |
| | ٩١٥٥٥٥ | |
| ٣٤ - الفروض | | |
| قرض الى لجنة تنظيم مدينة العقبة | ٥٣٠٠٠ | |
| ٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت | | |
| ٢ - اعانة الى الخط الحديد | ١٤٢٠٠٠ | |
| الحجازي الاردني | | |
| ٣ - اعانة الى مؤسسة رعاية الشباب | ٥٠٩٤٥٠ | انظر صفحة (١٣/١) |
| ٨ - اعانة الى دائرة ميناء العقبة | ٢٥٣٠٠٠ | |
| ٩ - اعانة الى مؤسسة عالية / الخطوط | ١٢٥٩٠٠ | |
| الجوية الملكية الاردنية | | |
| مجموع الفصل | ١٠٢٩٤٥٠ | |
| | ٢٤٧٨٧٥٥ | |

هكذا من الفصل

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المالية

تفاصيل المواد

| رقمها | المادة | رقمها | تفقات المقدرة | ايضاحات |
|-------|--|--------|---------------|---------|
| ٤١ | الميات والاعانات والمكافآت | ١٩٦٩ | | |
| ٢ | اعانة الى مؤسسة رعاية الشباب | | | |
| ١ | تسديد سلفة | ١٠٠٠٠٠ | | |
| ٢ | تسديد قسط مستحق للبنك العربي في ٦٩/١٢/٣١ | ١٠٠٠٠٠ | | |
| ٣ | تسديد قرض بنك القاهرة | ١٥٠٠٠٠ | | |
| ٤ | تفقات المؤسسة الاخرى | ١٥٢٤٥٠ | | |
| | | ٥٠٩٤٥٠ | | |

التفقات الانعائية (سنوات سبع)

دليل الموازنة

٤١٣٢١

الفصل : ٣/٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي
المشروع : ١ - ابنية وانشاءات

| رقمها | المادة | رقمها | تفقات المقدرة | ايضاحات |
|-------|----------------------------|-------|---------------|---------|
| ٣٢ | استملاك وبنية وانشاءات | ١٩٦٩ | | |
| ١١ | استملاكات للابنية المدرسية | ٣٩٤٨٥ | | |
| | مجموع المشروع | ٣٩٤٨٥ | | |

هكذا من الأصل

النفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/٥١ - وزارة الثقافة والاعلام

البرنامج : ح - الدائرة التجارية

دليل الموازنة

٥١٢٨٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|------------------------------|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٢٠ - النفقات الاخرى | | |
| ٢٤ - المتفرقة | | |
| ١ - لاجراء دراسات مسح ترويجي | ٤٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٤٠٠٠ | |

النفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/٥٢ - التلفزيون

البرنامج : ب - الهندسة

دليل الموازنة

٥٢٢٢٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|------------------------------|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٢٥ - الاورام والمهمات | | |
| ١ - قطع غيار | ١٢٠٠٠ | |
| ٢ - اشربة فيد يوتيب | ٢٤٠٠٠ | |
| | ٣٦٠٠٠ | |
| ٣١ - اجهزة والالات وااث | | |
| ١ - ماكينات تسجيل | ٥٥٠٠ | |
| ٢ - ماكينات عرض | ٢٥٠٠ | |
| | ٨٠٠٠ | |
| ٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ١ - انشاء محطات تقوية | ١٠٠٠٠ | |
| ٢ - ابنية | ٣٥٠٠٠ | |
| ٣ - الحديقة | ٥٠٠٠ | |
| ٤ - صيانة عامة | ١٠٠٠٠ | |
| | ٣٠٠٠٠ | |
| ٤٧ - التزامات سابقة | | |
| أ - قطع غيار واجهزة | ٧٠٠٠ | |
| | ٧٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ١١١٠٠٠ | |

هكذا من الأصل

النفقات الانمائية (السنوات السبع)

دليل الموازنة

٦٢٣٤٠

الفصل : ٣/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : د - مديرية الري

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|-------------------------------------|--------|-----------------|---------|
| عنوانها | ١٩٦٩ | | |
| ٤٧- التزامات سابقة | | | |
| - بدل استملاك اراضي لمشروع القناة . | ٢٠٠٠٠٠ | | |
| مجموع البرنامج | ٢٠٠٠٠٠ | | |

النفقات الانمائية (السنوات السبع)

دليل الموازنة

٦٢٣٣٠

الفصل : ٣/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : ج - مديرية مياه الشرب

| رقمها | المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|--------|-----------------|-------------|
| عنوانها | ١٩٦٩ | | |
| ٣٢- استملاك وابنية وانشاءات | | | |
| ٨/٥ - مشروع مياه الجفجور | ١٥٠٠٠ | | |
| ٥/٦ - تشغيل مشروع مياه الشونة الشمالية | ٣٢٥٠ | | |
| ١٠ - تغطية تكاليف مشروع مياه مدينة الزرقاء | ٥٥٠٠٠ | | لتسديد سلفة |
| مجموع البرنامج | ٧٣٢٥٠ | | |

مكتبة مدينة لادخل

النفقات الاعمالية (العادية)

الفصل : ٢/٦٣ - وزارة الاشغال العامة
البرنامج : و - القصور الملكية العامة

دليل الموازنة

٦٣٢٦٠

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|--|-----------------|-------------|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٣٢ - استهلاك واثنية وانتشاءات | | |
| ١ - اضافات وتحسينات في القصور الملكية العامة | ٥٤١٠ | تسديد سابقة |
| مجموع البرنامج | ٥٤١٠ | |

النفقات الاعمالية (السنوات السبع)

دليل الموازنة

٨١٣٢٠

الفصل : ٣/٨١ - وزارة المواصلات
البرنامج : ب - الفن

| المادة | النفقات المقدرة | ايضاحات |
|-------------------------------------|-----------------|---------|
| رقمها | ١٩٦٩ | |
| ٣١ - اجهزة والات واثاث | | |
| ٣ - شراء مقسم آلي جديد لمدينة السلط | ٥٠٠٠ | |
| مجموع البرنامج | ٥٠٠٠ | |

هكذا منه الأصل

التفقات الائتمانية العادية

الفصل : ٢/٨٢ - وزارة النقل
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٨٢٢١٠

| رقمها | المادة | التفقات المقدرة
١٩٦٩ | ايضاحات |
|-------|---------------------------------------|-------------------------|-------------|
| ٣٢ | استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ١ | اكمال بناء ميناء القصر الملكي بالعقبة | ٢٢٠٠٠ | تسديد سابقه |
| | مجموع البرنامج | ٢٢٠٠٠ | |

التفقات الائتمانية العادية

الفصل : ٢/٨٣ - الطيران المدني

دليل الموازنة

٨٣٢٠٠

| رقمها | المادة | التفقات المقدرة
١٩٦٩ | ايضاحات |
|-------|---------------------------------------|-------------------------|---------|
| ٣٢ | استملاك وابنية وانشاءات | | |
| ١٣ | بناء مركز جمركي في مطار عمان المدني . | ٣٠٠٠ | |
| | مجموع الفصل | ٣٠٠٠ | |

هكذا من الأصل

(ج)

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧١

السيد المقرر:

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١/٢١ / ١٩٧١ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من معالي المقرر السيد محمد علي رضا والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة و معالي السيد صالح الحايي ومعالي السيد صالح العشر كما حضر الاجتماع ايضا معالي الدكتور خليل السالم محافظ البنك المركزي.

ونظرت في القانون المؤقت رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ قانون الدين العام المحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته وبعد الاستيضاح عن بعض الامور من معالي محافظ البنك المركزي قررت ما يلي :-

١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ قانون الدين العام بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقت.

٢ - رفض القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الدين العام بسبب ان ما تضمنه من مواد قد ادخل في صلب القانون الاصيل الوارد في البند (١) من هذا القرار وتأييد مجلس النواب بذلك.

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اللجنة المالية

- ١ -

السيد الرئيس

اظن ان معالي انطون بيك له ملاحظة على هذا القانون. تفضل.

السيد عطالله:

لي ملاحظة ياسيدي على قانون الدين العام لاحظت ان المادة - ١٣ - في القانون السابق (قانون ١٩٦٦) كانت تعني ارباح وفوائد اذونات الخزينة من ضريبة الدخل اذا اشعر واقدر ان الحكومة تحتاج الى المال في الظروف القاسية العسيرة التي يجتازها البلاد في الوقت الحاضر ولذلك فقط اقول ملاحظتي من الموصف انما اضطرت اضطراراً لعرض هذا التشريع على مجلس الامة ولكن للضرورات احكام انما هناك امر آخر وارجو - قبل ان انتهي - ان في اول مناسبة ممكنة - ان يعودوا الى اعضاء اذونات الخزينة من ضريبة الدخل، وذلك لانه كان في اغراء كبير للمؤسسات والافراد والشركات والبنوك لشراء اذونات الخزينة، امر آخر وكما قلت اذا كان هذا ضرورياً يجب ان يتحمل الشعب نصف الضريبة وهي ٥٠٪ التي يهدو ان الحكومة اقترتها واقرها مجلس النواب.

ملاحظة ثانية على نفس القانون، ان هذا القانون ينص في احدى مواده انه يبدأ تنفيذه اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، اخشى نتيجة هذا، موضوع الاعفاء من ضريبة الدخل على اذونات الخزينة قد يثير مشاكل، قد تنشأ مشاكل في تفسير هذا النص قانون ضريبة الدخل يستوفي ضريبة الدخل سنة التقدير عام سنة الدخل يعني قد يفسر هذا القانون - وهذا هو تفسيري لو اني سأفسره - انه او الاشخاص الذين اشترؤوا المؤسسات والبنوك التي اشترت اذونات خزينة سنة ١٩٧٠ سيفرض عليهم ٥٠٪ من ضريبة الدخل، في هذه الحالة واذا فسر هذا المعنى يكون في هذا شيء من التعسف والسبب ان الناس الذين اشترؤوا في ظل القانون الاصيل الذي

وهذا في ظل سنة ١٩٧١، عندما نثار النقطة معالي الزميل استفتينا محكمة التمييز وكان الحديث من بعض اعضاء المجلس الكريم وكلهم ذهبوا في تفسيرهم لهذه المادة ان اقتطاعات ضريبة الدخل لعام ١٩٧٠ ستخضع للقانون المؤقت الذي يحل محله هذا القانون الدائم واؤكد لمعاليه ان هذه النقطة من الوضوح ونحن نجهاً للالتزام بأن مثل هذا الاشكال لن يحدث وخاصة ان قانون ضريبة الدخل ايضا قانون هو الذي يعالج هذه التواحي وقانون خاص بضريبة الدخل وكثيراً ما تكون مخفضات ضريبة الدخل لاعوام سابقة لعام ١٩٧٠ لسنة ١٩٥٦ و ١٩٥٨ وتظل تعامل بنفس القانون المعمول به سواء بضريبة الدخل او القانون المؤقت الذي سيحل محله هذا القانون الدائم.

السيد عطالله:

انا لا اريد الدخول بمناقشة قانونية، بالنسبة للمناقشة القانونية هي لي رأيي الخاص بالرغم مما قيل لذلك ارغب فقط بتسجيل هذا على الحكومة ان ارباح سنة ١٩٧٠ لا تخضع لضريبة الدخل.

السيد وزير المالية:

ونحن نقبل ان يسجل هذا.

السيد التلوهوني:

حتى في الشريط سجل هذا.

السيد الرئيس:

اذن هل يوافق المجلس على القانون كما اقترته اللجنة؟

الجميع: موافقون.

ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة.

ينص على الاعفاء التام لا يجب ان يجبروا انفسهم معرضين في سنة ١٩٧١ لدفع ٥٠٪ على اذونات الخزينة التي اشترؤوها سنة ١٩٧٠.

لهذا انا تحدثت مع معالي وزير المالية بهذا الشأن وكذلك تحدثت مع نائب محافظ البنك المركزي واكدوا لي ان تفسيرهم لهذه المادة هو ان الارباح التي جنت سنة ١٩٧٠ من اذونات الخزينة لن تخضع لضريبة الدخل ولكن لما كان تفسير هذه المادة فيه مجال للتفسير والتأويل عما اذا كان لدائرة ضريبة الدخل الحق في اخذ ضريبة دخل على ارباح سنة ١٩٧٠ ارجو حتى لا يكون هناك مشاكل او مراجعات في المحاكم ان يؤكد معالي وزير المالية في محضر هذه الجلسة ان القانون لن يسري على الفوائد والارباح في سنة ١٩٧٠ التي جنتها المؤسسات والبنوك والافراد من اذونات الخزينة.

السيد الرئيس:

في الواقع جرت مناقشة بين المعنيين وكان بينهم ابو ناصر. اقتنع نوعاً العين المحترم انطون بك ومع ذلك احب ان يسجل شيئاً في محضر الجلسة دليلاً للالتباس الذي سيقع في المستقبل ويريد تأييد هذا من معالي وزير المالية تفضل.

السيد وزير المالية:

دولة الرئيس:

مشروع القانون المعروض امام المجلس الكريم المادة الاولى واضح وصرح بقول: يسمى هذا القانون قانون الدين العام لسنة ١٩٧١ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، فطبيعة الحال في تقدير الارباح لضريبة الدخل لسنة ١٩٧١ والتي ستكون في ظل هذا القانون سيؤخذ بعين الاعتبار القانون الذي كان ساري المفعول الى نهاية عام ١٩٧٠

السيد احمد الفوري وزير المالية

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون الدين العام

∞∞∞∞

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الدين العام لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

| | |
|-----------------------------|---|
| تعني كلمة المملكة | المملكة الأردنية الهاشمية |
| تعني كلمة الحكومة | حكومة المملكة الأردنية الهاشمية |
| تعني كلمة الوزير | وزير المالية في الحكومة الأردنية |
| تعني كلمة البنك المركزي | البنك المركزي الأردني |
| تعني كلمة المحافظ | محافظ البنك المركزي الأردني او نائبه . |
| تعني عبارة الدين العام | الالتزامات المترتبة على الحكومة دفعها تسديداً للأموال التي تقتضيها من الأشخاص بمقتضى احكام هذا القانون ، |
| تعني عبارة سند مسجل | سند الدين العام الذي تسجل قيمته الاسمية باسم مالكة في سجلات خاصة ولا تنتقل ملكيته الا بعد اجراء قيد في هذه السجلات . |
| تعني عبارة سند لحمله | سند الدين العام الذي لا يسجل باسم مالكة وتنتقل ملكيته مابين شخص الى آخر بمجرد التسليم وينص على حقه حمله في استيفاء قيمته الاسمية والفوائد والجوائز المستحقة في المواعيد المحددة لها . |
| تعني عبارة إذن الخزينة | الصك او الكيالة بالنيابة عن خزينة الحكومة والتي تنتقل ملكيتها بمجرد التسليم وتنص على حقه حمله في استيفاء قيمتها الاسمية في التاريخ المحدد . |
| تعني عبارة السندات الحكومية | السندات المسجلة والسندات لحامها واذونات الخزينة الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون . |
| تعني عبارة صندوق الوفاء | الاموال التي ترصد وتتجمع لغايات الوفاء بقيمة اي اصدار من اصدارات الدين العام . |
| تعني لفظة الشخص | مالك السند سواء كان شخصاً او اشخاصاً او شركة خاصة او مساهمة او هيئة اعتبارية او دائرة رسمية او شبه رسمية او غير ذلك . |

المادة ٣ - أ - للحكومة ان تقرض من الجمهور بمقتضى احكام هذا القانون وذلك عن طريق اصدارات الدين العام ، بين الحين والآخر ، والاعلان عنها واكتتاب الجمهور فيها .

ب - يقرر مجلس الوزراء شروط اصدار السندات المالية والحكومية احكامه بناء على تنسيب الوزير بعد التشاور مع المحافظ .

ج - لا يجوز تحت اي ظرف ، تغيير شروط واحكام اي اصدار من اصدارات الدين العام بعد موافقة مجلس الوزراء عليها واعلانها .

المادة ٤ - تكون اصدارات الدين العام على اي من الاشكال التالية :-

أ - السندات المسجلة

ب - السندات لحاملها .

ج - السندات المسجلة و / او السندات لحاملها .

د - اذونات الخزينة .

المادة ٥ - أ - لا يجوز في اي وقت من الاوقات ان يزيد اجمالي القيمة الاسمية للسندات المسجلة و / او السندات لحاملها الصادرة على ثمانية ملايين دينار .

ب - لا يجوز ان يزيد اجمالي القيمة الاسمية لاذونات الخزينة الصادرة في اي وقت من الاوقات على (٢٥ ٪ خمسة وعشرين من المائة) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاث الاخيرة التي تم اقفال حساباتها او من مجموع النقد المتداول ايها اكثر .

المادة ٦ - أ - تحدد في احكام كل اصدار من اصدارات الدين العام القيمة الاسمية الاجالية لذلك الاصدار .

ب - لا تزيد المدة الواقعة بين تاريخ اصدار السندات وآخر موعد للوفاء بها على خمسة عشر عاماً .

المادة ٧ - يحدد الوزير ، بعد التشاور مع المحافظ ، فئات السندات والاذونات والنصوص المحررة عليها واصافها واشكالها .

المادة ٨ - أ - اذا زادت قيمة طلبات الاكتتاب عن قيمة الاصدار ، فيجوز ان يخص الشخص سندات مالية حكومية تقل قيمتها الاسمية عن المبلغ المكتتب به .

ب - يجوز للشخص غير المقيم في المملكة الاكتتاب في مختلف اصدارات الدين العام وحمل اسنادها في ظل الشروط الخاصة التي يحددها قانون مراقبة العائدات الاجنبية او الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضىه والمعمول بها .

ج - لملك سندات الدين العام الصادرة على شكل سندات مسجلة و / او سندات لحاملها ان يقرر الفزع الذي يرغب في انتلاكه بعد توزيع القيمة الاسمية للاصدار على المكتتبين وله ان يستبدل السندات المسجلة بسندات لحاملها او العكس في اي وقت وذلك ان يعين موعد

وفاء الاصدار بشهر واحد .

هكذا من الأصل

المادة ٩ - أ - يشكل اصدار البنك المركزي للدين العام اثباتاً قانونياً لحملة سندات بان صلاحية الاصدار قد تحولت للبنك المركزي بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - يشكل ابراز اذونات الخزينة او السندات لحاملها او قسائم القوائد للحكومة او البنك المركزي او وكلائه اثباتاً قانونياً للملكية حاملها لها .

ج - تشكل القبوض المدونة في سجلات السندات التي يحتفظ بها البنك المركزي اثباتاً قانونياً للملكية حاملها لها .

المادة ١٠ - تكون قيمة الدين العام الصادر بمقتضى هذا القانون وقوائده وجوائزه المستحقة ديناً ممتازاً على موجودات الحكومة ويجب ان يسدد من ايراداتها العامة .

المادة ١١ - ترصد في قانون الميزانية العامة سنوياً وقبل مواعيد الاستحقاق ، المبالغ الكافية لمصروفات اصدار الدين العام وادارته وخدمته ودفع فوائده والوفاء بقيمته عند استحقاقها .

المادة ١٢ - اذا صادف اليوم المعين لتسديد اي مبلغ مستحق من الدين العام يوم عطلة رسمية للحكومة او للبنك فان الدفع يجب ان يتم في يوم العمل التالي مباشرة .

المادة ١٣ - أ - تعفى من ضريبة الدخل او اية ضرائب او رسوم اخرى الارباح الناشئة عن الاستثمار في السندات المسجلة و/ او السندات لحامله ، بما في ذلك فوائده السندات وجوائزها المستحقة .

ب - يعفى من ضريبة الدخل ٥٠٪ (خمسون بالمائة من الارباح الناشئة عن الاستثمار في اذونات الخزينة وذلك بصرف النظر عن اي إعفاء منصوص عليه في قانون آخر) .

المادة ١٤ - لا يجوز الوفاء بأي اصدار للدين العام قبل موعد استحقاقه النهائي الا في احدى الحالتين : -

أ - اذا نص في احكام الاصدار وشروطه على الوفاء به في مواعيد اختيارية جرى تعديلها مسبقاً على ان يتم الوفاء بعد موعد الاستحقاق الاختياري الاول .

ب - اذا نص في احكام الاصدار وشروطه على وفاء جزئي او كلي نتيجة لianصيب او لحسوبات تجري في مواعيد معينة .

المادة ١٥ - أ - لمجلس الوزراء أن يقرر - بناء على تنسيب الوزير بعد التشاور مع المحافظ امكانية تحويل اصدار من الدين العام الى سندات اصدار اخر شريطة ان تتم عملية التحويل بعد موعد الاستحقاق الاختياري الاول ، وان تتم بانتخاب المالك بحيث يبقى له دائماً الحق في استيفاء قيمة السندات نقداً في الموعد المقرر للوفاء بذلك الاصدار من الدين العام .

ب - يعلن الوزير عن موعد التحويل ويصدر البنك المركزي بموافقة الوزير التعليمات الخاصة بتحويل سندات اي اصدار الى سندات اصدار جديدة .

المادة ١٦ - ١ - يجوز تأسيس (صندوق وفاء) لغايات الوفاء بأي اصدار من اصدارات الدين العام .

ب - يقوم البنك المركزي بإدارة صناديق الوفاء واستثمار اموالها .

ج - تدفع مخصصات صندوق الوفاء للبنك المركزي في المواعيد المبينة في شروط اصدار ذلك الدين .

د - تضاف الى صندوق الوفاء العائدات الناتجة عن استثمار اموال الصندوق .

هـ - اذا استثمر البنك المركزي اموال الصندوق في سندات الاصدار الذي خصص الصندوق للوفاء بقيمته فلا يجوز بيع هذه السندات او اعادتها اصدارها .

و - اذا زادت اموال صندوق الوفاء على المبلغ السالزم للوفاء بالاصدار الذي خصص له الصندوق فتعتبر الزيادة ايراداً عاماً للدولة وتحوّل الى الخزينة .

ز - اذا نقصت اموال صندوق الوفاء عن المبلغ السالزم للوفاء بالاصدار الذي خصص له الصندوق فتقوم الحكومة بتسديد العجز الخاص .

ح - ينظم البنك المركزي في نهاية كل سنة مالية كشفاً حسابياً يبين فيه موجودات كل صندوق من صناديق الوفاء وينشر هذا الكشف في الجريدة الرسمية .

المادة ١٧ - أ - يقوم البنك المركزي باصدار الدين العام وادارته ، وللمحافظ ان يفرض وكلاء البنك المركزي باى من صلاحياته ومسؤولياته وذلك حسب الاتفاقية التي يقدّمها معهم .

ب - يزود المحافظ الوزير بتقارير مفصلة عن اوضاع الدين العام وتنظم التقارير بالشكل الذي يتفقان عليه .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء - بناء على تنسيب الوزير بعد التشاور مع المحافظ - ان يضع جميع الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون واية تعديلات لهذه الانظمة .

المادة ١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الدين العام ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع موافقون

وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها مرفوضاً الى الحكومة :

الاسباب الموجبة

وجد من الضروري وضع هذا التعديل لمواجهة حاجة الخزينة الماسة لتوفير السيولة النقدية اللازمة لها نظراً لاستنفادها جميع طاقاتها الاستقرائية التي يسمح بها قانون البنك المركزي وقانون الدين العام المعمول بهما وتأمين مزيداً من السيولة المطلوبة عن طريق زيادة حجم مبيعاتها من اذونات الخزينة .

هكذا من الأصل

قانون مؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الدين العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الدين العام لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وبماطرا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (ب) منها :
« او من مجموع النقد المتداول ايها اكثر » .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

الجلسة القادمة ستعقد في بعد الآن رفعت الجلسة

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

سعيد رنقي

امين عام مجلس الامة

هاني خير

تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف ~~السيد~~ الامين العام السيد : هاني خير
- ٢ - اعد وبيّن وقام بتنظيم هذا العدد هيئة مؤلفة من السادة : عدنان يعقوب مساعد امين عام مجلس الامة ، ناظم عزروقسكر تير الاحجان ومنظم الضبط وامون ابو حزام منظم الضبط .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالطبعة مأمور الحيلة السيد : وليد النجداوي